بريطانيا العالمية في عصر تنافسي

المراجعة الشاملة لشؤون الأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية

مقدمة إلى البرلمان من جانب رئيس وزراء بريطانيا تحت لواء جلالة الملكة

مارس 2021

فهرس المحتوى

أولاً: مقدمة بقلم رئيس الوزراء 1

رؤية رئيس وزراء المملكة المتحدة 2030 6

ثانياً: لمحة عامة 12

ثالثاً: بيئة الأمن القومي والبيئة الدولية وصولاً إلى عام 2030 31

رابعاً: الإطار الاستراتيجي 44

1. المحافظة على التفوق الاستراتيجي من طريق العلوم والتكنولوجيا 44

1.1 تطوير قوة المملكة المتحدة في العلوم والتكنولوجيا 45

1.2 قوة سيبرانية مسؤولة وديمقراطية 52

.2 تشكيل النظام الدولي المشرع على المستقبل 56

2.1 قوة من أجل الخير: دعم المجتمعات الحرة والدفاع عن حقوق الإنسان 61

2.2 اقتصاد عالمي منفتح وقادر على الصمود 68

2.3 توسيع النظام الدولي المنفتح والحر إلى آفاق مستقبلية 76

.3 تعزيز الأمن والدفاع في الداخل والخارج 95

3.1 مواجهة تهديدات الدول: الدفاع والتعطيل والردع 96

3.2 النزاعات وغياب الاستقرار 111

3.3 تحديات الأمن الداخلي وتحديات الأمن العابرة للأوطان 112

4. بناء القدرة على التكيف في الداخل والخارج 122

4.1 بناء القدرات الوطنية للمملكة المتحدة 123

4.2 معالجة التغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي 125

4.3 بناء المرونة الصحية 133
خامساً: تنفيذ المراجعة الشاملة 138
الملحق أ: أولويات المراجعة الشاملة المشمولة في مراجعة الإنفاق لعام 2020 142
الملحق ب: الأدلة والمشاركة 153
الملحق ج: فهرس المصطلحات 158

أولاً: مقدمة بقلم رئيس الوزراء

عندما بدأنا المراجعة الشاملة في أوائل عام 2020، ما كان بإمكاننا أن نتوقع ظهور فيروس كورونا وتسببه بأزمة عالمية ربما هي الأعظم منذ الحرب العالمية الثانية، مع تداعيات مأساوية سوف تتواصل لسنوات. أعاد كوفيد-19 تذكيرنا بأن المخاطر الأمنية وما يمتحن التماسك وقدرات الصمود الوطنية قد تتخذ عدة أشكال.

لكن بفضل صمود الشعب البريطاني والجهود الجبارة التي بذلتها هيئة الخدمات الصحية الوطنية، تخرج المملكة المتحدة من الجائحة وقد تجدد عزمها وتفاؤلها. وبدأت بالفعل مسيرتنا نحو التعافي، ونحن عازمون على إعادة البناء بشكل أفضل بطريقة تضمن أننا سنكون أقوى وأكثر أماناً وازدهاراً من السابق. إنما لكي ننجو من أثر الفيروس الخبيث، لا يمكن أن يتوقف سباق التطعيم وحماية الناس عند الحدود الوطنية. ولذلك انضمت المملكة المتحدة إلى دول أخرى في إطار مبادرة "كوفاكس" من أجل توسيع هذه الحملة لتمتد إلى جميع أنحاء العالم.

بعد مغادرة المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي، بدأ فصل جديد في تاريخنا. سوف ننفتح على العالم، ونشق طريقنا الخاص بحرية، ونحن ننعم بشبكة دولية من الأصدقاء والشركاء وأمامنا فرصة تكوين علاقات جديدة ووطيدة. يسمح لنا اتفاق التجارة والتعاون الذي أبرمناه مع الاتحاد الأوروبي أن نعمل بشكل مختلف وأفضل، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. خلال السنوات المقبلة، سوف تتيح لنا المرونة وسرعة التحرك أن نقدم نتائج لمواطنينا، فنعزز ازدهارنا وأمننا.

إن رؤيتي للمملكة المتحدة في 2030 تضع طموحات كبيرة لما يمكن أن ينجزه هذا البلد. أثبت الاتحاد بين إنجلترا واسكتلندا وويلز وإيرلندا الشمالية أهميته مرة تلو الأخرى، بما في ذلك خلال هذه الجائحة. وهو مصدر قوتنا الأكبر، إن في الداخل أو الخارج. يفيض بلدنا بالطاقة الإبداعية في مجالات الفنون والعلوم منبع القوة الناعمة الفريدة الممتدة في كافة أرجاء العالم.

قلة من الدول تحتل موقعاً أفضل من أجل اجتياز التحديات المقبلة لكن علينا أن نكون مستعدين لتغيير مقاربتنا والتكيف مع العالم الجديد الناشئ من حولنا. على المجتمعات المنفتحة والديمقراطية مثل المملكة المتحدة أن تظهر جهوزيتها لعالم أكثر تنافسية. علينا أن نظهر أن حرية الكلام والتفكير والاختيار- وبالتالي

الابتكار– تحمل في طياتها أفضلية متأصلة؛ وأن الديمقراطية الليبرالية والأسواق الحرة تظل النموذج الأفضل لتقدم الإنسانية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

برهن التاريخ أن المجتمعات الديمقراطية أقوى مناصر لنظام عالمي منفتح ومرن تثبت فيه المؤسسات الدولية قدرتها على صون حقوق الإنسان وإدارة التوترات بين القوى الكبرى ومواجهة النزاعات وعدم الاستقرار وتغير المناخ وتشارك الازدهار عبر التجارة والاستثمار. وذلك النظام العالمي المنفتح والمرن هو بدوره أفضل ضمانة للأمن لمواطنينا.

ويقتضي الانفتاح أن نكون آمنين كذلك. إن حماية شعبنا ووطننا وديمقراطيتنا أول واجب يترتب على أي حكومة ولذلك بدأت أكبر برنامج استثمار في قطاع الدفاع منذ نهاية الحرب الباردة. سوف يثبت ذلك لحلفائنا، سواء في أوروبا أو غيرها، أنهم يستطيعون الاعتماد على المملكة المتحدة وقت الضرورة. سوف نتجاوز بياننا الرسمي وتعهدات الإنفاق في إطار حلف شمال الأطلسي (الناتو) إذ يبلغ الإنفاق على الدفاع الآن 2.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، ونسير قدماً ببرنامج تحديث يشمل المجالين الجديدين، الفضاء السيبراني والفضاء الخارجي، وتزويد قواتنا المسلحة بأحدث الوسائل التكنولوجية. وسوف نواصل الدفاع عن سلامة أمتنا في مواجهة مخاطر الدول الأخرى، سواء اتخذت شكل التمويل غير المشروع أو الإجراءات الاقتصادية القسرية [الأحادية] أو التضليل المعلوماتي أو الهجمات السيبرانية أو التدخل في الانتخابات أو حتى– بعد مرور ثلاث سنوات على هجوم سالزبوري– استخدام السلاح الكيماوي أو غيره من أسلحة الدمار الشامل.

وكما تبين للأسف من هجمات مانشستر ولندن وريدينغ، فما زال الخطر الإرهابي يهدد المملكة المتحدة– سواء كان بوحي من الإسلاميين أو كان مرتبطاً بإيرلندا الشمالية أو وراءه دوافع أخرى. تعمل أجهزتنا الأمنية والاستخباراتية والجهات المعنية بإنفاذ القانون على مدار الساعة لإيقاف الإرهابيين المحتملين قبل تنفيذ خططهم، وقد عطلت 28 اعتداء كان من المزمع تنفيذها منذ عام 2017. سوف نواصل الاستثمار في هذا العمل الحيوي، من خلال زيادة تمويل الأجهزة الاستخباراتية وشرطة مكافحة الإرهاب في 2021–2022 وحملتنا لتوظيف 20 ألف عنصر إضافي في الشرطة. وسوف نحافظ على تأهبنا الدائم لحماية المواطنين البريطانيين من الجرائم الخطيرة والمنظمة.

وسوف نستخدم كذلك قدرات جديدة مثل مركز عمليات مكافحة الإرهاب والقوة السيبرانية الوطنية. وبعد ما تعلمناه من الجائحة، سوف نعزز قدرتنا الوطنية على المجابهة عبر إنشاء مركز جديد للعمليات في قلب الحكومة، فنحسن بالتالي من استخدامنا للبيانات وقدرتنا على استشراف الأزمات المستقبلية والتصدي لها. وسوف نحقق هدفنا الرامي إلى إحكام السيطرة على الحدود على أحسن وجه في العالم بحلول 2025 واعتناق الابتكار وتبسيط الإجراءات أمام التجار والمسافرين وتحسين أمن المملكة المتحدة وأمنها البيولوجي.

وسيكون الحفاظ على موقع المملكة المتحدة الريادي في مجال العلوم والتكنولوجيا أساسياً من أجل ازدهارنا وقدرتنا على المنافسة في العصر الرقمي. وهدفنا هو ترسيخ موقعنا كقوة عظمى في العلوم والتكنولوجيا بحلول عام 2030 عبر مضاعفة التزاماتنا في الأبحاث والتطوير وتعزيز شبكة شراكاتنا الابتكارية العالمية وصقل مهاراتنا الوطنية، وكذلك من طريق استقطاب أفضل المهارات في العالم إلى المملكة المتحدة عبر إصدار تأشيرة الدخول الجديدة المخصصة للمهارات العالمية. سوف نرسي دعائم الازدهار الطويل الأمد، ونرسخ مكانة المملكة المتحدة باعتبارها مركزاً عالمياً في مجال الخدمات والمجال الرقمي والبيانات عبر الارتكاز إلى مواطن القوة الكبيرة التي يتمتع بها بلدنا في التكنولوجيا الرقمية واستقطاب الاستثمارات الداخلية.

في عام 2021 وما بعده، سوف تولي حكومة جلالة الملكة تغير المناخ وخسارة التنوع البيولوجي أولوية دولية. ترأست، أخيراً، أول اجتماع رفيع المستوى يعقده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الإطلاق حول تأثير تغير المناخ على الأمن والسلام. وكانت المملكة المتحدة أول اقتصاد متقدم يحدد هدف السعي إلى بلوغ صفر انبعاثات بحلول عام 2050. وسوف نبدأ الآن برنامجاً غير مسبوق من الاستثمارات الجديدة، فنسير قدماً بخطتنا التي تقوم على عشر نقاط من أجل إحداث ثورة صناعية خضراء عبر تمويل أعمال الأبحاث والتطوير البريطانية في التكنولوجيا الخضراء ومساعدة العالم النامي عبر تمويل المملكة المتحدة الدولي في مجال المناخ.

ويشكل تأسيس وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية نقطة انطلاق كل جهودنا الدولية، فهي تجمع الدبلوماسية إلى التنمية من أجل تحقيق وقع أكبر ومعالجة الروابط الموجودة بين تغير المناخ والفقر المدقع. سوف تظل المملكة المتحدة تحتل موقعاً قيادياً في مجال التنمية الدولية وسوف نعود إلى التزامنا بإنفاق 0.7 في المئة من إجمالي الدخل القومي على التنمية عندما يسمح الوضع المالي بذلك. وسوف نحافظ على الأدوات

الحيوية الأخرى لبسط تأثيرنا في الخارج مثل شبكة علاقاتنا الدبلوماسية العالمية والمركز الثقافي البريطاني (British Council)، ونواصل العمل بالحملات الداعمة لتعليم الفتيات والحرية الدينية وحرية الإعلام.

القيادة البريطانية في عام 2021

سيشهد عام 2021 ريادة القيادة البريطانية وتحديد شكل الالتزامات الدولية للمملكة المتحدة خلال العقد المقبل، عبر ترؤسنا مجموعة الدول السبع G7 وقمة كورنوال في يونيو (حزيران)، والشراكة العالمية من أجل التعليم، التي سوف نشترك في استضافتها مع كينيا في يوليو (تموز)، وصولاً إلى مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ بنسخته السادسة والعشرين في غلاسكو، بالتعاون مع إيطاليا.

في عام 2021، سوف تقود حاملة الطائرات "أتش أم أس كوين إليزابيث"، إحدى أكبر سفينتين حربيتين بنيتا على الإطلاق لحساب البحرية الملكية، فريق مهمات مشتركاً بين بريطانيا والحلفاء في إطار أكثر عملية انتشار طموح للمملكة المتحدة منذ عقدين من الزمن باتجاه البحر المتوسط والشرق الأوسط ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ. وسوف تستعرض قدرة المملكة المتحدة على العمل مع الحلفاء والشركاء– لا سيما الولايات المتحدة– كما قدرتنا على إبراز قوة عسكرية متطورة دعماً للناتو وأمن الملاحة البحرية الدولية. وسوف يساند انتشارها الحكومة في تعميق روابطنا الدبلوماسية وروابط الازدهار مع الحلفاء والشركاء في جميع أنحاء العالم.

أشعر بكثير من التفاؤل إزاء مكانة المملكة المتحدة في العالم وقدرتنا على اقتناص الفرص المستقبلية المتاحة أمامنا. سوف تقترن براعة مواطنينا وصلابة اتحادنا بشراكاتنا الدولية وقوانا العسكرية المحدثة وجدول أعمال أخضر جديد، مما يسمح لنا بالتطلع قدماً بثقة فيما نشكل عالم المستقبل.

رؤية رئيس وزراء المملكة المتحدة 2030

اتحاد أقوى وأكثر أمناً وازدهاراً ومرونة

سوف تكون المملكة المتحدة شعلة للسيادة الديمقراطية وإحدى أكثر دول العالم تأثيراً، وتتصدى لأكثر المسائل أهمية بالنسبة لمواطنيها من خلال عملنا في الداخل والخارج.

سوف يكون اتحادنا أكثر أماناً وازدهاراً، بحيث توزع كل فوائد النمو والفرص بين مواطنينا كافة، أينما كانوا يقطنون داخل المملكة المتحدة.

سننهض من [أزمة] كوفيد-19 ونعد لمواجهة كوارث مستقبلية من طريق تعاف اقتصادي قوي وصمود وطني أكبر أمام التهديدات والمخاطر في العالمين الحسي والرقمي.

سوف تكون جهوزيتنا أفضل لعالم أكثر تنافسية- وندافع عن مؤسساتنا الديمقراطية واقتصادنا في مواجهة مخاطر الدول، والجماعات الإرهابية ومجموعات الجريمة المنظمة، فيما نرفع لواء الابتكار في العلوم والتكنولوجيا بهدف تعزيز ازدهارنا الوطني وأفضليتنا الاستراتيجية.

دولة تحل المشاكل وتتشارك الأعباء تتحلى بمنظور عالمي

سوف تضطلع المملكة المتحدة بالمسؤوليات المترتبة على موقعنا كعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وسوف نؤدي دوراً أكثر فعالية في صون استمرارية نظام عالمي تنمو المجتمعات والاقتصادات المفتوحة في ظله باضطراد وتتوزع فوائد الازدهار عبر التجارة الحرة والنمو العالمي.

سوف نحتل موقعاً في قلب شبكة من الدول النظيرة لنا والشبيهة بنا والتجمعات المرنة التي تلتزم بحماية حقوق الإنسان ودعم المبادئ العالمية. وسوف يتضاعف نفوذنا بفضل الأحلاف الأقوى والشراكات الأوسع- مع الولايات المتحدة تحديداً وهي الأهم والأثمن بالنسبة للبريطانيين [الأثيرة على قلوبهم].

سوف نظل الحليف الأوروبي الأول ضمن الناتو، ونعزز الحلف عبر التصدي للمخاطر معاً ونضع مواردنا في خدمة الأمن المشترك في المنطقة الأوروبية– الأطلسية. وبصفتنا دولة أوروبية، سوف تربطنا علاقات بناءة ومنتجة مع جيراننا في الاتحاد الأوروبي، تقوم على الاحترام المتبادل للسيادة ولحرية المملكة المتحدة في القيام بالأمور بشكل مختلف، اقتصادياً وسياسياً، حيثما يناسب ذلك مصالحنا.

بحلول عام 2030، سوف تكون علاقاتنا وطيدة جداً في منطقة المحيطين الهندي والهادئ باعتبارنا الشريك الأوروبي الذي لديه أوسع وجود وأكثره تكاملاً دعماً للتجارة التي تفيد الطرفين والأمن المشترك والقيم المشتركة. سوف نعمل بفعالية في أفريقيا، لا سيما في شرق القارة ومع شركاء مهمين مثل نيجيريا. وسوف تربطنا علاقات مزدهرة بالشرق الأوسط والخليج تستند إلى التجارة والابتكار الصديق للبيئة والتعاون في مجالي العلوم والتكنولوجيا، دعماً لمنطقة أكثر مرونة يزداد اعتمادها على نفسها أكثر فأكثر في مجال التكفل بأمنها الخاص.

إرساء أسس جديدة لازدهارنا

بحلول عام 2030، سوف تستمر المملكة المتحدة في قيادة اقتصادات العالم المتقدم في مجال التكنولوجيا الخضراء كجزء من دورنا القيادي الدولي الأوسع في التصدي لتغير المناخ وخسارة التنوع البيولوجي. وسوف نسير بثبات نحو تحقيق صفر صافي انبعاثات كربون عالمياً بعد أن قلصنا انبعاثاتنا الوطنية بنسبة 68 في المئة على الأقل مقارنة بمستويات عام 1990. وسنكون قد حمينا 30 في المئة من أرضنا وبحرنا على الأقل دعماً لانتعاش الطبيعة.

وسوف نصبح قوة عظيمة في مجال العلوم والتكنولوجيا باعتراف الجميع، ونحافظ على المرتبة الثالثة عالمياً على الأقل في مجال إجراءات الأبحاث العلمية والابتكار، بعد أن نكون قد أرسينا موقعاً ريادياً في مجالات حيوية مثل الذكاء الاصطناعي.

سوف نتصدر مجال سن التشريعات الدولية حول التكنولوجيا والفضاء السيبراني والرقمي والبيانات– من أجل حماية نظامنا الديمقراطي كما أنظمة نظرائنا الديمقراطية وتعزيز مكانة المملكة المتحدة باعتبارها مركزاً عالمياً للخدمات والفضاء الرقمي وداتا المعلومات، مما يزيد الفرص التجارية وفرص العمل بالنسبة للشعب البريطاني إلى أقصى الحدود.

سوف تصبح بريطانيا مغناطيساً للابتكار والمواهب الدولية، يجذب أفضل الشخصيات وألمعها من الخارج بفضل نظام الهجرة القائم على النقاط. وسوف يتمتع كل جزء من المملكة المتحدة بفوائد الاستثمار الطويل الأمد في الأبحاث والتنمية والتعليم وفي مؤسساتنا الثقافية.

التكيف مع عالم أكثر تنافسية: مقاربتنا الشاملة

سوف تظل المملكة المتحدة معروفة بدورها الريادي في مجالات الأمن والدبلوماسية والتنمية وفض النزاعات وتقليص حدة الفقر. وسوف يثمن العالم التعاون معنا ونصبح نموذجاً للمقاربة المتكاملة في التصدي للتحديات الدولية، ونسخر كافة مواردنا المتكاملة من أجل تحقيق أقصى النتائج.

وبصفتنا أمة تعتمد على التجارة البحرية، سنرفع لواء التجارة الحرة والعادلة على المستوى الدولي. وسنواصل الحرص على أن يشكل انفتاح اقتصادنا– على الحركة الحرة للتجارة ورأس المال والبيانات والابتكار والأفكار– ميزة إيجابية عبر حماية أنفسنا وحلفائنا من الفساد والتلاعب والاستغلال أو سرقة ملكيتنا الفكرية.

أما سلكنا الدبلوماسي، وقواتنا المسلحة وأجهزة استخباراتنا، فستكون الأكثر ابتكاراً وفعالية نسبة إلى حجمها في العالم، قادرة على الحفاظ على أمن وسلامة مواطنينا في الداخل ودعم حلفائنا وشركائنا في العالم. وسوف تتميز بمرونتها وسرعة تحركها ودمجها الأدوات الرقمية– مع التشديد على إشراك الآخرين أكثر وتدريبهم ومساندتهم.

ولن نبرح قوة تمتلك سلاحاً نووياً وتأثيراً عالمياً وقدرات عسكرية متكاملة تغطي المجالات العملية الخمسة. وسيتحلى برنامجنا الفضائي بالحيوية والنشاط ونكون من القوى السيبرانية الديمقراطية الرائدة في العالم. سوف تشكل مصداقية قوتنا على الردع وقدرتنا على إبراز القوة ضمانة تدعم عملنا الدبلوماسي وبسط نفوذنا.

موجز بيانات: مواطن القوة في المملكة المتحدة

الدفاع والأمن

- أجهزة أمنية واستخباراتية رائدة عالمياً، مدعومة باستثمارات تتخطى 3 مليارات جنيه استرليني سنوياً
- ثاني دولة من حيث حجم الإنفاق على الدفاع في الناتو والأولى في أوروبا
- إحباط 28 اعتداء إرهابياً في المملكة المتحدة منذ عام 2017
- مصادرة طنين من المخدرات و77 سلاحاً نارياً و54 مليون جنيه استرليني من أموال العمليات الإجرامية وتوقيف 746 شخصاً في إطار عملية فينيتيك (Venetic)

قوة عظمى في مجالي العلوم والتكنولوجيا:

- التربع في المرتبة الرابعة دولياً في مؤشر الابتكار العالمي
- موطن الريادة في الأبحاث الطبية، مثل لقاح جامعة أكسفورد/أسترازينيكا
- حازت المملكة المتحدة على ثاني أعلى عدد من جوائز نوبل، إذ حاز 99 شخصاً من مواطنيها على الجائزة
- المرتبة الثالثة عالمياً من حيث عدد شركات "اليوني كورون" الخاصة والصاعدة، إذ تضم 77 شركة تكنولوجيا يتجاوز رأسمالها المليار دولار

اقتصادنا

- 11.5 في المئة من كافة الشركات العالمية المدرجة في البورصات الأجنبية مدرجة في سوق لندن للأوراق المالية

ريادة عالمية في الدبلوماسية والتنمية:

- رابع أكبر شبكة دبلوماسية: 281 منصباً في 178 بلداً وإقليماً
- من أكبر الجهات الممولة لمنظمة الصحة العالمية، مع زيادة التمويل بنسبة 30 في المئة على امتداد أربع سنوات، وأكبر مانح في تحالف غافي
- من أكبر الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف في مجال التعليم عالمياً، تلتزم بإدخال 40 مليون فتاة إضافية إلى المدرسة بحلول عام 2025

- إحدى أكبر الجهات المانحة والأعضاء المؤسسين لمنصة "كوفاكس"، التي ستوفر مليار جرعة لقاح في عام 2021، ويتيح التطعيم لـ500 مليون شخص في أكثر من 90 دولة نامية
- عضوية المملكة المتحدة في كافة المنظمات الكبيرة المتعددة الأطراف: الناتو/ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي/ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 2021–2022/ مجموعة الدول السبع (تتولى رئاسة هذه المجموعة في 2021)/ الكومنولث/ عضو مؤسس لمنظمة الأمم المتحدة/ إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة/ مجموعة الدول العشرين/ مجلس أوروبا

قوة عظمى في القوة الناعمة

- المرتبة الثالثة في القوة الناعمة عالمياً
- تعد "بي بي سي" أكثر إذاعة موثوقة في العالم، وتصل إلى 468 مليون شخص كل أسبوع بـ42 لغة
- يعمل المركز الثقافي البريطاني بريتيش كاونسيل في أكثر من 100 دولة

خامس أكبر اقتصاد في العالم

- يدر قطاع الفضاء الخارجي البريطاني مدخولاً قيمته 14.8 مليار جنيه سنوياً، وتنتج اسكتلندا عدداً أكبر من الأقمار الصناعية من أي دولة أوروبية
- ثالث أهم وجهة للاستثمار في التكنولوجيا الخاصة، متقدمة على باقي أوروبا

قوة سيبرانية مسؤولة

- ثالث أقوى دولة سيبرانية في العالم، تحتل المراكز الأولى في القدرات الدفاعية والاستخباراتية والمعايير وقدرات الهجوم
- تحتل بلفاست مركزاً رائداً عالمياً في الأمن السيبراني ومن أهم الوجهات العالمية للاستثمار بالنسبة لشركات الأمن السيبراني
- تشمل الشبكة السيبرانية البريطانية 122 بلداً في 6 قارات
- داعم بارز للنساء في الفضاء السيبراني في العالم، بما في ذلك تقديم 24 منحة زمالة سيبرانية في الخليج و14 في دول الكومنولث

رائدة عالمياً في العمل من أجل المناخ

- من 2021 إلى 2026، سوف تلتزم المملكة المتحدة بتخصيص 11.6 مليار جنيه للتمويل الدولي المتعلق بالمناخ بما في ذلك 3 مليارات لتمويل حماية الطبيعة
- خفضت المملكة المتحدة انبعاثاتها بنسبة 40 في المئة بين 1990 و2018
- تضم ويلز منشآت رائدة عالمياً معنية بأبحاث وتطوير الهيدروجين مثل مركز أبحاث التوربينات الغازية في جامعة كارديف
- وأنشأت أول شبكة عالمية دبلوماسية خضراء متخصصة– شبكة تواجه تغير المناخ والطاقة. تمكنت خطة تمويل المناخ في المملكة المتحدة من الحصول على تمويل عام قيمته 4.1 مليار جنيه، وتجميع تمويل خاص قيمته 2.2 مليار جنيه من أجل العمل على قضايا المناخ في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية.

ثانياً: لمحة عامة

1. تختتم المراجعة المتكاملة للأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية (المراجعة المتكاملة) في مرحلة مهمة بالنسبة للمملكة المتحدة. لقد تغير وجه العالم إلى حد كبير منذ إجراء المراجعة الاستراتيجية للأمن والدفاع في عام 2015، كما تغير موقع المملكة المتحدة فيه. تفسح لنا مغادرتنا الاتحاد الأوروبي فرصة فريدة لإعادة النظر في جوانب عدة من سياستنا الداخلية والخارجية، إذ نستند إلى صداقاتنا السارية ونسعى كذلك إلى علاقات خارج هذه الدائرة. علينا الاستفادة من الحرية المترتبة على زيادة هامش الاستقلالية، مثل القدرة على إبرام اتفاقات جديدة للتجارة الحرة. كما علينا بذل المزيد من الجهد من أجل التكيف مع تغييرات كبرى في العالم المحيط بنا، ومنها الأهمية المتزايدة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ. سوف تزيد أهمية قدرتنا على التعاون بفعالية أكبر مع الآخرين، لا سيما الشركاء النظراء، في خدمة ازدهارنا وأمننا خلال العقد المقبل.

2. ينزل في منزلة نواة المراجعة المتكاملة التزام متزايد بالأمن والقدرة على المجابهة، بهدف حماية الشعب البريطاني من المخاطر. وهذا يبدأ من الداخل، من خلال دفاعنا عن شعبنا وأراضينا وبنيتنا التحتية الوطنية الأساسية، ومؤسساتنا الديمقراطية وطريقة حياتنا– وعبر الحد من نقاط ضعفنا أمام تهديد الدول والإرهاب والجريمة الخطرة والمنظمة.

3. في سياق تعزيز أمننا القومي، سوف نستند إلى أسس متينة في مكافحة الإرهاب، والاستخبارات والأمن السيبراني ومكافحة انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وسوف نسعى إلى بلوغ هذا المستوى من التفوق في مجالات أخرى، من خلال تعزيز قدراتنا واستخدام صلاحيات قانونية مناسبة تمكننا من التصدي لتهديدات تتغير بسرعة. وسوف نحرص على إيلاء العلوم والتكنولوجيا أعلى درجة ممكنة من الأهمية باعتبارهما عنصراً من عناصر الأمن القومي، مع التركيز بشكل خاص على تنمية قوتنا السيبرانية.

4. استكمالاً لمسيرتنا التاريخية، سوف تواصل المملكة المتحدة الاضطلاع بدور دولي رائد في مجال الأمن الجماعي والإدارة المتعددة الأطراف ومكافحة تغير المناخ والمخاطر الصحية وحل النزاعات ومكافحة الفقر. ونحن نقبل بالمخاطر التي تصاحب التزامنا بالسلام والاستقرار العالميين، بدءاً من

مرابطتنا الصغيرة ضمن الناتو في إستونيا وبولندا ووصولاً إلى دعمنا الميداني لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة كما لجهود الإغاثة الإنسانية. إن التزامنا بالأمن الأوروبي لا لبس فيه، من خلال الناتو، وقوة التدخل السريع المشتركة والعلاقات الثنائية القوية. نادرون هم الحلفاء الأكثر صدقية والذين يمكن الاعتماد عليهم أكثر من المملكة المتحدة حول العالم، ممن لديهم استعداد لمجابهة التحديات الخطيرة والقدرة على التأثير على القضايا الدولية المهمة.

5. تشير المراجعة المتكاملة كذلك إلى تغيير في المقاربة. خلال العقد الأخير، ركزت سياسة المملكة المتحدة على الحفاظ على "النظام الدولي القائم على قواعد" الذي يعود إلى فترة ما بعد الحرب الباردة وعاد بفوائد كثيرة على المملكة المتحدة وغيرها من الدول. لكن النظام الدولي في يومنا هذا أكثر انقساماً وتميزه المنافسة التي تشتد بين الدول على المصالح والأعراف والقيم. لم يعد الدفاع عن الوضع الراهن كافياً بالنسبة للعقد المقبل.

6. تقر المراجعة المتكاملة بالتالي بالحاجة إلى إيلاء المزيد من التركيز الفعال من أجل: التكيف مع بيئة دولية أكثر تنافسية وأقل استقراراً؛ وبذل المزيد من الجهد بهدف تعزيز أجزاء البنيان الدولي المعرضة للخطر؛ ورسم شكل النظام الدولي المستقبلي من خلال العمل مع الآخرين. وسوف نزيد بشكل خاص جهودنا الرامية لحماية المجتمعات المنفتحة والقيم الديمقراطية حيثما تتعرض للتقويض؛ والسعي نحو الحوكمة الجيدة ووضع قواعد مشتركة في مجالات مثل الفضاء السيبراني والفضاء الخارجي.

7. تستند سياستنا الخارجية إلى أسس داخلية متينة، لا سيما إلى أمننا ومرونتنا وقوة اقتصادنا. كما تعتمد بشكل أساسي على رابط ثقة مع الشعب البريطاني. تظهر استطلاعات الرأي في المملكة المتحدة وجود إيمان عميق في هيئات مثل الأمم المتحدة والناتو ودعائم قطاع الدفاع البريطاني مثل القوات المسلحة وقوة الردع النووي. وما يعزز هذا الإيمان هو الثقة العالية جداً بقدرة العلوم والتكنولوجيا على التصدي للتحديات الداخلية والدولية، كما رأينا خلال جائحة كوفيد-19.

8. لكن ما يحدد صلابة ومرونة وشرعية النظام الدولي هو الدول التي تشكله ومدى تمتعها بهذه الصفات. على الديمقراطيات الليبرالية أن تبذل جهداً أكبر من أجل إثبات فوائد الانفتاح- التجارة الحرة والعادلة، وتدفق رأس المال والمعرفة- للشعوب التي بدأت تشكك بمنافعها أو التي لم تحظ بحماية مناسبة في السابق من سلبيات العولمة. وما يترتب على ذلك هو معالجة الأولويات- الصحة والأمن

والرفاه الاقتصادي والبيئة– التي تهم مواطنينا بالدرجة الأولى في حياتهم اليومية. خلال السنوات المقبلة، يجب الارتقاء بأداء أمننا القومي وسياستنا الدولية، ووضع مصالح وقيم الشعب البريطاني في نواة كل ما نفعله.

المراجعة الشاملة المتكاملة

9. يعرض هذا الإصدار النتائج الرئيسة التي توصلت إليها المراجعة المتكاملة. وهو يتضمن:

- رؤية رئيس الوزراء للمملكة المتحدة لعام 2030، التي تنبثق منها النتائج الأخرى للمراجعة المتكاملة.
- تقييم الحكومة الحالي للاتجاهات الرئيسة التي سوف تحدد شكل الأمن القومي والبيئة الدولية حتى عام 2030.
- إطار عمل استراتيجي يحدد أهداف الحكومة الشاملة في مجالي الأمن القومي والسياسة الدولية، إضافة إلى الإجراءات ذات الأولوية، وصولاً إلى عام 2025.
- موجز عن المقاربة التي سنتبعها من أجل تطبيق إطار العمل الاستراتيجي.
- لائحة بقرارات استعراض النفقات 2020 الذي يدعم المراجعة المتكاملة، وشرح لاستخدامنا الأدلة وبرنامج التزامنا الداخلي والدولي الذي دعم عملنا.

10. الوثيقة هي بمثابة دليل يسترشد به المسؤولون في تناول جوانب الأمن القومي والسياسة الدولية في كل مؤسسات الحكومة قاطبة، بما في ذلك الوزارات التي لم تعد جزءاً من مجتمع الأمن القومي. كما سوف تهتدي بها عملية اتخاذ قرارات الإنفاق المقبلة.

11. إن نتائج المراجعة المتكاملة متاحة علناً لكي يتمكّن الشعب البريطاني من فهم طريقة سعي الحكومة لحماية وتعزيز مصالحه وقيمه. ونظراً لتشديد المراجعة على ضرورة العمل مع الآخرين، ندرك كذلك أنها ستكون موضع اهتمام بالنسبة لحلفائنا وشركائنا، لا سيما في التعرف إلى أهداف المملكة المتحدة على المدى البعيد بعد مغادرتنا الاتحاد الأوروبي.

اهتماماتنا وقيمنا: الرابط الذي يجمع أواصر الاتحاد

12. إن أولوية الحكومة القصوى هي حماية وتعزيز مصالح الشعب البريطاني عبر عملنا في الداخل والخارج. وأهم هذه المصالح هي:

i. السيادة: قدرة الشعب البريطاني على انتخاب ممثليه السياسيين بشكل ديمقراطي تماشياً مع تقاليده الدستورية، بحرّية ومن دون إكراه وتلاعب. ويشمل ذلك قدرة المواطنين على حماية سيادتهم الفردية في إطار حكم القانون، والحرص على حماية حقوقهم وحرياتهم بما في ذلك في العالم الافتراضي.

ii. الأمن: حماية شعبنا وأراضينا والبنى التحتية الوطنية الحيوية ومؤسساتنا الديمقراطية وطريقة حياتنا. يشمل ضمان الأمن في عالمنا اليوم مجموعة متزايدة من النشاطات: بدءاً بالتصدي لمخاطر الدول والأطراف غير الحكومية مثل الإرهابيين وجماعات الجريمة المنظّمة، ووصولاً إلى القدرة الاجتماعية على الصمود كي نتمكن من تحمّل المخاطر والصدمات غير المتوقعة بشكل أفضل، بما في ذلك حالات الطوارئ المستقبلية في مجال البيئة والصحة العالمية.

iii. الازدهار: قدرة أفراد الشعب البريطاني على التمتع بمستوى عالٍ من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، فيما يعتنون بأسرهم ويغتنمون فرص تحسين حياتهم. تؤمن هذه الحكومة بأن الازدهار الحقيقي يعتمد على الارتقاء بالفرص وبذل المزيد من الجهد من أجل تقسيم فوائد النمو الاقتصادي على كل مناطق المملكة المتحدة. كما تؤمن بأن ازدهارنا وأمننا يعززان بعضهما البعض.

13. تجمع هذه المصالح المشتركة بين مواطني المملكة المتحدة، فضلاً عن أقاليم ما وراء البحار البريطانية والأقاليم التابعة للتاج، مما يعطينا أفضلية في بيئة عالمية توغل في التنافسية وصوتاً مميزاً ومؤثراً في العالم. ونفخر بأنه لدينا، باعتبارنا مملكة متحدة، قوات مسلحة تؤثر في العالم أجمع، وإحدى أوسع الشبكات الدبلوماسية في العالم التي تعزز المصالح البريطانية وتوفّر مساعدة قنصلية للمواطنين البريطانيين في الخارج على مدار الساعة. ومن خلال حشد موارد اتحادنا وجمع خبرات مواطنينا في مجالات مثل العلوم والصحة نستطيع أن نواجه التحديات العالمية ونعكس نفوذنا إلى الخارج. وباعتبارنا

مملكة متحدة سوف نستضيف في عام 2021 مجموعة الدول السبع G7 في كورنوال والدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 26) في غلاسكو.

14. وما يربط الاتحاد أيضاً هو قيمنا المشتركة والأساسية بالنسبة لهويتنا الوطنية ونظامنا الديمقراطي وأسلوب حياتنا. وهي تشمل التزاماً بحقوق الإنسان العالمية، وحكم القانون وحرية التعبير والإنصاف والمساواة. وسوف يواصل أمننا القومي وسياستنا الدولية من كل جوانبهما الاسترشاد بهذه القيم الأساسية، لا سيما في مواجهة تصاعد النزعات الاستبدادية ووجود العقائد المتطرفة. وتظهر هذه القيم كذلك من خلال دعمنا للعمل في مجال [مكافحة تغير] المناخ ودور المملكة المتحدة الرائد في التخفيف من حدة الفقر حول العالم.

15. في معظم الحالات، ترتبط مصالح المملكة المتحدة ارتباطاً وثيقاً بقيم المملكة. فالعالم الذي تزدهر فيه المجتمعات الديمقراطية وتُصان فيه حقوق الإنسان الأساسية هو عالم مؤاتٍ لسيادتنا وأمننا وازدهارنا كأمّة. وخلال سعينا لتحقيق أهدافنا وصولاً إلى عام 2030، سوف نحاول تحقيق تقدّم ثابت ومنتظم نحو حماية وتعزيز هذه القيم والديمقراطية حول العالم.

16. وفي الوقت ذاته، سوف نتبنّى مقاربة واقعية تلائم الظروف المحيطة. إذ ستعتمد قدرتنا على التصدي للتحديات العابرة للبلدان، من الشؤون الأمنية إلى تغيّر المناخ، على قدرتنا على العمل مع مجموعة متنوعة وواسعة من الشركاء حول العالم، بما في ذلك الجهات التي قد لا تشاطرنا القيم نفسها بالضرورة.

مقاربة الحكومة: بريطانيا العالمية عملياً

17. إن المملكة المتحدة دولة أوروبية تملك مصالح عالمية، فاقتصادها مفتوح [حر] وهي دولة تعتمد على التجارة البحرية ولديها جالية كبيرة في المهجر. وسوف يتعزز ازدهارنا عن طريق توطيد علاقاتنا الاقتصادية مع مناطق حيوية من العالم مثل منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأفريقيا والخليج، فضلاً

عن التجارة مع أوروبا. إن الشرط المسبق لبريطانيا العالمية هو سلامة مواطنينا في الداخل وأمن منطقة أوروبا والأطلسي، حيث الشطر الأكبر من التركيز الأمني للمملكة المتحدة. وفيما نوسّع آفاقنا، يقتضي نجاح بريطانيا العالمية في المستقبل أن نفهم بدقة طبيعة وحجم مواطن القوة البريطانية والعرض المتكامل الذي نقترحه علىمناطق أخرى من العالم. وهي مقاربة تعطي الأولوية للدبلوماسية. مع زيادة نشاطنا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ مثلاً، سوف نتكيّف مع ميزان القوى الإقليمي ونحترم مصالح الأطراف الآخرين– ونسعى للعمل مع الهيئات الموجودة مثل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (ASEAN) الاتفاق الشامل والتدريجي للشراكة العابرة للمحيط الهادئ (CPTPP).

18. أفضل سبل تفسير ما تعنيه بريطانيا العالمية عملياً هي الإقدام على أفعال عوض الكلام. إن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها مقاربة هذه الحكومة للأمن القومي والسياسة الدولية تنعكس من خلال الخطوات التي اتخذناها منذ الانتخابات العامة في عام 2019. وهي دليل على مقاربة حيوية لتحقيق إنجازات تصبّ في مصلحة الشعب البريطاني: صون انفتاح المملكة المتحدة كمجتمعٍ واقتصاد، مدعوماً بتحوّل نحو موقف أكثر حزماً في مجالي الأمن والردع. ويوازي ذلك التزام متجدد بمكانة المملكة المتحدة كقوة تسعى إلى إحقاق الخير في العالم– بدفاعها عن الانفتاح والديمقراطية وحقوق الإنسان– وسعي حثيث إلى وضع حلول متعددة الأطراف لتحديات مثل تغير المناخ والأزمات الصحية العالمية كما ظهر من خلال استجابتنا لـ"كوفيد–19".

19. وعلى سبيل المثال، في مجال السعي لإرساء حلول متعددة الأطراف، لجأنا إلى الصلاحية التي تملكها المملكة المتحدة من أجل عقد الاجتماعات في مجموعة من القضايا المرتبطة بالأمن والتجارة والتنمية، بما في ذلك خلال اجتماع قادة الناتو في ديسمبر (كانون الأول) 2019 والقمة الأفريقية للاستثمار في يناير (كانون الثاني) 2020. وفي إطار جدول أعمالنا البيئي الطموح، حددنا هدف التوصل إلى صافي انبعاثات صفر لعام 2050 وزدنا التزامنا بالتمويل الدولي للمناخ إلى 11.6 مليون جنيه. كما اضطلعت المملكة المتحدة بدورٍ رئيسي في التفاوض على تعهّدات القادة من أجل حماية الطبيعة الذي اعتُمد في سبتمبر (أيلول) 2020، ويُلزم قادة العالم بالتحرك العاجل من أجل عكس مسار خسائر التنوع البيولوجي قبل عام 2030. ورسخت هذه الجهود وجهة دورنا القيادي في 2021.

20. كما قدنا الجهود الدولية استجابة لـ"كوفيد-19"، وفي هذا الإطار:

- استضفنا مؤتمر القمة العالمي بشأن اللقاحات في يونيو (حزيران) 2020 ورسّخنا موقعنا كأكبر جهة مانحة للتحالف العالمي للقاحات والتحصين، غافي.
- تعهّدنا بدفع حتى 548 مليون جنيه استرليني لمبادرة "كوفاكس" لتوفير لقاحات "كوفيد-19" على الصعيد العالمي من أجل المساعدة في توفير مليار جرعة من اللقاح للدول النامية في عام 2021. كما سوف نرسل الجزء الأكبر من فائض لقاحات فيروس كورونا التي تتوافر لدينا في المستقبل لمشروع "كوفاكس".
- أطلقنا خطة من خمس نقاط في الجمعية العامة للأمم المتحدة هدفها حماية العالم من الأوبئة في المستقبل.
- أسّسنا شبكة غير رسمية تجمع جهات حكومية بالقطاعات الصناعية والأكاديميين من أجل إسداء المشورة لمجموعة الدول السبع حول تسريع تطوير ونشر لقاحات مضادة للعوامل الجديدة المسببة للأمراض في المستقبل.
- عرضنا خبرتنا في رسم تسلسل الجينوم البشري دعماً لعمل الدول الأخرى على رصد الطفرات الجديدة للفيروس، بالاستناد إلى عمل الباحثين البريطانيين الذين استخرجوا تسلسل 50 في المئة من قاعدة البيانات العالمية لجينوم فيروس كورونا. وحالت نتائج تجربة التعافي البريطانية، وهي أكبر تجربة سريرية في العالم لعلاجات "كوفيد-19"، من دون وقوع أكثر من مليون وفاة حول العالم.

21. وفي سياق تعزيز دفاعنا وأمننا، والاضطلاع بدورنا في تشارك الأعباء مع الحلفاء:

- قمنا بأكبر زيادة مطردة في الإنفاق على شؤون الدفاع منذ نهاية الحرب الباردة، فتخطينا توجيهات الناتو حول عتبة الإنفاق الدفاعي البالغة 2 في المئة [من الناتج المحلي] وعززنا أهم تحالف بالنسبة لنا.
- نشرنا 300 عنصر بريطاني في مالي في ديسمبر 2020 دعماً لمهمة الأمم المتحدة لحفظ الأمن، وقدّمنا قدرات استطلاعية بالغة التخصص.

- زدنا تمويل شرطة مكافحة الإرهاب وطرحنا تشريعات جديدة لتحسين أدواتنا المخصّصة لمكافحة الإرهاب ومخاطر الدول، بما فيها قانون المصادر الاستخباراتية البشرية السرية ومشروع قانون مكافحة الإرهاب وإصدار الأحكام ومشروع قانون الأمن القومي والاستثمار.
- حققنا إنجازاً كبيراً في مكافحة الجريمة الخطيرة والمنظمة في يونيو 2020، حين اخترقنا الاتصالات المشفّرة بين المجرمين في إطار عملية "فينيتك" Operation Venetic – أكبر عملية للشرطة على الإطلاق في المملكة المتحدة.
- عطّلنا هجمات سيبرانية تستهدف بنى تحتية وطنية حيوية، وحمّلنا مسؤوليتها علناً إلى جهات حكومية حين توافرت لدينا أدلة مقنعة تدفعنا لذلك.
- نشرنا إطار عمل أخلاقي رائد في فبراير (شباط) 2021 يُرشد الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي من جانب مقر الاتصالات الحكومية في كل مهماته– من التصدي للجريمة الخطيرة والمنظمة إلى تعطيل حملات التضليل من جانب الدول.
- أثبتنا ريادة عالمية في مجال تقليص تهديدات الفضاء الخارجي، فعملنا مع دول تشاركنا التوجه الفكري نفسه لكي نطرح مشروع قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة يعيد توجيه النقاش الدولي حول المخاطر التي تتهدد الأنظمة الفضائية التي نعتمد عليها.

22. في سياق جهودنا للدفاع عن حقوق الإنسان ودعم الأشخاص المعرّضين للخطر، قمنا بالتالي:

- طرحنا نظاماً جديداً من عقوبات "ماغنيتسكي" يستهدف من ينتهكون حقوق الإنسان ويعتدون عليها حول العالم. كنا أول دولة أوروبية تعلن عن فرض عقوبات على النظام في بيلاروس في سبتمبر 2020.
- عرضنا على المواطنين البريطانيين (في المهجر) وأفراد عائلاتهم الذين يستوفون الشروط حق الإقامة والعمل في المملكة المتحدة، مما يضعهم على درب الحصول على الجنسية البريطانية، حين خرقت الصين اتفاقاً مُلزماً قانونياً وفرضت قانون أمن قومي تعسّفياً على هونغ كونغ.
- أعلنّا عن حزمة من الإجراءات حرصاً منا على ألا تكون المنظمات البريطانية متواطئة أو مستفيدة من الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان في شينجيانغ، في إطار جهودنا لمكافحة العبودية الحديثة.

- أطلقنا استراتيجية التصدي لاستغلال الأطفال جنسياً كي تقود العمل في المملكة المتحدة والعالم من أجل تعطيل ومنع هذه الاعتداءات سواء في العالم الافتراضي أو خارجه.
- قدمنا دعماً لتعليم أكثر الأطفال هشاشةً عبر تمويل رواتب أكثر من 5500 معلم ومعلّمة في مخيمات اللجوء في 10 بلدان عبر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. كما كيّفنا برامجنا الثنائية للتصدي لـ"كوفيد- 19" من أجل دعم الفتيات الأكثر عوزاً اللواتي يصعب الوصول إليهن وهنّ معرضات لترك مقاعد الدراسة نهائياً.
- أطلقنا نداء من أجل الحؤول دون المجاعة في سبتمبر 2020 وعيّنا أول مبعوث خاص للمملكة المتحدة لمنع المجاعة وللشؤون الإنسانية. ومن حينها تعهّدنا تخصيص 180 مليون جنيه من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي وخطر وقوع المجاعات، مما يساعد أكثر من سبعة ملايين شخص معرّضين لذلك في بعض أخطر بقاع العالم.

23. كما سعينا إلى اتخاذ إجراءات في سبيل الارتقاء بمستوى ازدهارنا على المدى البعيد. وعلى سبيل المثل:

- خلال أقل من سنتين، أبرمنا اتفاقات تجارية مع 66 دولة خارج الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى اتفاقية التجارة والتعاون التي وقّعناها مع الاتحاد الأوروبي. كما قدمنا طلباً للانضمام إلى الاتفاق الشامل والتدريجي بشأن شراكة المحيط الهادئ.
- نشرنا استراتيجية الحدود البريطانية لعام 2025، بهدف إنشاء حدود فعالة وذكية.
- طرحنا نظاماً جديداً للهجرة يقوم على النقاط، ويتضمن تأشيرة دخول لأصحاب المهارات العالمية، من أجل استقطاب أفضل وأمهر الأشخاص من حول العالم. وهذا سيضمن لنا استقدام المهارات التي نحتاجها للقطاعات الحيوية في اقتصادنا، وتخصيص المعاملة نفسها لمواطني الاتحاد الأوروبي وغيرهم.
- نشرنا خريطة طريق وطنية تعنى بالأبحاث والتطوير. بفضل ما علّمتنا إياه نجاحات فريق العمل المعني باللقاحات، أعلنّا إنشاء وكالة مستقلة للأبحاث والابتكار المتقدّم، سوف يترأسها علماء لديهم حرية تحديد وتمويل مجالات العلوم والتكنولوجيا التي تشكل نقطة تحول بسرعة.

24. في عام 2021، وبناء على ما تقدم، سوف نستضيف قمة مجموعة الدول السبع وقمة المناخ "كوب 26" بالشراكة مع إيطاليا والشراكة العالمية من أجل التعليم مع كينيا. وأولويتنا الفورية هي إعادة البناء بشكل أفضل بعد "كوفيد-19"، وإثبات فوائد التعاون الدولي. وإضافة إلى ذلك، سوف نسعى لتطبيق أجندة متعددة الأطراف حول تغير المناخ والصحة العالمية والتجارة الحرة والعادلة والمرونة الاقتصادية. وسوف نستمر بالعمل مع الآخرين في سبيل إصلاح ودعم المؤسسات التي تناصر هذه الأهداف، بما فيها منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية.

مقاربة الحكومة البعيدة الأمد لعام 2030

25. بهدف تحقيق رؤية رئيس الوزراء لعام 2030، سوف نحتاج إلى مقاربة استراتيجية على المدى البعيد- تتوسل بكل الأدوات المتاحة للحكومة- قادرة على التكيّف باستمرار مع بيئة دولية متغيرة. وهي بيئة تحددها: التغيرات الجيوسياسية والجيواقتصادية، مثل فرض الصين نفسها بشكل متزايد على المسرح الدولي والأهمية المتنامية لمنطقة المحيط الهندي والهادئ؛ والمنافسة الشاملة بما فيها بين الدول وبين القيم الديمقراطية والدكتاتورية ونظم الحكم، والتغييرات التكنولوجية المتسارعة، والتحديات العابرة للحدود مثل تغير المناخ والمخاطر البيولوجية الأمنية، والإرهاب والجريمة الخطيرة والمنظمة.

26. في هذا السياق المضطرب، صارت الغاية من سياسة الأمن القومي للمملكة المتحدة وسياستها الدولية الحرص على الحفاظ على ما يحدد هويتنا كأمة- مجتمعنا المنفتح واقتصادنا المفتوح القائمان على القيم الديمقراطية- مصدراً للقوة والتميز لتقودنا نحو الازدهار وتحسّن رفاه السكان في كل أنحاء الاتحاد.

27. في إطار بيئة يسود فيها التنازع في هذا العقد، يترتب علينا أن نضطلع بدور أنشط في إرساء أسس عالم يسمح بازدهار المجتمعات المنفتحة والاقتصادات المفتوحة، وتحديد شكل النظام العالمي المستقبلي- عبر مناصرة التجارة الحرة والتعاون الدولي، والتصدي للنزاعات وغياب الاستقرار، والدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما علينا تعزيز أمننا وقدرتنا على مجابهة الجهات التي تسعى إلى لي ذراعنا، وجعل أهداف الإرهابيين وجماعات الجريمة المنظمة صعبة المنال.

28. إن القدرة على التحرك بسرعة وبمرونة وخفّة أكبر، وإعلاء صوتنا القوي والمستقلّ من خلال العمل مع الآخرين ستكون السمة التي تحدد وجه السياسة الخارجية للمملكة المتحدة في أعقاب مغادرتنا الاتحاد الأوروبي. وسوف تستند فعاليتنا كذلك إلى قدرتنا على الحفاظ على استقرار نفوذنا الدولي، وإلى ما يقتضيه الأمر من قدرات القوة الناعمة والصارمة. علينا أن نكون على استعداد لمنافسة الآخرين، وإيجاد طرق جديدة للتعاون من خلال الدبلوماسية الخلاقة وتعددية الأقطاب.

29. خلال السنوات المقبلة، تبرز الحاجة إلى معالجة التوترات والمقايضات التي لا مفر منها: بين انفتاحنا من جهة وضرورة حماية شعبنا واقتصادنا وطريقة حياتنا من خلال إجراءات ترفع مستوى أمننا وقدرتنا على المواجهة من جهة أخرى؛ وبين التنافس من جهة والتعاون مع دول أخرى من جهة ثانية، في آن واحد أحياناً، وبين مصالحنا الاقتصادية على الأمد القصير من جهة، وقيمنا من جهة ثانية. وما سيساعدنا على اجتياز هذا الدرب المستقبلي هو التمسك برؤية بعيدة الأمد. والمحافظة على هامش المبادرة تمنحنا القدرة على التكيف مع وتيرة تغير الظروف.

مدخل إلى إطارنا الاستراتيجي حتى عام 2025

30. خلصنا من المراجعة المتكاملة إلى إطار استراتيجي يواجه الاتجاهات السائدة في السياق الدولي والهدف منه توجيه عمليات وضع السياسات المستقبلية من أجل تحقيق مقاربتنا على الأمد البعيد. يرسي هذا الإطار العملي أهداف الحكومة الأساسية في مجال الأمن القومي والسياسة الدولية وصولاً إلى عام 2025. وهو يحدد سبل توفير كافة الأدوات المتاحة للحكومة من أجل تحقيق هذه الأهداف. لكنه لا يتضمن استراتيجيات إقليمية وقطرية مفصّلة ولا تفصيلاً مسهباً عن كافة النشاطات التي سنقوم بها خلال السنوات المقبلة. بل يرسي أساساً للسياسة الخارجية ويحدد مجالات العمل ذات الأولوية، مما يعكس الحاجة إلى تحلّي مقاربتنا بالمرونة ويبيّن المجالات التي تتطلب المزيد من السياسات ووضع استراتيجيات فرعية.

31. استند إلى الإطار الاستراتيجي من أجل توجيه قرارات الإنفاق في المراجعة الاستراتيجية لعام2020 بما في ذلك موازنات الوزارات وتمويل مبادرات جديدة (أنظر الملحق أ). وسوف تستند المراجعات

الاستراتيجية المستقبلية إلى إطار العمل هذا كذلك وتقدم فرصاً إضافية من أجل المواءمة بين الموارد والطموحات.

32. إن الأهداف الأربعة العامة المترابطة التي يحددها الإطار الاستراتيجي هي:

i. المحافظة على الأفضلية الاستراتيجية من خلال العلوم والتكنولوجيا: سوف نُدرج العلوم والتكنولوجيا ركناً أساسياً في سياسة أمننا القومي وسياستنا الدولية، فنعزز موقع المملكة المتحدة كقوة عالمية في مجال العلوم والتكنولوجيا وقوة سيبرانية مسؤولية. وستكون هذه سمة أساسية من أجل تحصيل مزايا اقتصادية وسياسية وأمنية في العقد المقبل والمساهمة في تشكيل المعايير الدولية بالتعاون مع الحلفاء والشركاء. وهذا سوف يغذي الازدهار في الداخل والتقدم باتجاه تحقيق الأهداف الثلاثة التالية.

ii. تحديد شكل النظام الدولي المستقبلي المفتوح: سوف نستخدم قدرتنا على عقد الاجتماعات وجمع الأطراف وسنعمل مع شركائنا من أجل تنشيط النظام الدولي. وسوف نضمن بهذه الطريقة أن يكون نظاماً تستطيع المجتمعات والاقتصادات المفتوحة فيه أن تزدهر فيما نتوغل أكثر في العصر الرقمي– فنؤسس عالماً يميل أكثر إلى الديمقراطيات والدفاع عن القيم العالمية. وسوف نسعى إلى تعزيز وتجديد ركائز النظام الدولي الموجودة بالفعل– مثل الأمم المتحدة ونظام التجارة العالمي– وإرساء المعايير للمجالات المستقبلية في الفضاء الرقمي والتكنولوجيا الناشئة والبيانات والفضاء الخارجي.

iii. تعزيز الأمن والدفاع في الداخل والخارج: سوف نعمل مع الحلفاء والشركاء من أجل التصدّي للتحديات التي تواجه أمننا في الواقع كما العالم الافتراضي. سوف يظل الناتو أساس أمننا الجماعي في منطقة أوروبا والأطلسي، حيث ما زالت روسيا الخطر الأكبر على أمننا. سوف نشدد كذلك على بناء قدراتنا وقدرات الدول ذات التفكير المماثل لنا حول العالم على مواجهة مجموعة متنامية من المخاطر العابرة للحدود من الدول[1]، والتطرف والإرهاب وجماعات الجريمة الخطيرة والمنظمة، وانتشار الأسلحة.

[1] تُستخدم عبارة خطر الدولة بديلاً عن النشاطات العدوانية للدول

iv. بناء القدرة على المجابهة في الداخل والخارج: سوف نركّز بشكل أكبر على القدرة على المجابهة، لإدراكنا بأنه من غير الممكن التنبؤ بكل خطر يتهدد أمننا وازدهارنا أو الحؤول دونه– سواء المخاطر الطبيعية مثل الظواهر الجوية الشديدة الخطورة أو التهديدات مثل الاعتداءات السيبرانية. سوف نطور قدرتنا على توقع المخاطر ومنعها والاستعداد لها والتعامل معها والتعافي منها– كما بقدرة حلفائنا وشركائنا، لاعترافنا بطبيعة الترابط الوثيق في عالمنا. وسوف نعطي الأولوية لجهود مكافحة تغير المناخ وخسارة التنوع البيولوجي، والتحديات الطويلة الأمد التي تهدد مستقبل الإنسانية في حال عدم ضبطها– إضافة إلى تأسيس مقاومة عالمية في مجال الصحة.

33. لن تتمكن المملكة المتحدة من تحقيق هذه الأهداف إن عملت منفردة: سوف يكون العمل والابتكار المشترك مع حلفائنا وشركائنا ذا أهمية بالغة خلال العقد المقبل– فنكون قدوة يُحتذى بها في مجالات قوتنا الفريدة أو الكبيرة (مثل العلوم الطبية والتكنولوجيا الخضراء وبعض جوانب البيانات والذكاء الاصطناعي)، فيما نحدد المجالات التي من الأفضل لنا فيها أن نولي دعمنا للآخرين لكي يقودوا العمل باتجاه تحقيق أهدافنا المشتركة.

34. سوف يكون على الحكومة أن تجمع بين استراتيجية مخطط لها مسبقاً– تضع أهدافاً على الأمد البعيد، وتتوقع التحديات التي قد تعترض سبيلها، وترسم الطريق نحو تحقيقها– وبين مقاربة مرنة تكيفية. ومن الأساسي لتحقيق هذا وجود تكامل أكبر بين كافة أطراف الحكومة، بناء على استراتيجية الاندماج في تقرير مراجعة قدرات الأمن القومي في عام 2018. فالمقاربة التي تتسم بالتكامل تعزز سرعة اتخاذ القرارات، وفعالية وضع السياسات وانسجام التطبيق عبر جمع الدفاع والدبلوماسية والتنمية والاستخبارات والأمن والتجارة وبعض جوانب السياسة الداخلية سعياً لتحقيق أهداف وطنية تشمل كل أطراف الحكومة.

35. المغزى من فكرة التكامل هو الاستفادة القصوى من موارد محدودة في إطار عالم يزداد تنافسية يمكن أن تشكّل فيه سرعة التكيف أفضلية حاسمة. وهو ردّ على قيام الأعداء والخصوم بالفعل بالتصرف بطريقة أكثر تكاملاً– إذ يدمجون التكنولوجيا العسكرية والمدنية ويمحون الحدود بشكل متزايد بين

الحرب والسلم، والازدهار والأمن، والتجارة والتنمية، والسياسة الداخلية والخارجية. كما تقر بأن التمييز بين الأمن الاقتصادي والقومي ما عاد ضرورياً.

36. بدأنا بالفعل باتخاذ خطوات كبيرة سعياً لتحقيق تكامل أكبر بين دوائر الحكومة، بما في ذلك:

- إنشاء وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية، تجمع بين خبراتنا في الدبلوماسية والتنمية والسياسة باعتبارنا حكومة واحدة في الخارج.
- مفهوم العمل المتكامل 2025 الذي سيعمّق دمج قطاع الدفاع في المملكة المتحدة على امتداد مجالات العمل الخمسة ومع أدوات أخرى لسلطة الدولة، ويحسّن العمل المتبادل مع الحلفاء.
- قدرات جديدة تشمل عدة قطاعات مثل مركز العلميات ومركز عمليات مكافحة الإرهاب والقوة السيبرانية الوطنية وقدرة وطنية في التوأمة الرقمية.

37. وأخيراً، سوف تنتهج المملكة المتحدة مقاربة متكاملة في العمل مع الآخرين حول العالم– أي أننا سنقرن بين القوتين الصارمة والناعمة، ونسخّر عمل القطاعين العام والخاص، وننشر الخبرات البريطانية من داخل وخارج الحكومة سعياً لتحقيق الأهداف الوطنية.

نقاط الاستدامة والتغييرات الرئيسة في مقاربتنا

يتّسم إطارنا الاستراتيجي بمواصلة العمل بنقاط عدة، نصّت عليها سياسة الأمن القومي والسياسة الدولية السابقة للمملكة المتحدة، وقد كيّفها من أجل تلبية متطلبات الفرص والتحديات خلال العقد المقبل:

i. ستظل العلاقة بالولايات المتحدة أهم علاقاتنا الثنائية، وهي بالغة الأهمية بالنسبة إلى الأحلاف والمجموعات الأساسية مثل "ناتو" وتحالف العيون الخمس الاستخباراتي، وهي أكبر شركائنا في التجارة الثنائية ومستثمرينا الأجانب. وسنعزز تعاوننا في مجالات السياسة التقليدية مثل الأمن والاستخبارات ونسعى إلى تكثيفه في المجالات التي يمكننا أن نترك أثراً أكبر فيها إن عملنا معاً، مثل التصدي للتمويل غير المشروع.

ii. الأمن الجماعي من خلال "ناتو": ستظل المملكة المتحدة الحليف الأوروبي الرائد في "ناتو"، ونعمل مع حلفائنا من أجل درء المخاطر النووية والتقليدية والمختلطة على أمننا، لا سيما الصادرة من روسيا. وسنمضي قدماً في تجاوز عتبة توجيهات "ناتو" بإنفاق 2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي على شؤون الدفاع، ووضع قدراتنا النووية وإمكاناتنا في مجال الهجوم السيبراني بتصرّف الدفاع عن الحلفاء بموجب التزامنا البند الخامس [من شرعة التحالف الأطلسي].

iii. مكافحة الإرهاب وجماعات الجريمة الخطيرة والمنظمة: سنبقي مواطنينا بمأمن من الإرهاب، فنعمل في الداخل والخارج على الكشف عن المخاطر الإرهابية وتعطيلها وردعها، والتصدي لمسبباتها الأساسية. وستُدمج قدراتنا في مكافحة الإرهاب ضمن مركز عمليات مكافحة الإرهاب الجديد. كما سنعمل على التصدي لجماعات الجريمة الخطيرة والمنظمة، وندعم عمل الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة وقوى حفظ الأمن الإقليمية والمحلية، ونحافظ على شبكاتنا الدولية لكي نتمكّن من التعامل مع الصلات بين الجريمة على النطاق المحلي والدولي.

iv. صون حقوق الإنسان العالمية: سنعمل كقوة تنشر الخير في دفاعنا عن حقوق الإنسان حول العالم وإيلائنا الدعم للمجتمعات المنفتحة واستخدامنا نظام عقوباتنا المستقل (على طراز قانون

ماغنيتسكي) من أجل محاسبة المتورطين في انتهاكات واعتداءات خطيرة في مجال حقوق الإنسان.

v. أهداف التنمية المستدامة: سنظل جهة مانحة رائدة عالمياً في التنمية الدولية، ملتزمة مكافحة الفقر عالمياً وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة بحلول عام 2030. وسندعم الآخرين لكي يزيد اكتفاؤهم الذاتي من خلال التجارة والنمو الاقتصادي ونعزّز قدرتنا على تحقيق التغيير على المدى البعيد من طريق الجمع بين خبرتنا في المجال الدبلوماسي والإنمائي.

vi. تعليم الفتيات: سنواصل جهودنا حرصاً على حصول كل الفتيات على 12 عاماً من التعليم النوعي على الأقل وإدخال 40 مليون فتاة إضافية في البلدان النامية إلى المدرسة بحلول عام 2025، باستخدام إنفاقنا في مجال المعونات وترؤسنا– مع كينيا– قمة الشراكة العالمية للتعليم في 2021.

vii. اقتصاد رقمي مفتوح وابتكاري: سنوطّد مكانة المملكة المتحدة باعتبارها مركزاً عالمياً للخدمات والفضاء الرقمي والبيانات ونبقى أحد أكثر اقتصادات العالم انفتاحاً– مناصرين للتجارة الحرة والعادلة، ومرحّبين بالاستثمارات الخارجية في إطار خطتنا للنمو والتصدي للتمويل غير المشروع. سنسخّر كافة الأدوات الاقتصادية المتاحة لنا وسياستنا التجارية المستقلة من أجل تحقيق نمو اقتصادي يتوزع بإنصاف أكبر على المملكة المتحدة وتنويع سلاسل إمدادات السلع الحيوية. ستحمي وحدة أمن الاستثمار الجديدة، الملكية الفكرية والشركات البريطانية من مخاطر الأمن القومي، وتتدخل في الاستثمار الأجنبي بشكل مناسب عند اللزوم.

ويتطلب تحقيق أهدافنا بموجب الإطار الاستراتيجي كذلك حصول بعض التغييرات والتحولات الكبيرة في السياسة:

i. صياغة النظام الدولي المستقبلي: سننتقل من الدفاع عن الوضع الراهن في إطار النظام الدولي الذي تأسس بعد الحرب الباردة إلى الصياغة الفعلية لنظام ما بعد "كوفيد"، فنطبّقه كذلك في الميادين المستقبلية في الفضاء السيبراني والفضاء الخارجي، ونحمي القيم الديمقراطية. سيتطلب هذا العمل دبلوماسية فاعلة، لا سيما من خلال اللجوء إلى الدبلوماسية التنظيمية من أجل التأثير في القواعد والأعراف والمعايير التي تحكم التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي. ويفرض علينا تحقيق هذا الهدف كذلك استغلال صلاحية عقدنا اجتماعات وجمع الأطراف إلى الحد الأقصى وبذل المزيد من الجهد من أجل الفوز بانتخابات المناصب العليا داخل المنظمات المتعددة الأطراف.

ii. أوروبا: ستظل المملكة المتحدة ملتزمة أكبر التزام بأمن وازدهار أوروبا. إن مغادرتنا الاتحاد الأوروبي تعني أن الفرصة سانحة أمامنا لاتّباع مسارات اقتصادية وسياسية مختلفة حيث تقضي مصلحتنا بذلك، وصياغة مقاربة خاصة للسياسة الخارجية. وفي الوقت ذاته، سنعمل مع الاتحاد الأوروبي حيث تتلاقى مصالحنا– مثلاً في دعم استقرار وأمن القارة الأوروبية وفي التعاون في مجال العمل من أجل المناخ والتنوع البيولوجي.

iii. المناخ والتنوع البيولوجي: سنقود العمل الدولي المستدام باتجاه تسريع التقدم نحو تحقيق هدف تقليص صافي انبعاثات الكربون إلى الصفر بحلول عام 2050 وبناء القدرة العالمية على التصدي لتغيّر المناخ، بدءاً بترؤسنا قمة كوب 26 في 2021 والتزامنا تخصيص مبلغ 11.6 مليار جنيه للتمويل الدولي للمناخ. كما سنقود الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل علاقة العالم مع الطبيعة، بما في ذلك التزام تخصيص 3 مليارات من التمويل الدولي للمناخ من أجل التوصل إلى حلول تحمي الطبيعة وتعيد إنعاشها.

iv. العلوم والتكنولوجيا: سنتبنّى مقاربة أكثر فاعلية باتجاه إحراز تقدم استراتيجي والحفاظ عليه من خلال العلوم والتكنولوجيا، في سبيل التوصل إلى دعم تحقيق أهدافنا القومية. سنؤسس البيئة التمكينية لازدهار مجال العلوم والتكنولوجيا في المملكة المتحدة ونوسّع دائرة تعاوننا الدولي، فنضمن ترجمة نجاح عمل قاعدة الأبحاث في المملكة المتحدة إلى تأثير في التكنولوجيا الناشئة

والحيوية التي تعتبر في صلب المنافسة الجيوسياسية وازدهارنا المستقبلي. وسنعتمد إطار عمل يقوم على ركائز الحيازة –التعاون– الوصول من أجل ترشيد عمل الحكومة في مجالات العلوم والتكنولوجيا ذات الأولوية مثل الذكاء الاصطناعي والتقنيات الكمّية وهندسة علوم الأحياء.

v. قوة سيبرانية مسؤولة وديمقراطية: سنعتمد استراتيجية سيبرانية شاملة من أجل الحفاظ على أفضلية المملكة المتحدة التنافسية في هذا المجال سريع التطور. وسنبني مملكة متحدة رقمية مزدهرة ومرنة، ونستخدم كافة الوسائل المتاحة لدينا– بما فيها الأدوات السيبرانية الهجومية في القوة السيبرانية الوطنية– بطريقة أكثر اعتيادية وتكاملاً وابتكاراً من أجل الكشف عن خصومنا وتعطيلهم وردعهم.

vi. الفضاء الخارجي: سنحوّل المملكة المتحدة إلى جهة فاعلة في الفضاء الخارجي، لديها استراتيجية متكاملة حول الفضاء الخارجي تجمع بين سياسة الفضاء العسكرية والمدنية للمرة الأولى. وسندعم نمو مجال الفضاء الخارجي التجاري البريطاني، ونحرص على أن تكون للمملكة المتحدة القدرة على حماية مصالحنا والدفاع عنها في سياق مجال الفضاء الذي بات أكثر ازدحاماً وتنافسية– بما في ذلك من خلال مركز عمليات الفضاء الخارجي الجديد والقدرة على إطلاق الأقمار الاصطناعية البريطانية من المملكة المتحدة بحلول عام 2022.

vii. منطقة المحيطين الهندي والهادئ: سنسعى إلى تعميق روابطنا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ دعماً للازدهار المشترك والاستقرار الإقليمي، فنوثّق صلاتنا الدبلوماسية والتجارية بالمنطقة. وفي هذه المقاربة إدراك لأهمية القوى الموجودة في المنطقة مثل الصين والهند واليابان، كما أنها تمتدّ إلى قوى أخرى منها كوريا الجنوبية وفيتنام وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند وسنغافورة والفليبين. وسنسعى إلى إقامة علاقات أوثق من خلال المنظمات المترسخة مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والانضمام إلى الاتفاق الشامل والتدريجي بشأن شراكة المحيط الهادئ.

viii. الصين: سنبذل المزيد من الجهد من أجل التكيف مع تأثير الصين المتزايد في جوانب عدة من حياتنا مع ازدياد نفوذها عالمياً. وسنستثمر في الارتقاء بفهمنا للصين وشعبها، فيما نحسّن قدرتنا على مواجهة التحديات المنهجية التي تمثّلها على أمننا وازدهارنا وقيمنا– كما تلك التي تعني حلفاءنا وشركاءنا. وسنواصل السعي لإقامة علاقات تجارية واستثمارية إيجابية مع الصين، مع

حرصنا على حماية أمننا القومي وقيمنا. وسنتعاون مع بكين كذلك في التصدي للتحديات العابرة للدول مثل تغيّر المناخ.

ix. الصحة العالمية: سنعمل على تعزيز أمن الصحة العالمية، بما في ذلك من خلال الخطة التي وضعها رئيس الوزراء في خمس نقاط من أجل دعم الجاهزية الدولية للجائحات. وسنسعى إلى إصلاح منظمة الصحة العالمية، فنزيد تمويلنا لها بنسبة 30 في المئة ليبلغ 340 مليون جنيه استرليني خلال السنوات الأربع المقبلة، وسنعطي أولوية لدعم الأنظمة الصحية والوصول إلى التكنولوجيا الجديدة في مجال الصحة عبر مساعدتنا الإنمائية الرسمية.

x. القوى المسلحة: سننشئ قوات مسلحة مهيّأة للقتال الحربي ومنخرطة بشكل أكبر في العالم من خلال الانتشار في الخطوط الأمامية والتدريب وبناء القدرات والتعليم. وستُزوّد بقدرات شاملة– وتضم المجالات الجديدة المعنية بالفضاء الرقمي والفضاء الخارجي وتطوّر قدرات تقنية عالية في مجالات أخرى مثل نظام القتال الجوي المستقبلي. وستكون قادرةً على مجاراة التهديدات المتغيرة التي يمثّلها الأعداء، مع زيادة الاستثمار في تطوير واعتماد التكنولوجيا السريعة.

xi. مخاطر مصدرها دول: سنكثّف جهودنا للكشف عن مخاطر الدول وردعها ومواجهتها من أجل حماية شعبنا وبنيتنا التحتية واقتصادنا وقيمنا من الجهات التي تحاول إلحاق الضرر بها. وسنطرح تشريعات جديدة لإعطاء أجهزتنا الأمنية والاستخباراتية والشرطة الصلاحيات التي تحتاج إليها لكي تتصدّى للتحديات التي سنواجهها في العقد المقبل.

xii. المرونة الداخلية والدولية: سنرتقي بقدرتنا– وقدرة حلفائنا وشركائنا– على استشراف وإعداد العدة للحؤول دون المخاطر التي تهدد أمننا وازدهارنا والتعافي منها. وسيكون من الضروري تبنّي مقاربة للمرونة والقدرة على التصدي، تشرك المجتمع بأسره في كل أنحاء الاتحاد، إضافة إلى التعاون مع الشركاء الدوليين من أجل مجابهة تحديات من قبيل تغيّر المناخ والمخاطر الصحية العالمية. وبفضل ما تعلّمناه من "كوفيد–19"، سنحسّن قدرتنا على توقّع ومجابهة الأزمات عبر تأسيس مركز عمليات يشمل كل أطراف الحكومة في مكتب رئاسة الوزراء وتطوير قدرة وطنية في مجال التوأمة الرقمية.

ثالثاً: بيئة الأمن القومي والبيئة الدولية وصولاً إلى عام 2030

1. يشرح هذا القسم تقييم الحكومة للسياق الاستراتيجي وصولاً إلى عام 2030. ويستند رأيها إلى قاعدة الدلائل التي جمعتها أثناء قيامها بمراجعتها المتكاملة (أنظر الملحق ب)، بما فيها الاستشارات الخارجية والدعوة العامة لتقديم الأدلة والتحليل الداخلي.

2. إن طبيعة القوى العالمية وتوزيعها في طور التغير، فيما نتّجه نحو عالم أكثر تنافسية ومتعدد الأقطاب. خلال العقد المقبل، نعتقد أن أربعة اتجاهات عامة ستكون ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى المملكة المتحدة والنظام العالمي المتغيّر:

- التغيرات الجيوسياسية والجيو اقتصادية: مثل تنامي نفوذ الصين وإثبات وجودها على المسرح الدولي، وازدياد أهمية منطقة المحيطين الهندي والهادئ بالنسبة إلى الازدهار والأمن العالميين وظهور أسواق جديدة ونمو الطبقة الوسطى عالمياً.
- المنافسة الشاملة: تكثيف المنافسة بين الدول ومع الجهات غير الحكومية التي تظهر من خلال: ازدياد التنافس على القوانين والأعراف الدولية، وتشكيل تكتلات تأثير وقيم جيوسياسية واقتصادية متنافسة تتداخل في أمننا واقتصادنا والمؤسسات التي تقوم عليها طريقة عيشنا، والاستهداف المتعمّد لنقاط الضعف داخل الأنظمة الديمقراطية من جانب الدول الاستبدادية والجهات الخبيثة، وتحدّي الحدود الفاصلة بين الحرب والسلم، مع استخدام الدول لمجموعة متزايدة من الأدوات بهدف إضعاف ذراع غيرها ولَيّها.
- التغيير التكنولوجي المتسارع: ستعيد التطورات التكنولوجية والاتجاه نحو العالم الرقمي تشكيل مجتمعاتنا واقتصاداتنا وتغيّر العلاقات– إن بين الدول من جهة أو بين المواطن والقطاع الخاص والدولة من جهة أخرى. سيدرّ مجال العلوم والتكنولوجيا فوائد ضخمة لكنه سيكون كذلك ميداناً للمنافسة الشاملة المكثفة.
- التحديات العابرة للحدود: مثل تغيّر المناخ والمخاطر الصحية العالمية والتمويل غير المشروع والجريمة الخطيرة والمنظّمة والإرهاب. وهي أمور تهدّد أمننا وازدهارنا المشترك وتتطلب عملاً جماعياً وتعاون أطراف متعددة من أجل التصدي لها. ومن بين هذه التحديات، يمثّل تغيّر المناخ

وخسارة التنوع البيولوجي أشد الاختبارات بالنسبة إلى قدرة العالم على المواجهة وسيتطلّبان تحركاً طارئاً بشكل خاص.

ستتداخل هذه التوجهات وتتقاطع كما ستؤثر تبعات "كوفيد-19" طويلة الأمد في مسارها بطرق يصعب توقّعها حالياً.

3. إن أفضل السيناريوهات الواقعية هي وجود نظام دولي يمكن التعاطي عبره مع هذه التوجهات بفاعلية، بحيث تجتمع الدول من أجل إعادة إحياء التعاون المتعدد الأطراف وتعزيز الحوكمة العالمية وتسخير الفرص المستقبلية لخدمة النمو والازدهار. كما علينا الاستعداد لاحتمال أن يكون النظام الدولي ما بعد "كوفيد" متنازعاً ومنقسماً بشكل متزايد، مما يصعّب علينا حماية مصالحنا وقيمنا. صُمّم الإطار الاستراتيجي الذي يلي هذا الفصل بهدف مساعدتنا في تخطّي التحديات التي ستواجهنا، وهو يعرض طريقة عملنا مع الآخرين واستفادتنا القصوى من الفرص وتقليص المخاطر التي تهدد المملكة المتحدة ومواطنينا إلى الحد الأدنى.

التحولات الجيوسياسية والجيواقتصادية: الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب

ستُصان استمرارية وثبات مجالات جيوسياسية وجيو اقتصادية مهمة خلال عشرينيات هذا القرن: تبقى الولايات المتحدة قوة عظمى اقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً، وأهم حلفاء المملكة المتحدة الاستراتيجيين. وستبقى منطقة أوروبا والأطلسي ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى أمنها وازدهارها، كما ستظل الشراكات التي تتخطى الجوار الأوروبي مهمة كذلك. وستبقى روسيا أكبر تهديد مباشر بالنسبة إلى المملكة المتحدة وستستمر الولايات المتحدة بمطالبة حلفائها بفعل المزيد من حيث تشارك أعباء الأمن الجماعي.

إنما بشكل عام، سيستمر توزيع النفوذ السياسي والاقتصادي العالمي– سواء داخل الدول أو بينها، أو بين المناطق– بالتغيير، ويخلّف تبعات مباشرة وغير مباشرة على مصالح المملكة المتحدة. بحلول عام 2030، من الأرجح أن يكون العالم قد أصبح أقرب إلى تعدد الأقطاب، مع اتجاه مركز الجاذبية الجيوسياسي والاقتصادي شرقاً نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

- الصين قوة منافسة شاملة [على نطاق شامل وواسع]. من الأرجح أن يكون تعاظم النفوذ الصيني وفرض البلد نفسه دولياً أهم عامل جيوسياسي في العقد الجاري. وسيخلّف حجم الاقتصاد الصيني ورقعة انتشاره وحجم سكان البلد وتقدمه التكنولوجي وطموحه المتزايد ببسط نفوذه على الساحة العالمية من خلال مبادرة الحزام والطريق مثلاً، وقعاً بالغاً على الصعيد العالمي. وسيكون على الاقتصادات القائمة على التجارة مثل المملكة المتحدة أن تتعامل مع الصين وتبقى منفتحة أمام التجارة والاستثمار الصينيين، إنما عليها كذلك أن تحمي نفسها من الممارسات التي تنعكس سلباً على الازدهار والأمن. وسيعتبر التعاون مع الصين حيوياً في التصدي للتحديات العابرة للحدود، لا سيما تغيّر المناخ وخسارة التنوع البيولوجي.

- التغييرات في ميزان القوى الاقتصادية العالمي. يُرجّح أن تستمر محركات النمو في الاقتصاد العالمي بالانتقال جنوباً وشرقاً، لا سيما باتجاه منطقة المحيطين الهندي والهادئ. كما يُتوقّع أن تزيد سرعة نمو الأسواق الناشئة حجم الطبقة الوسطى عالمياً، من 3.8 مليار شخص في 2018 إلى 5.3 مليار شخص في 2030، ما يضاعف الفرص بالنسبة إلى التجارة في السلع والخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى. وهذا ما سيوفر فرصاً كثيرة بالنسبة إلى دول مثل المملكة المتحدة التي تتمتع بنقاط قوة في هذه المجالات.

- النمو العالمي والاستقرار الاقتصادي. قبل "كوفيد-19"، كان العالم أساساً يواجه عقداً من النمو الضعيف. تسبّب "كوفيد-19" بركود اقتصادي عالمي عميق ويُرجّح أن يرخي الأثر الاقتصادي للجائحة بثقله على النصف الأول من العقد، فيما شكل التعافي منه غير واضح المعالم. ومن المحتمل وقوع صدمات اقتصادية أخرى، بسبب الأثر غير المتساوي للتكنولوجيا الجديدة بين الدول وداخلها مثلاً. كما يُرجّح أن يخلق الابتعاد عن الوقود الأحفوري تحديات اقتصادية، لا سيما بالنسبة إلى البلدان المنتجة للبترول.

- التحديات أمام اقتصاد عالمي مفتوح. بدأت العولمة تتباطأ بعد الأزمة المالية في 2009-2008. ومن الأرجح أن يسرّع "كوفيد-19" الاتجاه نحو مقاربات إقليمية وقومية أكثر، مع أن التدفقات التجارية استعادت عافيتها بسرعة نسبياً بعد الصدمة الأولى. قد يستمر زخم تحرير التجارة بالتباطؤ وتزداد حالات الحمائية، مدفوعة بالظروف السياسية والاقتصادية داخل البلدان والاستخدام العدائي المتزايد للسياسة الاقتصادية والتجارية كعامل في المنافسة بين الدول.

- التقليص من نسبة الفقر عالمياً. تراجعت حدة الفقر عالمياً بشكل ملحوظ خلال العقود الماضية، ومن المتوقع أن تتقلّص إلى ما دون 5 في المئة بحلول عام 2050. بعد الصدمة الأولية لـ"كوفيد-19"، يُرجّح أن يستعيد العمل باتجاه الحدّ من الفقر زخمه، فيما يُقدّر أن الفقر المطلق قد يُقضى عليه نهائياً في آسيا وأميركا اللاتينية في ثلاثينيات القرن الحالي. لكن وفقاً للاتجاهات الحالية، ستُهمل أفريقيا: بحلول عام 2045، يُتوقّع أن يكون نحو 85 في المئة من أفقر مليار شخص من سكان أفريقيا.

- تحسّن التعليم حول العالم. خلال العقود المقبلة، يُرجّح أن تحسّن التكنولوجيا الوصول إلى التعليم ونوعيته بشكل كبير عالمياً. بحلول عام 2050، من المرتقب أن يتمتع الجميع تقريباً بسهولة الوصول إلى التعليم الافتراضي، فيما تصبح التكنولوجيا محمولة ومتاحة للجميع وسريعة بشكل متزايد. ومن المتوقع أن هذا التحسن سيساعد على تحسين نسب محو الأمية عالمياً. عام 2000، 81 في المئة من سكان العالم كانوا يستطيعون القراءة، وقد زادت هذه النسبة لتبلغ 86 في المئة عام 2016 وبحلول عام 2050، يمكن أن تبلغ نحو 95 في المئة.

- تغيّر البنية السكانية. يُتوقّع أن يصل إجمالي سكان العالم إلى 8.6 مليار شخص بحلول عام 2030. ستسجّل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى نسبة من النمو السكاني، التي تتقاطع مع اتجاهات أخرى منها تغيّر المناخ والفقر والنزاعات والاضطرابات. وعالمياً، سيصبح اختلال التوازن في التركيبات السكانية أكثر حدّة، فيما يواجه عدد أكبر من المناطق شيخوخة السكان.

- الأهمية الجيوسياسية للقوى المتوسطة. لا يُترجم ازدياد التنافس على القوة العظمى بعودة إلى تكتلات شبيهة بتكتلات الحرب الباردة. بل من الأرجح أن يتعاظم نفوذ القوى الوسطى خلال عشرينيات القرن الحالي، لا سيما عندما تعمل سوية. وفي هذا السياق، ستكون منطقة المحيطين الهندي والهادئ ذات أهمية جيوسياسية واقتصادية متزايدة، إذ تضمّ قوى إقليمية عدة ذات ثقل ونفوذ كبيرين، سواء منفردة أو مجتمعة. وستتركز المنافسة في تلك المنطقة في مجالات العسكرة الإقليمية والتوترات البحرية والتنافس على القوانين والمعايير المرتبطة بالتجارة والتكنولوجيا.

- التحديات أمام الحوكمة الديمقراطية. يُرجح أن يزداد نمو الدور الجيوسياسي للجهات غير الحكومية، لا سيما الشركات التكنولوجية الكبرى. وفي بعض الديمقراطيات، قد يزيد عدم المساواة– الذي يظهر أكثر وضوحاً بفضل التكنولوجيا الرقمية– من حالة الاستياء الاجتماعي والسياسي. وقد تعاني الحكومات من أجل تلبية المطالبات الشعبية بالأمن والازدهار، فيما تضعف الثقة بالحكومة أكثر بسبب حملات التضليل المعلوماتي التي تشنها الجهات الخبيثة. وستواجه الدول الديكتاتورية وتتصدى لتحديات مشابهة بأدوات مختلفة، بما فيها استخدام التكنولوجيا من أجل المراقبة والسيطرة السياسية.

المنافسة الشاملة: بيئة عالمية أكثر تنازعاً

في عالم متعدد الأقطاب، ستسود المنافسة المتزايدة بين الدول ومجموعات الدول سعياً لصياغة البيئة الدولية. وستشارك الجهات غير الحكومية– التي تتراوح بين الشركات التكنولوجية الكبيرة ومجموعات الجريمة المنظمة– في هذه المنافسة، فتزيدها تعقيداً.

ستحدد المنافسة الشاملة شكل النظام الدولي المستقبلي: مدى انفتاحه ومناصرته التبادل الحر للأفكار والتجارة وتسهيله التعاون بشأن التحديات العابرة للحدود، أو تشرذمه وانقسامه بشكل عام إلى تجمعات جيوسياسية ونظم بيئية تكنولوجية، تقوّض التعاون بين الدول وتسهّل انتشار الديكتاتورية. ويُرجّح أن تكون المنافسة 'شاملة' من نواحٍ عدة:

- المنافسة بين الأنظمة السياسية. ستزداد المنافسة العقائدية بين مختلف أنواع الأنظمة السياسية. ووفقاً للاتجاهات الحالية، سيستمر تراجع الديمقراطية والتعددية الذي ساد خلال 15 عاماً مضت حتى عام 2030، وقد سرّعه "كوفيد–19". ومن المرجح جداً أن تزيد حدة التوترات بين الدول الديمقراطية والديكتاتورية، فيما تسعى الأخيرة إلى تصدير نموذجها المحلي وإضعاف المجتمعات والاقتصادات المفتوحة وصياغة الحوكمة العالمية تماشياً مع قيمها.

- المنافسة على صياغة النظام الدولي. ستزيد المنافسة الضغط على بنيان تعددية الأطراف وتضعف القوانين والأعراف التي تحكم السلوك الدولي. وفي بعض المجالات، مثل التكنولوجيا الناشئة أو الفضاء الخارجي، ستحتدم المنافسة– التي ستضطلع الجهات غير الحكومية بدور مهم فيها– على صياغة القوانين والأعراف والمعايير الجديدة، والسيطرة على الموارد المشتركة مثل الفضاء الخارجي. أما أقسام البنى الدولية حيث يعتبر التعاون بين أطراف عدة مفيداً، مثل المؤسسات المالية الدولية، فمن الأرجح أن تزدهر. وفي المقابل، في المجالات التي تُمنع فيها المقاربات المتعددة الأطراف، يرجّح أن تتجمع الدول ضمن تكتلات أصغر، إقليمية، أو ذات توجه فكري مشابه.

- المنافسة عبر مجالات متعددة. ستستمر المنافسة في إطار المجالات العسكرية التقليدية برّاً وجواً وبحراً وستنمو في مجالات أخرى، بما فيها التكنولوجيا والفضاء السيبراني والفضاء الخارجي، فتعمّق تحديد شكل البيئة الجيوسياسية الأوسع. وستمتحن المنافسة الشاملة أكثر الحد الفاصل بين السلم

والحرب، فيما تلجأ الجهات الخبيثة إلى مجموعة كبيرة من الأدوات– مثل النفوذ أو التحكم عبر الاقتصاد والهجمات السيبرانية والتضليل الإعلامي والوكلاء– من أجل تحقيق أهدافها من دون مواجهة أو نزاع مباشر. ومن الأرجح أن تبقى المملكة المتحدة من الأهداف الأبرز لهذه المخاطر، وستواجه قدرتنا على درء العدوان تحدّياً من قبل التقنيات والتكنولوجيا الجديدة.

- بيئة أمنية متدهورة. ستزداد مخاطر النزاعات وشدتها بسبب انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، والأسلحة التقليدية المتطورة، والتقنيات العسكرية الجديدة، التي ستمثل تحديات كبيرة للاستقرار الاستراتيجي. وقد يُقوَّض التفوق الذي توفّره القدرات التكنولوجية المتطورة بسبب المخاطر الزهيدة الثمن والمتاحة بسهولة والبسيطة تقنياً، مثل الطائرات المسيّرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وستسعى الدول الانتهازية بشكل متزايد إلى تحقيق تقدم استراتيجي من خلال استغلال الأنظمة الديمقراطية والاقتصادات المفتوحة وإضعافها. سيزيد نشاط روسيا في الجوار الأوروبي الأوسع، فيما تواصل إيران وكوريا الشمالية الإخلال باستقرار منطقتيهما. أما الأثر الكبير للتحديث العسكري الصيني وزيادة فرض البلد وجوده لاعباً دولياً في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وما بعدها، فسيشكّل تهديداً متعاظماً على المصالح البريطانية.

- تصاعد النزاعات والاضطرابات. شهد العقد الأخير ازدياداً في النزاعات العنيفة عالمياً. وقد دار بين 2016 و2019 أكبر عدد من النزاعات المسلحة النشيطة دولياً منذ عام 1946– غالبيتها حروب أهلية تورطت فيها جهات خارجية. وحتى عام 2030، ستبقى النزاعات والاضطرابات سائدة وقد تزداد سوى في حال تضافر العمل على التصدي لأسبابها المضمرة السياسية والاجتماعية والبيئية، لا سيما في الدول الهشة. ومن الأرجح أن تدفع المنافسة الشاملة القوى الخارجية إلى استمرار التورط في النزاعات القومية والإقليمية، والتأثير في مسارها سعياً لتحقيق مصالحها الخاصة. وهو ما سيزيد من مخاطر تنامي النزاعات.

- فن إدارة الاقتصاد. سيلجأ المزيد من الدول إلى استخدام فن إدارة الاقتصاد عاملاً في المنافسة الشاملة. وقد يتضمن ذلك أحياناً، إلى جانب زيادة الحمائية والقومية الاقتصادية، الاستخدام المتعمّد للأدوات الاقتصادية– من السياسة الاقتصادية التقليدية إلى التمويل غير المشروع– لغاية استهداف

وإضعاف مصالح المنافسين الاقتصادية والأمنية. ستحتدم المنافسة على الموارد الطبيعية الشحيحة بما فيها المعادن النادرة، وقد تُستخدم السيطرة على الإمداد كورقة ضغط في مسائل أخرى.

- الفضاء السيبراني. سيتفاقم التنازع على الفضاء السيبراني، الذي تستخدمه الدول والجهات غير الحكومية. وبسبب انتشار القدرات السيبرانية وامتدادها إلى الدول ومجموعات الجريمة المنظمة، إلى جانب تزايد الاعتماد اليومي على البنية التحتية الرقمية، سيتفاقم الضرر المباشر والجانبي على المملكة المتحدة. وستزيد بالتالي أهمية القوة السيبرانية. وسيدور الصراع على صياغة البيئة الرقمية العالمية بين "الحرية الرقمية" و"الديكتاتورية الرقمية"، وهو ما سيؤثر بشكل كبير في الحكم على أرض الواقع.

- الفضاء الخارجي. سيكون الفضاء الخارجي ميداناً تكثر فيه الفرص، فيما يفتح تطبيق التقنيات الجديدة في الفضاء الخارجي فرصاً وآفاقاً جديدة– بدءاً بالفرص التجارية ووصولاً إلى التنمية الدولية والعمل في مجال المناخ. لكن التوجه المتزايد نحو الاستخدام التجاري والعسكري للفضاء الخارجي سيحوّله إلى ميدان منافسة مهم، وستنجم عن عدم إدارته وتنظيمه على وجه فاعل مخاطر كبيرة بالنسبة إلى الاستقرار الاستراتيجي.

تسارع التغيير التكنولوجي: العلوم والتكنولوجيا باعتبارها مقياساً للقوة

ستشكّل العلوم والتكنولوجيا أهمية حيوية في السياق الاستراتيجي: فهي أساسية من أجل عمل الاقتصادات والمجتمعات، وتعيد صياغة الأنظمة السياسية وتمثّل مصدراً للتعاون والتنافس بين الدول. وسيظهر ذلك في عدد من الأوجه والمجالات:

- مشهد سريع التغيير. تغيّرت الصورة العامة للعلوم والتكنولوجيا بشكل كبير منذ عام 2015 وستتسارع وتيرة التغيير أكثر وصولاً إلى عام 2030، إذ يجري تطوير واعتماد التقنيات والتطبيقات الجديدة بسرعة أكبر من أي وقت مضى. ويسرّع الذكاء الاصطناعي الاكتشافات العلمية، فيما يتوقع أن تُطوّر التقنيات الكمّية التصوير الطبي وقياس الحقول الكهربائية والمغناطيسية والجاذبية، وسيزوّدنا التقدم في التقنيات النظيفة بأدوات جديدة وأقل ثمناً لكي نتصدى لتغيّر المناخ. وبفضل التقنيات التحليلية الجديدة، تزيد المعرفة بفضل زيادة حجم البيانات وقدرات الابتكار.

- العلوم والتكنولوجيا بصفتها مجالاً للمنافسة الشاملة. خلال العقد المقبل، ستزيد أهمية العلوم والتكنولوجيا باعتبارها مقياساً للقوة العالمية، يضيف ميزات اقتصادية وسياسية وعسكرية. تعكف 'القوى (التكنولوجية) العظمى' على الاستثمار من أجل الحفاظ على تقدمها. وفي الوقت ذاته، يستطيع عدد أكبر من الدول أن ينافس في مجال العلوم والتكنولوجيا، فيما الشركات التكنولوجية قادرة على زيادة نفوذها وقوتها عن طريق الاستحواذ على ابتكارات الشركات الأصغر حجماً. والمنافسة تزداد بالتالي، وتؤثر فيها بشكل خاص الشركات المتعددة الجنسيات التي تدعمها دول يتبنّى بعضها مقاربة 'الاقتصاد الكلّي' لضمان الهيمنة على المجالات الحيوية. وسيعتمد الحفاظ على قدرة تنافسية على التفوّق في التكنولوجيا وقدرة الوصول إليها– كما قدرة الوصول إلى الموارد الطبيعية والبشرية الضرورية للاستفادة منها– وقدرة حماية الملكية الفكرية. مع تنامي حجم البيانات بشكل مطّرد، ستشكّل القدرة على إنتاجها واستخدامها لتحفيز الابتكار عاملاً أساسياً لتحقيق الأفضلية الاستراتيجية من خلال العلوم والتكنولوجيا.

- التحديات الجديدة أمام الأمن والمجتمع والحقوق الفردية. ستخلق التكنولوجيا نقاط ضعف جديدة أمام النشاطات المعادية والهجمات في مجالات مثل الفضاء السيبراني والفضاء الخارجي وتشمل بشكل خاص نشر المعلومات الكاذبة على شبكة الإنترنت. وستُقوَّض اللحمة الاجتماعية وترابط المجتمعات

المحلية والهوية القومية، فيما يقضي الأفراد وقتاً أطول في عالم افتراضي وفيما يغيّر اللجوء إلى التشغيل الآلي وجه سوق العمل. وبينما يعزز استغلال البيانات الشخصية نمو الابتكار، فهو يمثّل كذلك تحديات بالنسبة إلى الخصوصية والحرية الفردية، بما في ذلك من خلال توافر تقنيات المراقبة بشكل متزايد.

- معايير التكنولوجيا والبيانات. لطالما شكّل التقدم في حقل التكنولوجيا دافعاً لوضع القواعد عالمياً. لكن في السنوات المقبلة، يُرجّح أن تسفر وتيرة التغيير الهائلة عن فجوة تزداد اتساعاً بين كل ما هو ممكن بفضل التقدم التكنولوجي من جهة وحدود الحوكمة العالمية الحالية من جهة أخرى. وهذا ما سيجعل الميادين الرائدة– والتقنيات والبنية التحتية والبيانات التي تدعم استخدامها– تخضع للمنافسة الشديدة في مجال تطوير القواعد والأعراف والمعايير.

التحديات العابرة للحدود: امتحانات المرونة والتعاون الدولي

لن يكون "كوفيد-19" الأزمة العالمية الوحيدة في عقد عشرينيات القرن الحالي. فالعالم يواجه تحديات عابرة للحدود تتقاطع ويعزز بعضها البعض الآخر وتتطلب استجابة عالمية. وستشمل هذه التحديات مثلاً: تغيّر المناخ وخسارة التنوع البيولوجي اللذان يعززان الفقر والاضطرابات والهجرة؛ واستمرار الدول باستخدام جماعات الجريمة المنظمة كوكلاء لها في المنافسة الشاملة؛ والتكنولوجيا التي تسهّل الإرهاب والجريمة الخطيرة والمنظّمة والتمويل غير المشروع وتساعد على كشفها في آن واحد.

- تغيّر المناخ. زادت نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عالمياً بسبب الوقود الأحفوري والصناعة من خمس مليارات طن إلى أكثر من 36 مليار طن بين 1950 و2019. يجب التحرك بشكل جدي من أجل التخلص من الكربون في الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030 بهدف منع تغيّر المناخ من التسارع بشكل قد يتعذّر الرجوع عنه: في ظل السياسات الحالية، يتوجه العالم نحو ارتفاع الحرارة بنسبة 3.5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن، فيما الخطر حقيقي بحصول احترار أكبر. ويوفّر التعافي الاقتصادي من "كوفيد-19" فرصة لتسريع الانتقال نحو تصفير انبعاثات الكربون. وفي الوقت ذاته، سيسفر أثر التغيّر المناخي الحاصل بالفعل عن أضرار متزايدة: ظواهر جوية أشدّ وأكثر مثل اشتداد الحرارة والعواصف والأمطار، التي تؤدي إلى ازدياد الفيضانات والانزلاقات الأرضية وغيرها من التبعات مثل حرائق الغابات. وهو ما قد يفاقم حركات النزوح والهجرة- ويزيد انعدام الأمن المائي والغذائي- ويضرّ بالنظم البيئية. وسيكون وقع هذه الآثار أكثر حدّة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وشرقها والشرق الأوسط، فيما تترك وقعاً غير متكافئ على المناطق الهشة أساساً كما على سكانها.
- خسارة التنوع البيولوجي: يسجّل التنوع البيولوجي العالمي بالفعل تراجعاً غير مسبوق: 75 في المئة من مساحة أراضي الكوكب و66 في المئة من محيطاته تغيّرت بشكل كبير وتدهورت بسبب النشاط البشري، فيما يهدد خطر الانقراض مليون نوع حيّ تقريباً. وصولاً إلى عام 2030، ستؤدي أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة والنمو السكاني والتطورات التكنولوجية إلى زيادة خسائر التنوع البيولوجي، نتيجةً لتغيير استخدام الأراضي والبحار والاستغلال المفرط وتغيّر المناخ والتلوث والأنواع الغريبة المتطفلة. وسيخلّف هذا الموضوع آثاراً شديدة بشكل خاص في الفئات الفقيرة والضعيفة بالعالم.

- الصحة العالمية. يُرجّح أن تزيد وتيرة تفشّي الأمراض المعدية وصولاً إلى عام 2030. وسيكون عدداً كبيراً منها حيواني المنشأ– أي أمراض تسببها الفيروسات أو الجراثيم أو الآفات التي تنتقل من الحيوان إلى الإنسان– فيما يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الزراعة وتزيد خسارة الموائل من الاحتكاك بين البشر والحيوانات. ويبقى ظهور جائحة جديدة إضافية احتمالاً واقعياً. إن استمرت التوجهات الحالية، سترتفع نسبة الوفيات العالمية المرتبطة بمقاومة مضادات الميكروبات من 700 ألف إلى 20 مليوناً بحلول عام 2050.
- تيارات الهجرة. ستبقى الهجرة من السمات الدائمة للمشهد العالمي العام. وستزيد حركات تنقّل السكان بسبب تغيير التركيبة السكانية وتغيّر المناخ وخسارة التنوع البيولوجي والنزاعات والاضطرابات والفقر– وهي عوامل تفاقمها آثار "كوفيد–19"– بحيث تكون أوروبا الوجهة المختارة للهجرة الجماعية من الشرق الأوسط وأفريقيا بشكل خاص. لكن الهجرة بين الدول وداخلها ستخلّف آثاراً ضاغطة بشكل أكبر في مناطق أخرى من العالم.
- التطرف والإرهاب. لا ينفك الإرهاب تهديداً أساسياً خلال العقد المقبل، فيما يزيد تنوّع أسبابه المادية والسياسية، وتظهر مصادر جديدة للتطرف وأساليب أكثر تطوراً. في المملكة المتحدة، تأتي مصادر الخطر الإرهابي بشكل أساسي من الإسلاميين والإرهاب المرتبط بإيرلندا الشمالية واليمين المتطرف واليسار المتطرف والأناركيين وإرهاب القضايا الخاصة. وفي إيرلندا الشمالية، لا يزال الخطر موجوداً باحتمال قيام بعض الجماعات بالتحريض على الاضطراب السياسي واستغلاله. وفي الخارج، يُرجّح أن يفسح ضعف الحوكمة والفوضى، لا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط، المجال أمام الجماعات الإرهابية والمتطرفة كي تعمل بشكل أكبر. وهناك احتمال واقعي بأن تزيد رعاية الدول للإرهاب، كما يزيد استخدام الوكلاء. ومن المرجح أن تطلق مجموعة إرهابية هجوماً كيماوياً أو بيولوجياً أو إشعاعياً أو نووياً ناجحاً بحلول عام 2030.
- الجريمة الخطيرة والمنظمة والتمويل غير المشروع. سيظلّ وقع الجريمة الخطيرة والمنظمة كبيراً على مواطني المملكة المتحدة. ويُرجّح أن تزداد الجريمة الخطيرة والمنظمة من حيث الحجم والتعقيد– بمساعدة التكنولوجيا الجديدة– وستتكيّف مع الأحداث بشكل أسرع من الحكومات. ستتواصل معظم الجرائم الخطيرة والمنظمة عبر الحدود: سيقتني المجرمون بضائع غير مشروعة، ويستغلون الفئات الهشة، ويحتالون على المواطنين والمؤسسات البريطانية من الخارج. وستمكّن الجريمة الخطيرة والمنظمة التهديدات، من قبيل تهديد الدول والإرهاب، وتقوّض الاستقرار الإقليمي، لا سيما في

مناطق ما بعد النزاعات. وسيستمر تسهيلها بفضل تدفقات التمويل غير المشروع العابرة للحدود، فيما يُرجّح أن تُبيَّض عشرات مليارات الجنيهات عبر المملكة المتحدة كل عام.

رابعاً: الإطار الاستراتيجي

1. المحافظة على التفوق الاستراتيجي من طريق العلوم والتكنولوجيا

1. إن تسارع وتيرة التغيير في العلوم والتكنولوجيا يغير جوانب عدة من حياتنا، فيعيد تشكيل اقتصادنا ومجتمعنا ويتيح حصول تحسن لم يكن في الإمكان تصوره قبلاً في مجالات الصحة والرفاه والازدهار على المستوى العالمي. وفيما تشتد المنافسة بين الدول، ستزداد أهمية العلوم والتكنولوجيا كذلك باعتبارها ميداناً للمنافسة الشاملة. وخلال السنوات المقبلة، ستحتل الدول التي تؤسس دوراً رائداً لنفسها في التقنيات الحيوية والناشئة مركز الصدارة في القيادة العالمية.

2. تمتلك المملكة المتحدة سجلاً وازناً في الابتكار في مجال العلوم والتكنولوجيا – من اكتشاف مادة الغرافين، إلى تفكيك شيفرة بنية الحمض النووي، والمساهمة في الجهود العالمية للتصدي لكوفيد–19 من خلال علاجات منقذة للحياة ولقاح. وفي البيئة المستقبلية سريعة التطور والأكثر تنازعاً، على المملكة المتحدة تبني مقاربة فاعلة إزاء بناء قدرة تنافسية مستدامة في مجال العلوم والتكنولوجيا والمحافظة عليها – بحيث تستشرف أولوياتنا في مجال العلوم والتكنولوجيا وتقيمها وتتحرك باتجاه تحقيقها لكي يكون للمملكة المتحدة تفوق استراتيجي. وستزداد أهمية هذا الأمر بالنسبة لازدهارنا الداخلي وعلاقاتنا الدولية خلال العقد المقبل، وهو من الأسس الضرورية لجميع الأهداف التي يتضمنها هذا الإطار الاستراتيجي: الحرص على اكتساب المملكة المتحدة الأدوات والتأثير اللازم لصياغة نظام دولي مستقبلي يستند إلى القيم الديمقراطية، وتعزيز أمننا والمحافظة على تفوق عسكري، والمساهمة في بناء عالم أكثر مرونة وقدرة على المواجهة.

3. هدفنا الأول هو بناء قوة المملكة المتحدة في مجال العلوم والتكنولوجيا سعياً لتحقيق تفوق استراتيجي. ويتطلب تحقيق هذا الهدف إشراك المملكة المتحدة بكامل أجهزتها وقطاعاتها، بحيث يكون دور الحكومة الأولي توفير بيئة تمكينية تسمح بازدهار بيئة العلوم والتكنولوجيا على يد علمائها وباحثيها ومخترعيها ومبتكريها في الميادين الأكاديمية والقطاع الخاص والهيئات التنظيمية وهيئات توحيد المواصفات والمعايير الذين يعملون إلى جانب القاعدة التصنيعية من أجل توصيل الاختراعات إلى الأسواق. كما يتطلب أن تتخذ الحكومة قرارات وخيارات استراتيجية، سواء في مجال وضع أولويات العلوم والتكنولوجيا

أو في طريقة استخدامنا قدراتنا الوطنية في العلوم والتكنولوجيا دعماً لأهداف السياسات الأشمل – بدءاً بهدف تصفير انبعاثات الكاربون ووصولاً إلى النمو الاقتصادي.

4. وهدفنا الثاني هو ترسيخ مكانة المملكة المتحدة باعتبارها قوة سيبرانية مسؤولة وديمقراطية، قادرة على حماية وتعزيز مصالحنا في الفضاء الرقمي ومن خلاله. ويعتبر الفضاء الرقمي فريداً من حيث إنه من صنع الإنسان، وعرضة للتغيير التكنولوجي المتسارع، وما زال في مرحلة مبكرة من تطوير القوانين والمعايير التي تحكمه؛ وهي عوامل تتضافر لخلق فرص ومخاطر هائلة على حد سواء. خلال العقد الماضي، أرسينا مكانة المملكة المتحدة باعتبارها قوة سيبرانية، فطورنا قدرات دفاعية وهجومية رائدة في هذا المجال، وقطاعاً رائداً في الأمن السيبراني. وفي العصر الرقمي، سيكون الحفاظ على هذه القدرة التنافسية في المجال السيبراني عنصراً أساسياً في التفوق الاستراتيجي من خلال العلوم والتكنولوجيا.

1.1 تطوير قوة المملكة المتحدة في العلوم والتكنولوجيا

5. تعتبر المملكة المتحدة بالفعل قوة في مجال العلوم والتكنولوجيا. وبالإضافة إلى قاعدة أبحاثنا المعمقة والواسعة، نحتل المرتبة الرابعة في مؤشر الابتكار العالمي (2020)، ونستقطب نسبة لا يستهان بها من رأس المال الاستثماري – بمعدل يفوق ألمانيا وفرنسا والسويد مجتمعةً – كما أننا جهة رائدة عالمياً في الابتكار التطبيقي والتكنولوجيا التحويلية.

6. إنما على المملكة المتحدة أن تزيد إمكاناتها في مجال الابتكار إلى الحد الأقصى حرصاً على تجسيد الأفكار من خلال تطبيقات عملية تحسن الحياة اليومية وتسهم في الإنتاجية والنمو الاقتصادي والنفوذ العالمي. ومن المشاكل الشائعة في مجال الابتكار في المملكة المتحدة هو أنه على الرغم من توفر الدعم في المراحل الأولى من الأبحاث والتطوير، غالباً ما يتوقف قبل أن الانتهاء من تحويل الأفكار إلى منتج تجاري يطرح في السوق. ونتيجةً لذلك، تخرج حقوق الابتكار والملكية الفكرية من يد المملكة المتحدة أحياناً قبل أن تتمكن الشركات من بلوغ مرحلة النجاح التجاري.

7. يعتمد تأسيس قدرة تنافسية دائمة في العلوم والتكنولوجيا على ضمان ترجمة نجاح قاعدة أبحاثنا إلى قدرات في تصميم واستخدام التكنولوجيا الحيوية والناشئة. ولذلك، يجب إنشاء بيئة مواتية – بدءاً من القوى العاملة الموهوبة والبنية التحتية العلمية القوية، إلى ضمان سرعة الترويج التجاري، وقدرتنا على

استقطاب شركاء دوليين موثوقين وأطر عمل قانونية وأخلاقية تعزز الثقة العامة والاعتماد المبكر. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، سنعطي الأولوية للخطوات التالية:

- البناءً على نجاح قاعدة العلوم والتكنولوجيا في المملكة المتحدة. تعهدت الحكومة بزيادة الاستثمار في الأبحاث والتطوير على نطاق الاقتصاد بأسره إلى 2.4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2027، بما في ذلك من خلال الاستثمار الأجنبي. ومن خلال خريطة الطريق في مجال الأبحاث والتطوير، سنحرص على أن يستمر الإنفاق في مجال الأبحاث والتطوير بدعم أبحاث الاكتشاف، وزيادة الاستثمار في الأبحاث التطبيقية والتطوير والتطبيق. وسنعير انتباهاً متزايداً إلى النتائج ذات الوقع المحلي، فنحرص على أن يزيد الإنفاق العام على الأبحاث والتطوير النمو والفوائد الاجتماعية في كل أنحاء المملكة المتحدة. سنزيد المخاطرة في استثماراتنا العامة، فنولي دعمنا لتطوير أكثر الأفكار ابتكاراً وإبداعاً وثوريةً. وسنستثمر 800 مليون جنيه على الأقل من أجل تأسيس هيئة مستقلة معنية بالأبحاث التي تحمل مخاطر ومكافآت عالية: وكالة الأبحاث والابتكار المتقدمة، التي ستقدم الدعم للتكنولوجيا الرائدة والأبحاث الأساسية من خلال التجارب.

- إطلاق القدرات الكاملة لبيئة العلوم والتكنولوجيا والبيانات في المملكة المتحدة عبر تحسين وتسريع عملية "الانتقال" من الأبحاث إلى الترويج التجاري. ستستخدم الحكومة كافة الوسائل المتاحة لها من أجل تطوير البنية التحتية والبيئة العملية والتنظيمية دعماً للابتكار ولإدراجه في الاقتصاد البريطاني. وسنقوم بهذا العمل بالشراكة مع كل أطياف مجتمع العلوم والتكنولوجيا البريطاني، سواء داخل الحكومة أو عبر الإدارات المفوضة والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمالي وهيئات التنظيم والمعايير. وستشكل خطة النمو الحكومية كما الاستراتيجيات الرقمية واستراتيجيات البيانات الوطنية المداميك الأساسية لهذا الجهد، وتدعمها الإصلاحات التنظيمية المؤيدة للنمو والابتكار التي وضعت في الورقة التوجيهية (white paper) في شأن تنظيم الثورة الصناعية الرابعة. وسنحسن قدرة الوصول إلى التمويل بما في ذلك من مستثمرين مختصين قادرين على توفير رأس مال على المدى الأبعد للشركات الواعدة في كل مواحل نموها. سنجعل من المملكة المتحدة أفضل مكان على وجه الأرض للباحثين والمخترعين والمبتكرين، ونعزز الفرص التي نقدمها للموهوبين عبر مكتب المواهب الذي تأسس مؤخراً وطرح العمل بتأشيرة دخول المواهب العالمية.

- تحسين درجة حماية ملكيتنا الفكرية وأبحاثنا الحساسة. سندعم قطاع الأبحاث والابتكار من خلال برنامج الأبحاث الموثوقة ونعمل على حماية منظماتنا وقدراتنا ومهاراتنا حين يستدعي الأمن القومي ذلك (انظر 2.2).

استقطاب المواهب العالمية إلى المملكة المتحدة

تأمل المملكة المتحدة أن تصبح الوجهة الأولى للمواهب الدولية، وتقدم الفرص المهنية والبيئة المليئة المهارات ونوعية الحياة الرفيعة الكفيلة بجذب أفضل العلماء والباحثين والمبتكرين من كل أنحاء العالم لكي يأتوا إلى المملكة المتحدة ويستقروا فيها.

وسيضمن مكتب المواهب الذي تأسس حديثاً يكون العرض الذي تقدمه المملكة المتحدة للمواهب أقوى من أي وقت مضى بالنسبة للطلاب، ومن يؤسسون مسيرتهم المهنية، ومن أصبحوا بالفعل رائدين عالميين في مجال عملهم. وسيسهل على الأشخاص الذين يتمتعون بالقدر الأكبر من المهارة والإمكانات والطاقة والإبداع أن يأتوا إلى المملكة المتحدة من كافة أرجاء العالم – فيمد يده لمن يتمتعون بالمهارات التي تحتاج إليها المملكة المتحدة ويساعدهم على فهم الفرص المعروضة لهم.

وسيحظى هذا الطموح بدعم نظام الهجرة الجديد في المملكة المتحدة القائم على النقاط، الذي سيضمن أن تكون عملية الهجرة بسيطة وسهلة وسريعة، فيساند هدف تأسيس اقتصاد يقوم على رواتب عالية ومهارات عالية وإنتاجية عالية. وتوفر تأشيرة دخول المهارات العالمية مساراً جديداً للأشخاص الموهوبين والواعدين، لكي يأتوا ويعملوا في المملكة المتحدة. وسنطرح كذلك مساراً جديداً للخريجين، يسهل على أفضل الخريجين الدوليين الشباب الحصول على وظائف في بلادنا والاستمرار بتقديم مساهمة قيمة لاقتصادنا ومجتمعنا.

- الارتقاء بقدرتنا على تحديد وبناء واستخدام قدرات المملكة المتحدة الاستراتيجية في مجال العلوم والتكنولوجيا. سنؤسس قدرات استشراف وتقييم ووضع سياسات جديدة في مجال العلوم والتكنولوجيا في الحكومة، من أجل توقع وتقييم الأولويات في طريقنا نحو تحقيق تفوق استراتيجي. كما سنعتمد إطار عمل قائم على الامتلاك – والتعاون – والوصول (انظر إلى إطار قوة العلوم والتكنولوجيا)

لإرشاد عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة ببناء واستخدام القدرات في مجالات الأولوية في العلوم والتكنولوجيا: أولاً، حيث احتمالات جني الفوائد الاجتماعية والاقتصادية هي الأعظم، أو حيث يساعد التقدم على التصدي لأكثر التحديات العالمية إلحاحاً؛ وثانياً، حيث تكون المملكة المتحدة قادرةً على إرساء مكانة رائدة، أو حيث يصاحب الاعتماد المستقبلي على مصادر غير حليفة للإمداد مخاطر غير مقبولة على مصالحنا القومية.

- بناء شبكة شراكات دولية قوية ومتنوعة في مجال العلوم والتكنولوجيا باعتبارها مكوناً رئيسياً في إطار عمل الامتلاك – والتعاون – والوصول وصياغة استخدام التكنولوجيا بمسؤولية. سنطور إطار عمل جديد للشراكات العلمية الدولية ونضع العلوم والتكنولوجيا في صلب التحالفات والشراكات العالمية. وسيعزز مبعوثنا الجديد لشؤون التكنولوجيا إلى الولايات المتحدة علاقات بريطانيا في وادي السيليكون. وسيدعم الاتفاق المبرم بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي استمرار التعاون بين الباحثين والعلماء، من خلال برنامج هورايزون يوروب (Horizon Europe) وبرنامج يوراتوم (Euratom)للأبحاث والتدريب وبرنامج كوبرنيكوس .(Copernicus) وسنحفظ موقع المملكة المتحدة الريادي في منظمات وشبكات الأبحاث والابتكار المتعددة الأطراف مثل يوريكا .(Eureka) وسنستمر باستخدام المساعدات الإنمائية الرسمية من أجل دعم شراكات الأبحاث والتطوير مع الدول النامية، فنتشارك معها خبراتنا في مجال الأبحاث دعماً لتطبيق أهداف التنمية المستدامة.

- اعتماد مقاربات "الأعمال التجارية للعلوم" باستخدام طرق عمل تجارية ضمن الحكومة. وستدعم هذه المقاربات إطار عمل امتلاك [حيازة القدرات] – والتعاون – والوصول، فتضمن قدرة المملكة المتحدة على الوصول إلى مجموعة كبيرة من التكنولوجيا من دون أن تشتريها مباشرة أو تخترعها هنا: عبر تحسين نماذج الشراكات؛ وحشد الموارد داخل الحكومة وفي القطاعين العام والخاص ومع دول أخرى، واستخدام صفقات الشراء والصفقات القائمة على الخيارات، بالإضافة إلى التعاون.

8. وستطور الحكومة كذلك شراكتها مع الأوساط الأكاديمية والصناعية دعماً للابتكار التكنولوجي الذي يشكل عنصراً أساسياً بالنسبة للأمن القومي البريطاني، الذي تتحمل مسؤوليته بشكل أساسي. تمول الحكومة تقريباً 85 في المئة من أعمال الأبحاث والتطوير العسكرية، فتوفر بذلك القدرات الضرورية كما تعزز بيئة العلوم والتكنولوجيا الأوسع.

9. من خلال استراتيجية العلوم والتكنولوجيا 2020 التابعة لوزارة الدفاع، سنعطي الأولوية للأبحاث ذات المخاطر الأعلى من أجل دعم تحديث قواتنا المسلحة. وسنستثمر، على امتداد السنوات الأربع المقبلة، 6.6 مليار جنيه على الأقل من تمويل الدفاع في أعمال الأبحاث والتطوير المتقدمة ومن الجيل الجديد، من أجل التوصل إلى ريادة عسكرية مستدامة في مجالات منها الفضاء الخارجي، وأسلحة الطاقة الموجهة، والصواريخ المتقدمة الفائقة السرعة. وسيتحسن هذا "الانتقال" من مرحلة الاستثمار في الأبحاث والتطوير إلى مرحلة تصنيع أجهزة متطورة بفضل شبكة من مراكز الابتكار التابعة لوزارة الدفاع ضمن التجمعات التكنولوجية البريطانية، والاستثمار في جبه تحديات الدفاع والأمن. وستدعم الاستراتيجية الصناعية للدفاع والأمن هذا الجهد، فتشكل بيئة أكثر صلابة للصناعة تمكن الاستثمار من دعم الابتكار وتحويله إلى قدرات في الأمن القومي يمكن نشرها وفرص تجارية مستقبلية.

10. سنستكشف كذلك طرقاً أكثر مرونة وأقل تكلفة للابتكار تعزز أمننا القومي الأشمل. ويعد صندوق الأمن القومي الاستثماري الاستراتيجي الذراع الحكومي لمشاريع الأعمال المنطوية على مخاطر والمتعلقة بالتكنولوجيا المتطورة ذات الاستخدام المزدوج، وهو يدعم الاستثمار في الأسهم على المدى الطويل من أجل تسريع اعتماد التقنيات الجديدة في مجالات مثل معالجة الصوت والصورة، وتحليل السلوك حاسوبياً، والتقنيات المتعلقة بالهوية. ونتخذ، من خلال تبادل التكنولوجيا والابتكار في إطار الأمن القومي، مقاربة منسقة وشاملة لتطوير التكنولوجيا بما في ذلك عبر إنشاء شبكة مساحات للعمل الابتكاري المشترك تشمل مختلف أجهزة الحكومة وتجمع الخبرات والمنشآت المتخصصة من الشركاء الحكوميين والقطاع الخاص والدوائر الأكاديمية الرائدة في العلوم والتكنولوجيا. وسيدعم هذا العمل تطوير تكنولوجيا فعالة موجهة حسب احتياجات المستخدم بسرعة وعلى نطاق واسع في المجالات الحيوية بالنسبة للأمن القومي بما فيها علم البيانات والذكاء الاصطناعي والأمن الوقائي.

إطار عمل لقوة العلوم والتكنولوجيا: الامتلاك – التعاون – الوصول

يقتضي تطوير قوة المملكة المتحدة في مجال العلوم والتكنولوجيا التزام مقاربة طويلة الأمد لبناء واستخدام القدرات في أهم المجالات المستقبلية المهمة. وستسعى المملكة المتحدة إلى ترسيخ دور ريادي في مجالات

التكنولوجيا الحيوية والناشئة، حيث تجد احتمالاً واقعياً لتقديم أفضلية استراتيجية. وستسترشد مقاربتنا بإطار عمل جديد على شكل "امتلاك – تعاون – وصول":

- امتلاك: حيث تقود المملكة المتحدة وتمتلك التطورات الجديدة، بدءاً بنطاق الاكتشاف ووصولاً إلى التصنيع والترويج التجاري على نطاق واسع. وستضم هذه النقطة على الدوام عناصر تعاون ووصول.
- تعاون: حيث يمكن لبريطانيا أن تقدم مساهمات فريدة تسمح لنا بالتعاون مع الآخرين من أجل تحقيق أهدافنا.
- الوصول: حيث ستسعى المملكة المتحدة إلى اقتناء علوم وتكنولوجيا حيوية من مصادر أخرى، من خلال الخيارات والصفقات والعلاقات.

وستضطلع الدولة في مجال تنفيذ إطار العمل بدور الجهة التي تمكن القطاع الخاص ومجتمع العلوم والتكنولوجيا الأوسع، بما في ذلك بصفتها مستخدماً ومقتنياً للتكنولوجيا. وقد يشمل تحرك الحكومة: في ما يعني "الامتلاك" – تحسين التمويل والتنظيم والحوافز المقدمة للقطاع الأكاديمي والمؤسسات التجارية، بدءاً بالأبحاث ووصولاً إلى الترويج التجاري؛ وفي ما يعني "التعاون" – تحديد الشركاء الاستراتيجيين وخلق الظروف الملائمة في الأسواق والظروف التنظيمية من أجل التعاون الدولي؛ وفي ما يعني "الوصول" – وضع خطط للاستثمار في شركات العلوم والتكنولوجيا.

دراسة حالة: الحوسبة الكمية باعتبارها مثالاً للتقنيات الكمية. تفسح الحوسبة الكمية المجال أمام قفزة نوعية في قوة الحوسبة، يمكن اللجوء إليها في حقول أساسية، مثل صناعة الأدوية، والصحة، واللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة، والكيماويات، والمالية. وتحتل المملكة المتحدة موقعاً مناسباً لكي تصبح رائدة عالمية في الثورة الكمية. بفضل المستوى العالمي لباحثينا ومرافقنا، تمكنت المملكة المتحدة من التوصل إلى فهم معمق بالعلوم الكمية، ونملك نظاماً بيئياً متنوراً ونامياً من الشركات القادرة على التنافس في هذه السوق العالمية الناشئة. ستتطلب الأنظمة الكمية الجديدة تطوير عناصر أصغر وأكثر متانة بكثير مثل الليزر المتخصص والأجهزة العالية التفريغ وأنظمة التحكم الإلكترونية وأجهزة كشف الفوتون؛ وكلها مجالات تتمتع المملكة المتحدة فيها بقدرات صناعية عالية. ومن خلال المركز الوطني للحوسبة الكمية وبرنامج التقنيات

الكمية الوطني الأوسع ستدعم الحكومة إنشاء قطاع حوسبة كمية مستدام في المملكة المتحدة – عبر تمويل المنح، ومنح عقود لإنتاج النماذج الأولية، وبرامج الاكتشاف والتدريب، والعمل على تحفيز البيئة المناسبة للعمل التجاري، ودعم الصلات بالمجتمع الدولي المتنامي.

دراسة حالة: الهندسة البيولوجية. تُعنى الهندسة البيولوجية بتطبيق مبادئ الهندسة على تصميم وإعادة تصميم الأنظمة البيولوجية، فتسخر التقدم في مجالات مثل علم الجينوم وتعديل الجينات وقوة المعالجة والتعلم الآلي. ولديها القدرة على إحداث تقدم كبير في مجموعة من المجالات التي تشمل الدفاع والأمن والبيئة والاقتصاد.

تحتل المملكة المتحدة مكانة قوية في هذا القطاع، لكن عليها تسريع عملية الترويج التجاري – التي ستدعمها الحكومة من خلال آليات تيسر الأبحاث والتطوير والهندسة والتصنيع على نطاق واسع داخل المملكة المتحدة في إطار البرنامج الوطني للهندسة البيولوجية.

دراسة حالة: الذكاء الاصطناعي. تمكنت المملكة المتحدة من صياغة دور رائد وحاسم في مجال الذكاء الاصطناعي بفضل الأبحاث التي تجري في الداخل والشركات الناشئة وتاريخاً من الابتكار في الحوسبة. ونحن نقود سياسة الذكاء الاصطناعي من خلال مكتب الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى مجلس المملكة المتحدة للذكاء الاصطناعي وشراكة بقيمة مليار جنيه تقريباً بين الحكومة والقطاع الصناعي والوسط الأكاديمي. وهذا ما يعزز موقع المملكة المتحدة باعتبارها قائداً عالمياً في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي عبر: تحسين توفير المواهب في الذكاء الاصطناعي وتعزيز المهارات الرفيعة بما في ذلك من خلال منح زمالات تورينغ في مجال الذكاء الاصطناعي؛ وزيادة الاستثمار في الأبحاث والابتكارات في مجال الذكاء الاصطناعي؛ ودعم الاعتماد الفعال والأخلاقي للذكاء الاصطناعي وتقنيات البيانات؛ وتحديد الفرص الدولية المناسبة للتعاون في مجال أبحاث وتطوير وأخلاقيات وتنظيم الذكاء الاصطناعي. تزيد استثماراتنا في قطاعات الدفاع والأمن، محدثةً تقدماً سريعاً في قدرات الذكاء الاصطناعي في التسيير الذاتي، والأمن السيبراني، واللوجستيات والاستخبارات. ونحن نراجع حاجاتنا في الذكاء الاصطناعي للعقد المقبل لكي نضمن بقاء المملكة المتحدة سباقة ومتفوقة على المنافسة الدولية المتنامية.

1.2 قوة سيبرانية مسؤولة وديمقراطية

11. إن القوة السيبرانية هي القدرة على حماية وتعزيز المصالح الوطنية في الفضاء السيبراني، ومن خلاله: تحقيق الفوائد التي يوفرها الفضاء السيبراني لمواطنينا واقتصادنا، والعمل مع الشركاء لتشكيل فضاء سيبراني يعكس قيمنا، واستخدام القدرات السيبرانية من أجل التأثير في الأحداث التي تجري على أرض الواقع. وكما قوة العلوم والتكنولوجيا الأوسع، تعتمد القوة السيبرانية على تبني الحكومة جهداً يشرك الأمة بأسرها، فيجمع القطاع الصناعي والأكاديمي في إطار من الشراكة. كما يتطلب إشراك المواطنين الذين يضطلعون بدور أساسي في أمننا السيبراني القومي.

12. في العصر الرقمي، ستشكل قوة المملكة المتحدة السيبرانية محركاً هاماً لتحقيق أهدافنا القومية. فالقوة السيبرانية تحمي أمننا القومي ومرونة بنيتنا التحتية الحيوية وقدرتها على المواجهة. كما تدعم النمو الاقتصادي، وتمكن المؤسسات التجارية والأفراد من الانتقال بثقة إلى العالم الرقمي فتعزز الإنتاجية وتدفع باتجاه الابتكار الذي سيستحدث وظائف تتطلب مهارات جديدة. كما تخلق طرقاً جديدة لمتابعة وحماية مصالحنا، فتمكننا من كشف وردع وتعطيل خصومنا في الفضاء السيبراني، كما على أرض الواقع، والتأثير في البيئة العالمية من أجل ضمان مستقبل رقمي آمن ومفيد لنا جميعاً.

13. منذ عام 2011، طبقت الحكومة استراتيجية وطنية طموح وبرنامج استثمار مستدام جعلا المملكة المتحدة رائدة عالمياً في المجال السيبراني، يتمثل بها الآخرون. لقد طورنا قدرات سيبرانية متقدمة بما في ذلك من خلال إنشاء المركز الوطني للأمن السيبراني والقوة السيبرانية الوطنية. وفضلاً عن بناء القدرات المطلوبة في مجال الأمن القومي، دعم هذا الاستثمار كذلك تطوير نظاماً بيئياً سيبرانياً أوسع يشمل قطاع أمن سيبراني مزدهر، فيه أكثر من 1200 شركة و43 ألف وظيفة تتطلب يداً عاملة ماهرة في كل أنحاء المملكة المتحدة.

14. سيكون علينا أن نستمر في التكيف والابتكار والاستثمار من أجل الحفاظ على قدرة المملكة المتحدة التنافسية وتوسيعها بصفتها قوة سيبرانية مسؤولة وديمقراطية. فالتكنولوجيا تتغير، تماماً كطريقة استخدامها من قبل الأفراد والمنظمات. ويعمل حلفاؤنا وخصومنا كذلك على الاستثمار في قدراتهم، فيما يجد خصومنا باستمرار طرقاً لاستغلالها لتحقيق مآربهم الخاصة.

15. إن الأمن السيبراني هو أساس القوة السيبرانية، وهو يشكل نقطة التركيز الأولية لاستراتيجيتنا حتى الآن، لكن من أجل ترسيخ قدرتنا التنافسية، سنعتمد الآن استراتيجية سيبرانية شاملة، فنتبنى مقاربة "للفضاء السيبراني ككل" تأخذ بعين الاعتبار المجموعة الكاملة لقدراتنا وتعطي أهمية أكبر لبناء الأفضلية في التقنيات السيبرانية الحيوية، كما في العمل الدولي من أجل التأثير على مستقبل الفضاء السيبراني. وبهدف الإشراف على هذه المقاربة، شكلنا مجموعة وزارية مصغرة توحد عملية اتخاذ القرارات المعنية بالفضاء السيبراني في كل أجهزة الحكومة.

16. ستنشر الحكومة استراتيجية المملكة المتحدة السيبرانية الجديدة في 2021. وفي ظل هذه الاستراتيجية، سنعطي الأولوية للخطوات التالية:

- تعزيز النظام البيئي السيبراني البريطاني، بشكل يسمح بتبني مقاربة وطنية شاملة للمجال السيبراني ويوطد الشراكة بين الحكومة والأوساط الأكاديمية والقطاع الصناعي. وسنعتمد مقاربة أكثر اتساقاً للمهارات والتوظيف والأبحاث والتطوير والتدريب والابتكار في المجال السيبراني الدفاعي والهجومي: الاستثمار في نظام تعليم وتدريب متكامل من أجل تطوير مواهب متنوعة؛ ودعم قاعدة أبحاث بريطانية قادرة على منافسة الحلفاء والخصوم، بالإضافة إلى قاعدة صناعية تنتج سلعاً وخدمات سيبرانية أمنية مبتكرة وفعالة تساعد الجميع على البقاء آمنين في الفضاء السيبراني؛ وتطوير أحكاماً تنظيمية وسياسات تحفز وجود بيئة أمن سيبراني بمستوى عالمي.

- بناء مملكة متحدة رقمية مرنة ومزدهرة، حيث يشعر المواطنون بالأمان في العالم الافتراضي وبالثقة تجاه حماية بياناتهم. سنمكن الاقتصاد البريطاني من التحول إلى العالم الرقمي، فنعزز أمننا السيبراني ونحرص على تمكين شعبنا ومؤسساتنا التجارية ومنظماتنا لكي تعتمد التكنولوجيا الجديدة وتستطيع تحمل الهجمات السيبرانية والتعافي منها. وسنواصل الاستثمار في المركز الوطني للأمن السيبراني، ونواجه نقاط الضعف الرئيسة في القطاع العام وبنيتنا التحتية الحيوية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالبيانات والعالم الرقمي، ونضمن تطبيق الدروس التي استقيناها من الهجمات السيبرانية.

- تولي موقع القيادة في مجال التقنيات الضرورية للقوة السيبرانية مثل المعالجات الدقيقة وتصميم الأنظمة الآمنة والتقنيات الكمية والأنواع الجديدة من نقل البيانات. وسندعم قاعدتنا الصناعية النامية، فنعمل ضمن إطار عمل الامتلاك – والتعاون – والوصول من أجل تأسيس أفضلية في التكنولوجيا

الحيوية والسعي وراء الفرص الاقتصادية وتقليص مخاطر الاعتماد على مصادر الإمداد من غير الحلفاء حين تقتضي الحاجة. سنصوغ أطر العمل السياسية والتنظيمية والقانونية المتطورة التي تمكن من اعتماد التطبيقات الناشئة للتكنولوجيا الرقمية – في المدن الذكية، على سبيل المثال – كما سنعمل مع الآخرين لكي نضمن أن تكون القوانين والمعايير التي تحكم التقنيات الرقمية تستند إلى القيم الديمقراطية.

- تعزيز فضاء سيبراني حر ومفتوح وسلمي وآمن، حسب وصفه في 2.3، والعمل مع حكومات أخرى وقطاعات صناعية، والبناء على دور المملكة المتحدة الفكري الريادي في الأمن السيبراني. وسنعمل كذلك على تعميق وتوسيع شراكاتنا الدولية من أجل النهوض بأمننا وازدهارنا وقيمنا القومية من خلال تعزيز قدرتنا السيبرانية على المواجهة والعمل المشترك من أجل الدفاع عن المعايير الدولية ومحاسبة الخصوم على انتهاكها.

- كشف وتعطيل عمل خصومنا وردعهم. وسنبني أنظمة محكمة للكشف عن معلومات التهديدات السيبرانية والتصدي لها مع القطاع المعني بسرعة وعلى نطاق واسع. سنقوم كذلك باستخدام كافة الوسائل المتاحة في المملكة المتحدة بشكل أكثر تكاملاً وابتكاراً واعتيادية – أدواتنا الدبلوماسية والعسكرية والاستخباراتية والاقتصادية والقانونية وأدوات اتصالاتنا الاستراتيجية، والقوة السيبرانية الوطنية (انظر إلى الإطار) – لكي نفرض تكاليف على خصومنا ونمنعهم من إلحاق الأذى بالمصالح البريطانية، ونصعب عملهم في المملكة المتحدة. وسيشمل هذا التصدي للنشاطات الخبيثة في الفضاء السيبراني والتحرك في العالم الافتراضي بشكل يخلف آثاراً على أرض الواقع، عبر مكافحة الجماعات الإرهابية أو جماعات الجريمة المنظمة مثلاً، ومن أجل دعم العمليات العسكرية. كما سنعزز استجابة العدالة الجنائية للهجمات السيبرانية.

تحويل القدرات السيبرانية للمملكة المتحدة: القوة السيبرانية الوطنية

تأسست القوة السيبرانية الوطنية في عام 2020، وهي تقوم بعمليات سيبرانية موجهة ومسؤولة وهجومية دعماً لأولويات الأمن القومي في المملكة المتحدة، فتجمع بين القدرات الدفاعية والاستخباراتية.

كما تضم القوة موظفين من المقر الرئيس للاتصالات الحكومية ووزارة الدفاع، بالإضافة إلى جهاز الاستخبارات السرية ومختبر الدفاع للعلوم والتكنولوجيا، في ظل قيادة موحدة للمرة الأولى.

وإلى جانب الخبرة العملية التي تجلبها وزارة الدفاع، والقدرات العلمية والتكنولوجية لمختبر الدفاع للعلوم والتكنولوجيا، والاستخبارات العالمية للمقر الرئيس للاتصالات الحكومية، يقدم جهاز الاستخبارات السرية خبرته في توظيف وإدارة العملاء بالإضافة إلى قدرته الفريدة على إنتاج تكنولوجيا عملية سرية.

وقد تشمل الأمثلة على العمليات السيبرانية التي تستخدم جنباً إلى جنب مع القدرات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية والعسكرية:

- التشويش على هاتف محمول لمنع إرهابي من التواصل مع جهات الاتصال.
- المساعدة على منع استخدام الفضاء السيبراني كمنصة عالمية للجرائم الخطيرة بما في ذلك الاحتيال والاستغلال الجنسي للأطفال.
- إبقاء الطائرات العسكرية البريطانية بمأمن من استهدافها بأنظمة الأسلحة.

إن المملكة المتحدة ملتزمة باستخدام قدراتها السيبرانية بطريقة مسؤولة، تماشياً مع قوانين المملكة المتحدة القانون الدولي. جرت العمليات السيبرانية في السابق، كما ستجري العمليات المستقبلية، تحت سقف القوانين السارية، ومنها قانون أجهزة الاستخبارات (1994)، وقانون صلاحيات التحقيق (2016)، وهو ما يضمن أن تكون العمليات السيبرانية مسؤولة وموجهة ومتكافئة، على نقيض العمليات التي يشنها بعض خصومنا.

2. تشكيل النظام الدولي المشرع على المستقبل

1. يُعد انفتاح المملكة المتحدة على تدفق التجارة ورؤوس الأموال والبيانات والأفكار والمواهب، ركيزة أساسية لتحقيق الازدهار وإرساء انتعاش طويل الأجل. هذا التبادل الدولي حيوي لتشجيع المنافسة السليمة، وروح الإبداع ونمو الإنتاجية، في مسيرتنا المستمرة نحو التعافي على نحو أفضل من آثار "كوفيد-19"، وفي سعينا إلى الارتقاء بمستوى الخدمات المعيشية على نحو متكافىء في مختلف أنحاء البلاد. إن ازدهار المجتمعات والاقتصادات المفتوحة [الحرة] كتلك المعمول بها في المملكة المتحدة، إنما يعتمد على فاعلية أداء النظام الدولي المتمثل في مجموعة القوانين والقواعد والمعايير المعتمدة في إدارة علاقات التعاون وأطر المنافسة على المستوى الدولي، والروابط بين المؤسسات التي تمكّن الدول من التكاتف لمعالجة المشكلات المشتركة.

2. في المسرح الدولي الأكثر ترابطاً وتعدداً للأقطاب والمتنازع عليه الذي سنواجهه خلال العقد المقبل من الزمن، يجب أن يكون دور المملكة المتحدة أكبر في تشكيل النظام الدولي المفتوح في المستقبل، وذلك باستخدام قوتنا المتكاتفة، والتعاون مع الآخرين على ضمان أن يتناسب هذا النظام ومتطلبات القرن الـ 21، وأن يكون أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات قصيرة الأجل والتحديات طويلة الأمد. يتعيّن علينا أيضاً أن نعمل على استعادة روح التعاون بشكل أكبر على المستوى الدولي، استناداً إلى الحوار والتوافق والتمسك في الوقت نفسه بقيمنا.

3. يتألف النظام الدولي من أنظمة المؤسسات الدولية القانونية والقواعد الناظمة والمعايير، وعلينا أن نكيف نهجنا لمواكبة الفرص والتحديات التي نواجهها في كل منها: في الاقتصاد العالمي الرقمي المتنامي، والمجالات الأكثر حداثة وتطوراً في ما يتعلق بالفضاء السيبراني والخارجي، الواردة في هذا الفصل، وأيضاً في النظم الأمنية والبيئية، التي يُتطرق إليها في الفصلين الثالث والرابع.

4. تواصل المملكة المتحدة التمسك بالتزامها العميق بالتعددية، ونحن نثمن عضويتنا في عدد من الهيئات الدولية ومنها منظمة الأمم المتحدة التي تُعد الأكثر أهمية، وعلينا أن نعزز تلك المؤسسات الحيوية لدوران عجلة النظام الدولي، مثل "منظمة التجارة العالمية" و"منظمة الصحة العالمية"، وأن نعمق كذلك مشاركتنا في المؤسسات الأخرى المتنامية من حيث الأهمية، بما فيها تلك التي تتولى إدارة المعايير

الخاصة بالتكنولوجيا، وحيثما ننخرط أكثر في أجزاء أخرى من العالم، سنعمل مع الهيئات القائمة، مثل منظمة "آسيان" *ASEAN* (رابطة دول جنوب شرق آسيا) في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وسننشط في السعي إلى انتخابنا لتولي مناصب عليا داخل مؤسسات دولية، حيث تكون مصالحنا وقيمنا مهددة بشكل مباشر. ومن خلال ذلك سنطرح مرشحين أقوياء يمثلون التنوع الحقيقي لمجتمعاتنا في إنجلترا واسكتلندا وويلز وإيرلندا الشمالية.

5. نرمي أولاً إلى دعم المجتمعات المفتوحة والدفاع عن حقوق الإنسان انطلاقاً من مكانتنا كقوة عالمية في سبيل الخير العام. إن النظام الدولي يستمد قوته ومرونته ومشروعيته من الدول التي يتألف منها، لذا سندعم المجتمعات المفتوحة، وهذه تتسم بحوكمة فاعلة وسياسة داخلية مرنة، وتربطها علاقات تعاون مع دول أخرى قائمة على أسس الشفافية والحوكمة الجيدة ونظام الأسواق المفتوحة.

6. ويرمي هدفنا الثاني إلى تشكيل اقتصاد عالمي منفتح ومرن، وعلى استعادة الثقة في التجارة الحرة والعادلة، في وقت نعيد بناء أنفسنا على نحو أفضل ونتعافى من "كوفيد-19"، ولتحقيق ذلك علينا معالجة عوامل التجزئة والتذرر، وبناء الاقتصاد العالمي المستقبلي، على أن يكون اقتصاداً رقمياً ومستداماً، وسيتسم اقتصاد المملكة المتحدة بقدرة أكبر على المنافسة ضمن هذا المشهد، بحيث يشكل مركزاً رئيساً للبيانات والخدمات الرقمية العالمية التي ستكون متاحة أمام جميع مواطنينا.

7. أما هدفنا الثالث فيرمي إلى تشكيل النظام الدولي خلال مواكبته للتطورات المستقبلية، ولا سيما في مجالات الفضاء السيبراني والخارجي، حيث تشهد إمكانات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والعسكري توسعاً متسارعاً، بينما تكافح القواعد والمعايير المتبعة في الوقت الراهن لمواكبة ذلك التقدم واللحاق بركبه، وعلينا أن نسعى بجهد لإرساء نظام فاعل للمساءلة والرقابة يضمن حماية القيم الديمقراطية، والحرص على منع تجاوز الدولة سلطاتها.

قوتنا في خدمة أجندة جيدة: القوة المشتركة للدبلوماسية والتنمية

القيادة الدبلوماسية في عالم متغير

إن الدبلوماسية الفعالة أداة مهمة تمكن المملكة المتحدة من خدمة المواطنين البريطانيين في العالم، فمن خلال جهودنا لبناء العلاقات والتفاهم المتبادل مع الحلفاء والشركاء والدول الأخرى، يمكننا أن نمضي قدماً ونحدد وجهتنا في خضم التوازنات المتغيرة وتوزع القوى وانتشارها.

وبغية تشكيل النظام الدولي المستقبلي المشرع على الاحتمالات، علينا أن نعزز دبلوماسيتنا ونجددها، مع تكييف نظام الحكم لدينا ليواكب العصر الجديد ومتطلباته. وفي الوقت الذي نقوم فيه بذلك، يجب أن نتمسك كثيراً بمَواطن قوتنا الراهنة، وستواصل شبكتنا الدبلوماسية المؤلفة من 281 مركزاً في 178 دولة وإقليماً، بناء العلاقات والخبرات اللازمة لدعم أهدافنا الوطنية، وتمثيل المملكة المتحدة بأكملها، وتقديم الدعم للشعب البريطاني في الخارج بواسطة خدماتنا القنصلية، وسيحافظ دبلوماسيونا وخبراؤنا القانونيون على إسهاماتهم المهمة في صلب مؤسسات متعددة الأطراف، وستضطلع المملكة المتحدة بدور مهم في عقد جلسات مناقشة في ما يتعلق بالقضايا التي قد تنعكس على أمننا وازدهارنا المشتركين.

إضافة إلى ذلك، سنحرص على الابتكار وتحصين جهازنا الدبلوماسي بما يلزم لمواجهة التحديات المقبلة. لقد سبق أن قمنا بتغيير كبير على صعيد الجمع بين خبرتنا التنموية والامتداد العالمي لشبكتنا الدبلوماسية، الأمر الذي عزز إلى حد كبير قدرتنا على تحقيق تغيير طويل الأمد في مختلف أنحاء العالم من خلال قوتنا وأهدافها الحميدة، وسنسعى إلى تعزيز هذا الجانب من خلال التركيز بشكل أكبر على العناصر الآتية:

- دبلوماسية تنظيمية: الجمع بين الجهات الحكومية والهيئات المنظمة للمعايير والصناعات المختلفة للتوصل إلى وضع قواعد وأعراف ومعايير أفضل، لا سيما في المجالات سريعة التطور مثل الفضاء والفضاء السيبراني والتكنولوجيات الناشئة والبيانات. وسنعمل مع مجموعة واسعة من الشركاء، بمَن فيهم شركات التكنولوجيا وهيئات المعايير المستقلة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، ضمن مجموعة متزايدة من المؤسسات الدولية المتخصصة.

- دبلوماسية العلوم والتكنولوجيا: تعزيز أواصر علاقاتنا حول العالم ودعم المزايا الاستراتيجية التي تتمتع بها المملكة المتحدة من خلال الحرص على رفد قطاع العلوم والتكنولوجيا، وتوسيع شبكة العلوم والابتكار التابعة لنا والمنتشرة في أكثر من 40 دولة، إضافة إلى دعم مراكز البحث والابتكار التي أنشأناها في أفريقيا والشرق الأوسط والهند.

- الدبلوماسية السيبرانية: وهي تشكل عنصراً حيوياً في قوتنا ونفوذنا السيبراني، إلى جانب شبكة مسؤولينا الممتدة عبر ست قارات. وقد عملنا إضافة إلى برامجنا الهادفة لبناء القدرات اللازمة في مجال الأمن السيبراني، على تعزيز آليات الحوار مع الحكومات في 20 دولة، وسنواصل من خلال هذه الجهود توسيع التحالف الدولي مع الدول المؤازرة لنا، من أجل دعم قضيتنا في إنشاء فضاء إلكتروني حر ومنفتح وسلمي وآمن، والتصدي للأنشطة السيبرانية الخبيثة التي توجه دفتها حكومات وردعها.

- دبلوماسية الأمن القومي: تعزيز قوة الردع البريطانية من خلال تبني نهج أكثر فاعلية في التعامل مع التهديدات التي تستهدف الدولة، وتنسيق سبل استخدام العقوبات لمحاسبة الجهات الفاعلة، أكانت حكومية أم غير حكومية، على التصرفات غير المقبولة، إضافة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل التصدي لتهديدات الدولة والإرهاب والجريمة، واحتوائها خارج الدولة قبل أن تصل إلى المملكة المتحدة، وسيتم تعزيز ذلك من خلال عمل أجهزة الأمن والاستخبارات.

- حل النزاعات: اعتماد نهج أكثر نجاعة وتركيزاً في معالجة الصراعات والاضطرابات من خلال العمل على تجنب حدوثها.

- الدبلوماسية القانونية: دعم المجتمعات المفتوحة من خلال بناء القدرات وإصلاح النظم القضائية، وتعزيز الخدمات القانونية في المملكة المتحدة، وضمان أن تحافظ المبادئ والقيم التي يقوم عليها نظامنا المحلي على مكانتها مرجعاً عالمياً.

- التنمية والدبلوماسية المستندة إلى المعطيات: اعتماد حصيلة التحليلات والرؤى المستقاة من مختلف المجالات في جميع أنحاء العالم، لتحسين مستوى أدائنا الدبلوماسي في الخارج على نحو أكثر فاعلية، ولتسليط الضوء على أوجه السياسة المحلية.

برنامج المساعدة الإنمائية الرسمية *ODA* للمملكة المتحدة: تعزيز مكانتنا كقوة عالمية تسعى إلى الخير

المملكة المتحدة هي إحدى أبرز الجهات الفاعلة في مجال التنمية في العالم، بدءاً من مكافحة الفقر على الصعيد العالمي، وصولاً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030، والحفاظ على أعلى المعايير لجهة التزام الصدقية ومعايير الشفافية في جميع أنشطتنا الاستثمارية.

بصفتنا أحد أكبر مانحي المساعدات الإنمائية الرسمية في العالم، بمستوى يفوق بكثير متوسط المساعدات التي تقدمها "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" *OECD*، سنصب تركيزنا على توجيه المساعدات إلى المناطق المهمة بالنسبة إلى توجهات سياسة المملكة المتحدة على الصعيد العالمي، وإلى الدول التي يمكننا أن نخلف فيها أكبر تأثير إيجابي على حياة الأفراد على المدى الطويل، وسنحافظ على التزامنا تجاه أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على شرق أفريقيا وعلى بعض الشركاء المهمين مثل نيجيريا، إضافة إلى التركيز على مضاعفة جهودنا الإنمائية في منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ.

إننا عازمون على اعتماد مقاربة تهدف إلى وضع استراتيجية إنمائية دولية جديدة من شأنها أن تحقق مواءمة وثيقة بين برنامج المساعدات البريطانية المرتقب ابتداء من العام 2022 وما بعده، والأهداف الحكومية الواردة داخل هذا الإطار الاستراتيجي، وستستند هذه الاستراتيجية إلى لائحة أولوياتنا المخصصة للمساعدات الإنمائية الرسمية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2021 و 2022، وتشمل قضايا مثل المناخ والتنوع البيولوجي والأمن الصحي العالمي والمجتمعات المفتوحة وحل النزاعات وتعليم الفتيات والتأهب والإغاثة الإنسانية والأمن الغذائي، والحؤول دون المجاعة بشكل خاص، والعلوم والتكنولوجيا والتنمية التجارية والاقتصادية.

إضافة إلى ذلك، ستشتمل هذه الاستراتيجية على درس القدرة التنافسية لعروضنا التجارية والإنمائية المخصصة للبلدان النامية، وسنحرص على أن تكون جميع المساعدات الإنمائية الرسمية للمملكة المتحدة متوافقة مع بنود "اتفاق باريس"، مما يعكس التزامنا بمعالجة قضية تغير المناخ وآثاره، باعتباره عاملاً يؤدي إلى عدم الاستقرار والفقر في المستقبل.

سنحافظ على نهج ليبرالي في التنمية الاقتصادية، وإيجاد فرص أكبر للجميع بحيث تكون قائمة على أساس المجتمعات المفتوحة، وسنجمع بشكل أكثر فاعلية بين مبادراتنا الدبلوماسية ومساعداتنا في المجال التجاري،

من خلال العمل مع شركائنا على إعادة تكييف عروضنا مع الظروف الراهنة، وعندما تصبح الحكومات قادرة على تمويل الأولويات التنموية الخاصة بها، سنتجه تدريجاً نحو توفير الخبرات البريطانية بدلاً من المنح واللجوء إلى مجموعة متنوعة من نماذج التمويل لمواجهة التحديات الإقليمية، بما يخدم مصالحنا المشتركة.

ستواصل المملكة المتحدة الدفاع عن القانون الإنساني الدولي، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى الجهات المعنية، وتقديم المساعدة الإنسانية الأولية في أوقات الأزمات، وسنحافظ على قدرتنا على مواجهة الأحداث غير المتوقعة، وتمويل البرامج الثنائية ومتعددة الأطراف في مواقع الأزمات الإنسانية، وقيادة حملة عالمية لحماية نحو 20 مليون شخص من كارثة المجاعة. وفي سياق جهودنا لدعم هذه الأهداف، سنسعى إلى إصلاح وتعزيز النظام الإنساني الدولي، وتشجيع استخدام التكنولوجيا الرقمية لتقديم دعم أسرع وأقل كلفة للمتضررين الذين تأثروا بالأزمات.

بعثاتنا الدبلوماسية في الخارج

سنحرص على أن يتحمل سفراؤنا ومفوضونا مسؤولية كاملة في ما يتعلق بمراعاة الأهداف المشتركة بين الحكومات، وليس فقط التركيز على المهمات المرتبطة بوزارة الخارجية والكومنولث والتنمية *FCDO*. وإضافة إلى ذلك، نريد أن نضمن أيضاً تمثيلاً أفضل لوزارة الخارجية في مختلف أنحاء المملكة المتحدة، بما في ذلك زيادة عدد موظفينا في "إيست كيلبرايد" بنسبة 50 في المئة.

2.1 قوة من أجل الخير: دعم المجتمعات الحرة والدفاع عن حقوق الإنسان

8. تشكل المجتمعات المنفتحة ركائز أساسية في نظام دولي مستدام، يمتاز بنموذج حوكمة شفافة وشاملة وخاضعة للمساءلة. ومع ذلك، فإنها– كما الحريات الفردية التي بنيت عليها– تتعرض لضغوط متزايدة في عالمنا الواقعي كما الافتراضي على الإنترنت. وقد سُجل تراجع عام للحرية العالمية في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، الذي أصبحت فيه الأنظمة الاستبدادية أكثر تعنتاً وانتشاراً في مختلف أنحاء العالم.

9. في سعينا إلى عكس هذا التدهور في الحرية العالمية، يجب أن تنطلق جهودنا من الداخل، من خلال تعزيز التعاون مع المجتمعات المفتوحة لنعمل معاً على تعزيز إدارتنا المحلية وقدرتنا على الصمود، والاتفاق على أجندات عمل مشتركة في المستقبل، والمواجهة السريعة للتحديات التي تقوض أمن مواطنينا وازدهارهم. ويعتبر القيام بذلك أمراً بالغ الأهمية على مستوى صون سلامة ديمقراطيتنا على المدى الطويل، إضافة إلى الحفاظ على قوتنا الناعمة وقدرتنا على جذب الآخرين والتأثير عليهم [انظر إلى النص ضمن الإطار لاحقاً في هذا القسم]. هذه الحتمية هي التي تقود جدول أعمالنا في مجموعة الدول السبع *G7*، لجهة العمل مع زملائنا الأعضاء، ومن خلال التواصل مع أستراليا والهند وكوريا الجنوبية، على التعافي والخروج بشكل أفضل من وباء "كوفيد – 19".

10. ستتعاون المملكة المتحدة أيضاً في إطار حماية القيم الديمقراطية، مع الحلفاء والشركاء الذين يشاطرونها التفكير نفسه، وكذلك مع المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، وذلك كجزء من قوتنا من أجل تحقيق جدول أعمال جيد. وسيشمل ذلك في كثير من الحالات، العمل الثنائي مع الدول على تقوية إدارتها المحلية وبناء قدرتها على الصمود في وجه التهديدات والمخاطر. ومن خلال القيام بذلك، سنركز جهودنا في المقام الأول على الجوار الأوروبي الأوسع، وعلى شرق أفريقيا، وعلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ووفقاً لذلك، سنكيف نهجنا لتلبية الاحتياجات المحلية، والجمع بين دبلوماسيتنا والتنمية والتجارة والأمن وأدوات أخرى. وستكون إجراءاتنا ذات الأولوية بالنسبة إلينا هي الآتية:

- الدفاع عن حقوق الإنسان العالمية، بما فيه العمل مع المجتمع المدني المحلي والمدافعين عن حقوق الإنسان. وسنستخدم إلى جانب جهودنا الثنائية ومتعددة الأطراف التقليدية، بما في ذلك في الأمم المتحدة والمجلس الأوروبي، نظام عقوبات مستقلاً لمحاسبة المتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والارتكابات في هذا المجال.

- تعزيز المساواة بين الجنسين، والعمل مع منظمات الدفاع عن حقوق المرأة للتصدي للتمييز والعنف وعدم المساواة التي تعوق المرأة. سنستخدم إنفاقنا على المساعدات والدبلوماسية لتحقيق هدفنا المتمثل في التحاق 40 مليون فتاة إضافية بالمدارس في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل بحلول السنة 2025، انطلاقاً من "قمة الشراكة العالمية من أجل التعليم" في السنة 2021. وسنعمل أيضاً على تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال "منظمة التجارة العالمية" *WTO* و"مجموعة الدول السبع"

G7 و"منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" *OECD* والأمم المتحدة و"البنك الدولي"، واتفاقات التجارة الحرة.

- تشجيع الحكم الفعال والشفاف، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية القوية وسيادة القانون. وستعمل المملكة المتحدة في هذا الإطار على دعم العمليات والمؤسسات السياسية القوية والشفافة، التي تكون خاضعة للمساءلة في الخارج، بما فيها البرلمانات والأحزاب السياسية، وذلك من خلال "مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية" *Westminster Foundation for Democracy* ومؤسسات أخرى. وسيتم تزخيم هذا العمل من خلال صلاحيات معززة للمملكة المتحدة ترمي إلى دعم مراقبة الانتخابات والأنشطة، لتعزيز الجهود الراهنة متعددة الأطراف [غير الأحادية]. وسننشئ أيضاً نظاماً عالمياً جديداً للعقوبات المتعلقة بالفساد (راجع النص) وننشط جهودنا في مجال التصدي للتمويل غير المشروع.

سياسة المملكة المتحدة للعقوبات المستقلة

أنشأت المملكة المتحدة في يوليو (تموز) من عام 2020، أول نظام فرض عقوبات مستقل خاص بنا. إنه نظام العقوبات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان العالمي (شبيه بقانون ماغنيتسكي). وهو يمنح المملكة المتحدة أداة قوية جديدة لمحاسبة المتورطين في الانتهاكات أو الارتكابات الجسيمة ضد حقوق الإنسان، من خلال فرض تجميد أصولهم وحظر سفرهم.

وسنستخدم في هذا الإطار أنظمة العقوبات التي نطبقها، جزءاً من نهج متكامل لتعزيز قيمنا ومصالحنا، ولمكافحة تهديدات الدولة، والإرهاب، والهجمات الإلكترونية، واستخدام الأسلحة الكيماوية وانتشارها. إن مغادرتنا للاتحاد الأوروبي تعني أنه بات في إمكاننا التحرك بسرعة أكبر من خلال القنوات متعددة الأطراف، لأن من مصلحتنا القيام بذلك، في حين نواصل التنسيق الراسخ مع مجموعة من الشركاء المتقاربين في طريقة تفكيرنا. وقد أظهرنا فعلاً القدرة على إقرار عقوباتنا المستقلة على وجه السرعة. ففي سبتمبر (أيلول) من عام 2020، كنا أول دولة أوروبية تفرض عقوبات على زعيم بيلاروس وعدد من المسؤولين فيها بسبب تزوير الانتخابات وممارسة العنف ضد المتظاهرين.

وستطلق المملكة المتحدة في 2021 نظام عقوبات عالمياً ثانياً ضد الفساد، الأمر الذي يمنحنا قدرات على منع المتورطين في الفساد من الدخول بحرية إلى المملكة المتحدة، أو تحريك الأموال من خلال نظامنا المالي. ومن شأن هذا النظام أن يكمل الأدوات الراهنة لمكافحة الفساد، بما فيها سلطات إنفاذ القانون، وسيجعلنا قادرين على العمل مع الحلفاء الذين لديهم أنظمة مماثلة، كالولايات المتحدة وكندا.

- العمل على تعزيز حرية الدين أو المعتقد *FoRB* في الخارج، والمضي قدماً في تطبيق توصيات أسقف مدينة تورورو في المراجعة المستقلة التي أجراها عام 2019، وزيادة التوعية بالقضايا ذات الأهمية الخاصة، لا سيما من خلال التعاون مع "التحالف الدولي للحرية الدينية أو المعتقد" *International Religious Freedom or Belief Alliance*. وستستضيف المملكة المتحدة في 2022، مؤتمراً وزارياً دولياً للاتفاق على خطوات تعزيز حرية الدين أو المعتقد لجميع الناس.

- الدفاع عن حرية الصحافة والإعلام، ويشمل ذلك العمل من خلال التزاماتنا تجاه "صندوق الدفاع عن وسائل الإعلام العالمية" *Global Media Defence Fund* الذي شاركنا في تأسيسه مع كندا. وسنعمل أيضاً إلى جانب جهودنا في مواجهة الرقابة على الإنترنت ووسائل الإعلام الرقمية، على تعزيز الحماية المناسبة من الأضرار عبر الإنترنت. سنواجه العنف عبر الشبكة الإلكترونية، لا سيما منه الموجه ضد النساء والفتيات، وسنساعد وسائل الإعلام المستقلة في الدول النامية على إرساء نماذج أعمال جديدة ومرنة في العصر الرقمي. وسيسهم العمل المستقل لـ"الخدمة العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية" *BBC World Service* في دعم حرية وسائل الإعلام.

- الحد من ممارسة الاعتقال التعسفي أو الاحتجاز أو إصدار أحكام بمعاقبة رعايا أجانب لممارسة نفوذ على حكومات أخرى. سندعم مبادرة كندا الهادفة إلى وضع حد للاحتجاز التعسفي للمواطنين الأجانب– بمن فيهم الأفراد الذين يحملون جنسيةً مزدوجة– من دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وتأمين الحماية القانونية لمحاكمة عادلة. فهذه الممارسة تعد انتهاكاً لالتزامات حقوق الإنسان، وتتنافى مع القانون الدولي، وتقوض العلاقات الدولية، وتؤثر سلباً على الرعايا الأجانب الذين يسافرون ويعملون ويعيشون في الخارج.

قوة عظمى تعتمد القوة الناعمة

القوة الناعمة للمملكة المتحدة متجذرة في عمق هويتنا كدولة، لا سيما في قيمنا وطريقة عيشنا، وحيوية اتحادنا وتنوعه. وتشكل طابعاً أساسياً لهويتنا الدولية بصفتنا بلداً منفتحاً وجديراً بالثقة ومبدعاً. إنها تسهم في بناء تصورات إيجابية عن المملكة المتحدة، وإنشاء روابط قوية بين الناس ورفع الوعي بالقيم التي نمتاز بها من خلال تعزيز التبادل الثقافي والقطاع السياحي. كما أنها تعزز قدرتنا على اجتذاب الأعمال التجارية الدولية والتعاون البحثي والطلاب– وفي نهاية المطاف، تساعد على إحداث تغيير في العالم.

نجحت المملكة المتحدة في الحفاظ على مكانتها الريادية حتى يومنا هذا، بتصنيفها من ضمن الدول الثلاث الأولى في تقارير "مؤشر القوة الناعمة". وفي عام 2020، حلت المملكة المتحدة في مقدم استطلاع أجراه "المجلس الثقافي البريطاني" *British Council* مع مؤسسة "إيبسوس موري" *Ipsos MORI*، باعتبارها الدولة الأكثر جاذبية لفئة الشباب ما بين دول "مجموعة العشرين" *G20*. ويرتكز هذا الأداء القوي على: نموذجنا المعتمد في الحكم الديمقراطي، والأنظمة القانونية، وتراث القانون العام (نظام القانون العرفي)، والنظام الملكي، ومؤسساتنا التعليمية والعلمية والبحثية ذات المستوى العالمي، وهيئات وضع المعايير، والصناعات الإبداعية والثقافية، وقطاع السياحة، وقطاع الرياضة، وأنواع الجاليات المغتربة الكبيرة، والمساهمة في مجال دعم التنمية الدولية.

يعود كثير من مصادر القوة الناعمة للمملكة المتحدة إلى خارج الحكومة، ما يشكل استقلالية عن توجهات الدولة الضرورية لبسط نفوذها. ويمكن في هذا الإطار للحكومة أن تستخدم أصولها الخاصة كالشبكة الدبلوماسية، والإنفاق على المساعدات، والقوات المسلحة، من أجل المساهمة في إرساء حسن النية تجاه المملكة المتحدة– على سبيل المثل، من خلال دعم جهود الإغاثة في حالات الكوارث، أو عبر عملنا الدولي لحماية التراث الثقافي في حالات النزاع. وفي موازاة ذلك، يتركز الدور الرئيس للحكومة على: إيجاد بيئة ملائمة يمكن أن تزدهر فيها المنظمات والأصول والشبكات المستقلة في كل جزء من المملكة المتحدة، ومساعدة تلك الجهات على بناء علاقات دولية ذات منفعة متبادلة، وتسخير منتجاتهم حيثما أمكن لرفد السلع العالمية– وذلك باستخدام البحث العلمي والتكنولوجيا لتقديم حلول للتحديات العالمية.

وعلى الرغم مما تقدم، فإن مشهد القوة الناعمة آخذ في التغير. إن الجهات التي تتحدى قيم المجتمعات المفتوحة والديمقراطية، تواصل القيام بذلك بشكل متزايد من خلال الثقافة، بحيث تستثمر قوى منافسة نظامية

[حكومية] مثل تلك العائدة إلى روسيا والصين بكثافة في تعزيز صورتهم كقوة ثقافية عالمية وفي العمليات المتصلة بالإعلام. ويتبنى حلفاؤنا أيضاً نهجاً أكثر استراتيجية، فالعلاقات الثقافية هي إحدى الركائز الثلاث للسياسة الخارجية الألمانية، وتعد جزءاً مهماً من السياسة الخارجية لفرنسا. ويتشكل على نحو متزايد تصورنا للدول الأخرى– وتالياً لقوتها الناعمة– في الفضاء الرقمي، مدفوعاً من جانب أفراد وجهات فاعلة غير حكومية، بما في ذلك من خلال التضليل الإعلامي. وتؤكد مثل هذه الديناميكيات أن متانة القوة الناعمة للمملكة المتحدة لا يمكن اعتبارها أمراً مسلماً به. ويتطلب الأمر، كجزء حيوي من سياستنا الخارجية، استثماراً مدروساً يمكن أصولنا المحلية ونشاطنا الدولي من تحقيق الازدهار على المدى الطويل. لذا سنواصل دعمنا القطاعات الإبداعية والثقافية في المملكة المتحدة، بما فيه من خلال: استثمار 150 مليون جنيه استرليني (207 ملايين دولار أميركي) في إطار "صفقة قطاع الصناعات الإبداعية" *Creative Industries Sector Deal*، وزيادة الاستثمار على مستوى الاقتصاد في البحث والتطوير إلى 2.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول السنة 2027، وتقديم تمويل بقيمة 1.7 مليار جنيه استرليني (148 مليار دولار) سنوياً لنحو 45 منظمة مستقلة تعمل على دعم التميز الثقافي والرياضي في المملكة المتحدة.

مواطن النفوذ في القوة الناعمة البريطانية

الإعلام والثقافة

تحظى هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" بأكبر مقدار من الثقة بين المحطات التلفزيونية في مختلف أنحاء العالم. وتصل "خدمة بي بي سي العالمية BBC World Service "إلى نحو 468 مليون شخص كل أسبوع بـ42 لغة.

تحتضن المملكة المتحدة صناعات إبداعية وثقافية نابضة بالحياة. ومن بين كل ثمانية ألبومات موسيقية حول العالم يباع ألبوم لفنان بريطاني. وتشكل الأفلام بريطانية الصنع، ربع عائدات شبابيك التذاكر حول العالم .

يشاهد أكثر من 500 مليون شخص في الداخل والخارج كل سنة، العروض في متاحفنا وصالات العرض. وسنقوم في السنتين 2021 و2022، باستثمار أكثر من 284 مليون جنيه استرليني (392 مليون دولار أميركي) في المعارض والمتاحف التي ترعاها الحكومة. وفي السنة 2022، سيعرض مهرجان المملكة

المتحدة Festival UK *إبداعات المملكة المتحدة وابتكاراتها للعالم، بحيث يجمع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات في عشرة أعمال عامة واسعة النطاق.

ينتشر في مختلف أرجاء المملكة المتحدة وعبر الأقاليم التابعة لنا ما وراء البحار، 32 موقعاً من مواقع التراث العالمي المدرجة على قوائم "منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة" (يونيسكو)، والتي تشكل نقطة جذب رئيسة للزوار من جميع أنحاء العالم.

التعليم

اختار نحو 500 ألف طالب أجنبي الدراسة في المملكة المتحدة في عام 2019، ما يجعلها الوجهة الثانية الأكثر شعبية في هذا المجال. ويوجد، في أكثر من دولة من كل 4 دول حول العالم، رئيس للبلاد أو للحكومة، تلقى تعليمه في المملكة المتحدة.

"المجلس الثقافي البريطاني British Council "يقدم خدماته لنحو 100 مليون شخص في أكثر من 100 دولة.

الحكومة البريطانية تطرح 3 برامج مخصصة للمنح التعليمية للجيل المقبل من القادة العالميين، وهي "منح الكومنولث" و"منح مارشال" و"منح تشيفنينغ".

الرياضة

نظمت المملكة المتحدة منذ استضافة "أولمبياد لندن London Olympics" و"أولمبياد المعوقين" Paralympics في عام 2012، أكثر مئة حدث رياضي دولي كبير. وسنشارك في 2021، في استضافة "كأس الأمم الأوروبية للرجال" في كرة القدم UEFA Men's EURO، وسنستضيف في 2022 "كأس الأمم الأوروبية للسيدات Women's EURO"، و"دورة ألعاب دول الكومنولث Commonwealth Games".

أما "الدوري الإنجليزي الممتاز لكرة القدم Premier League "فيبث مبارياته إلى نحو 188 دولة حول العالم، ويستضيف مواهب دولية من أكثر من 100 بلد. في حين تتابع "بطولة ويمبلدون للتنس Wimbledon Championships" جماهير غفيرة من حول العالم، ويأتي لمشاهدتها أكثر من نصف مليون زائر كل سنة.

الروابط والعلاقات ما بين الناس

يقيم مواطنونا علاقات في جميع أنحاء العالم: فنحو 9.5 شخص من الذين يعيشون في المملكة المتحدة كانوا قد ولدوا خارج البلاد، فيما يعيش أكثر من 5 ملايين مواطن بريطاني في الخارج.

قدم أكثر من 40 مليون زائر من الخارج إلى المملكة المتحدة في عام 2019، وقاموا بضخ نحو 28.4 مليار جنيه استرليني (39 مليار دولار أميركي) في الاقتصاد البريطاني، وأسهموا أيضاً بتعزيز الوعي بقيمنا.

حملتنا التي تحمل عنوان ووسم #loveisgrea وتدعو إلى الاحتفاء بالمساواة والتنوع، تعمل على زيادة الوعي بالمملكة المتحدة كوجهة ترحب بالزائرين من "مجتمع الميم " LGBTQ+ (لمثليين/ات، ومزدوجي/ات التوجه الجنسي، ومتغيري/ات النوع الاجتماعي).

2.2 اقتصاد عالمي منفتح وقادر على الصمود

11. يمثل الحفاظ على اقتصاد عالمي مفتوح– وما ينطوي عليه من فوائد– عنصراً أساسياً في سياستنا الطموحة الرامية إلى جعل المملكة المتحدة مركزاً عالمياً للخدمات والحلول الرقمية والبيانات، ما يرسخ الأسس اللازمة لتحقيق ازدهار طويل الأمد لمواطنينا. هذه الغاية تعزز نقاط القوة واسعة النطاق في المملكة المتحدة على مستوى الخدمات والحلول الرقمية، وتبرز دورها الريادي عالمياً في مجال العلوم والتكنولوجيا. إضافة إلى ذلك، تنعكس فوائدها إيجاباً على عدد من الاتجاهات الاقتصادية العالمية، كالنمو في الطبقة الوسطى العالمية، ومركزية دور [اقتصاد] داتا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي. لكن في المقابل، يواجه الاقتصاد العالمي المفتوح تحديات كبيرة تفرض ضغطاً كبيراً على المؤسسات الدولية و"لائحة التشريعات" التي تحكمها، في وقت يشكل فيه وباء "كوفيد – 19" تحدياً أكثر تعقيداً.

12. تتوافر لدينا الآن فرصة للتعافي بشكل أفضل من عدوى "كوفيد – 19"، من خلال العمل مع حلفائنا وشركائنا على تحقيق انتعاش اقتصادي، وإعادة توحيد الصفوف لدعم التجارة الحرة والاستثمار، وإحياء الثقة في النظام الاقتصادي الدولي لاعتماد حوكمة فاعلة وتأمين الاستقرار.

13. سيبني نهجنا على نجاحاتنا طويلة الأمد في تحقيق نتائج تعود بالفائدة على القدرة التنافسية الاقتصادية في المملكة المتحدة وعلى المستهلكين. إن اندماجنا في النظام الاقتصادي والمالي العالمي يسهل إمكانية الوصول إلى العناصر الأساسية مثل الإمدادات الطبية، ويفتح الباب أمام الشركات البريطانية لوصول السلع والخدمات البريطانية حول العالم بشكل سريع إلى مراكز الابتكارات والأسواق المتنامية، ويمكننا من جذب الاستثمارات إلى البلاد لدعم فرص العمل والنمو في الداخل. ومع ذلك، فإن تعافينا من هذه الأزمة الاقتصادية لا بد من أن يقدم للناس في جميع أنحاء المملكة المتحدة مزيداً من الخدمات المتكافئة.

اقتصاد المملكة المتحدة

- بلغ إجمالي التجارة نحو 62 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة في عام 2019.
- بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة في الناتج المحلي الإجمالي 72 في المئة، بحيث تقدم على فرنسا (32 في المئة) وألمانيا (27 في المئة).
- تعد المملكة المتحدة رائدة على المستوى العالمي في مجال الخدمات المالية، وقد ضخت هذه الخدمات في عام 2018 مبلغ 132 مليار جنيه استرليني (182 مليار دولار) في الاقتصاد البريطاني (ما يمثل 6.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي).
- حقق القطاع الرقمي نحو 150 مليار جنيه استرليني (207 مليارات دولار) للاقتصاد البريطاني في عام 2018 – بزيادة مقدارها 30 في المئة منذ عام 2010.
- يؤمن القطاع الرقمي في المملكة المتحدة مليوناً و600 ألف وظيفة، وتعمل في إطاره نحو 232 ألف شركة، معظمها شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، وتحل في المرتبة الخامسة في العالم من حيث صادرات السلع والخدمات.
- زيادة الاستثمار في مجال البحث والتطوير ليصل إلى 2.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول السنة 2027.
- يؤمن قطاع الخدمات المالية في جميع أنحاء المملكة المتحدة نحو مليون و100 ألف وظيفة (3.2 في المئة من الوظائف المختلفة) – 65 في المئة منها خارج العاصمة لندن.
- بلغ الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية في المملكة المتحدة مستوى قياسياً في عام 2019، بعد ما وصل إلى 10.1 مليار جنيه استرليني (14 مليار دولار)، أي بزيادة 3.1 مليار جنيه استرليني (4

مليارات دولار) عن عام 2018- وهو ما يمثل 33 في المئة من إجمالي الاستثمار في التكنولوجيا الأوروبية.

- في العام الدراسي 2018- 2019، بلغ عدد الطلاب الدوليين في المملكة المتحدة نحو 485 ألفاً، ما يشكل نحو 20.7 في المئة من مجمل عدد الطلاب في البلاد.

14. علينا أيضاً التعاون مع الآخرين على تعزيز مرونة الاقتصاد العالمي في مواجهة الصدمات قصيرة الأجل والاضطرابات طويلة الأجل، والإعداد لمواجهة التحديات الهيكلية المحتملة في المستقبل. ويشمل ذلك صياغة قواعد وقوانين متوافقة مع متطلبات القرن الحادي والعشرين، بحيث تكون ركيزتها قائمة على المعايير العالية والقيم الديمقراطية، ومن شأنها تمكين المجتمعات المفتوحة كالمملكة المتحدة من الاستفادة بشكل أفضل من الفرص المستقبلية للنمو الاقتصادي. وستهدف هذه القوانين كذلك إلى مساعدة الدول النامية على الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي .

15. وإلى تسريع وتيرة الانتقال إلى اقتصاد عالمي خال من الكربون، تتصدر أولوياتنا الخطوات الآتية:

- بناء اقتصاد قوي في المملكة المتحدة يعود بالفائدة على جميع المواطنين ويتميز بقدرة أكبر على المنافسة على المستوى الدولي. سنستخدم جميع محركاتنا الاقتصادية المحلية وأجندة تجارتنا الدولية لتعزيز نمو الإنتاجية والابتكار، بحيث تعم الفائدة على جميع شرائح مجتمعنا، بالتوازي مع الجهود التي نبذلها من أجل التعافي والخروج بشكل أفضل من جائحة "كوفيد - 19". ومن طريق خطتنا الهادفة إلى تحقيق النمو وتطبيق الاستراتيجية الرقمية، سنعمل على الاستثمار في البنية التحتية الوطنية وفي مجالات الابتكار والمهارات، سعياً إلى تحقيق أولوياتنا الإقليمية والقطاعية في توجيه استثمارات القطاع الخاص. سنقوم أيضاً بتحديد وتلبية احتياجات المتضررين والمتأثرين من تغير النظام الهيكلي لاقتصادنا- على سبيل المثل، الوظائف المفقودة بسبب الأتمتة أو تأثيرات الاقتصاد الصديق للبيئة على الذين تدفعهم كلفة الوقود إلى ما دون خط الفقر.

- تشجيع الاستثمار الداخلي في الوقت الذي نعمل فيه على تقليص المخاطر التي قد تهدد أمننا القومي. سنسعى إلى زيادة مساهمة "الاستثمار الأجنبي المباشر FDI "في النمو الاقتصادي في جميع أنحاء المملكة المتحدة، من خلال تحديث الاستراتيجية المتعلقة بالاستثمارات والسياسة التجارية ومنهجية عمل "مكتب الاستثمار" الجديد لدينا (مقره في وزارة التجارة الدولية، ويقوده وزير الاستثمار

بشراكة وثيقة مع رئاسة الوزراء). وسنتدخل بشكل متناسب حيثما تكون هناك ضرورة، في معاملات "الاستثمار الأجنبي المباشر" لحماية الأمن القومي، وذلك بموجب أحكام "مشروع قانون الأمن القومي والاستثمار" National Security and Investment Bill ، وبقيادة "وحدة حماية أمن الاستثمار" Investment Security Unit المستحدثة. وتتعهد المملكة المتحدة الالتزام ببيئة تنظيمية شفافة قابلة للتوقع، في مواجهة أي موجة من التهديدات المحفوفة بالتعقيدات.

- تنشيط التجارة الحرة والعادلة والشفافة عن طريق تعزيز نظام التجارة العالمي وتحديث نظام التشريعات الدولية، لا سيما في ما يتعلق بالبيئة والخدمات والقطاع الرقمي. إن الدول حول العالم– سواء كانت كبيرة أو صغيرة، متطورة أو نامية– هي في حاجة إلى أن تكون قادرة على المنافسة. لذا ستعمل المملكة المتحدة مع حلفائها وشركائها، على إعادة تنشيط آلية "منظمة التجارة العالمية" WTOكي تصبح من خلال صيغة قواعدها واتفاقياتها أكثر قدرة على التعامل مع القضايا التجارية الراهنة والمستقبلية. وسنسعى من ضمن هذا النهج، إلى إعادة إنشاء منظومة لتسوية النزاعات، تعمل بكامل طاقتها على أفضل وجه. وسنبذل المزيد من الجهد أيضاً لمواجهة أولئك الذين يواصلون القيام بممارسات غير عادلة ومضرة بالأعمال التجارية– مثل نقل التكنولوجيا والإعانات بالقوة– بما في ذلك من خلال مؤسسات مملوكة للدولة، وكذلك أولئك الذين يسيئون استغلال حقوق التصنيف الذاتي في المطالبة بوضع البلد النامي.

- التأسيس لريادة عالمية في مجال التجارة الرقمية، ودعم الأسواق الرقمية الديناميكية والتنافسية التي تخدم شرائح مجتمعنا كافة. إن هدفنا يتمثل في تحقيق الحد الأقصى من النمو الاقتصادي، فيما نقوم بمواجهة أي اضطرابات محتملة قد تنجم عن المسار المتسارع للتقنيات المبتكرة في مجالات مختلفة، ابتداء من العملات الرقمية وصولاً إلى التجارة الإلكترونية ونماذج الأعمال الجديدة التي تحقق عائدات مالية من البيانات. وستعمل المملكة المتحدة على استخدام ريادتنا في التجارة الرقمية للدفع قدماً بمفاوضات "منظمة التجارة العالمية" في مضمار التجارة الإلكترونية، ودمج أحكام التجارة الرقمية والبيانات الحديثة في اتفاقاتنا للتجارة الحرة. وستكون "وحدة الأسواق الرقمية" Digital Markets Unit الجديدة– التي تستضيفها "هيئة المنافسة والأسواق" Competition and Markets Authority – ومدونة سلوك إلزامية جديدة للشركات الرقمية المهيمنة، في صلب نظامنا

الداعم للمنافسة في الأسواق الرقمية. ومن خلال ترؤسنا لـ"مجموعة السبع" G7، سندعم عمل "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" OECD، لضمان دفع الشركات الرقمية المترتب عليها من المبالغ المناسبة من الضرائب، في كل دولة تعمل فيها. وسنبذل أيضاً جهوداً من أجل ضمان أن تحقق المعايير التقنية الرقمية التي طورتها هيئات المعايير الدولية، فائدة للجميع.

- تعزيز التجارة الصديقة للبيئة كجزء من حلول معالجة التغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي. وستبقى المملكة المتحدة على موقعها المحوري في مناقشات "منظمة التجارة العالمية" المتعلقة بالتجارة والبيئة، واستنباط الفرص لتحرير السلع والخدمات البيئية، والتخفيف من انبعاثات الكربون، ووضع المعايير ذات الصلة، وتحقيق تقدم نحو اعتماد نموذج الاقتصاد الدائري.

- التصدي للجرائم الاقتصادية والتمويلات غير المشروعة، التي تمد بالمال جماعات الجريمة المنظمة والإرهابيين والجهات الخبيثة الأخرى التي تعمل على تقويض الحوكمة الرشيدة والثقة في اقتصادنا، وتشوه سمعتنا العالمية، من خلال السماح بحيازة أصول فاسدة في المملكة المتحدة. وسنقوم في إطار "خطة مكافحة الجريمة الاقتصادية" Economic Crime Plan التي أقرت في عام 2019، بما يأتي: زيادة عدد المحققين الماليين المدربين ضمن وحدات الشرطة لدينا، وإصلاح منظومتنا الخاصة بإعداد "التقارير المتصلة بالأنشطة المشبوهة" Suspicious Activity Reports، للتأكد من توفير معلومات استخبارية حيوية ومفيدة للتحقيقات، وتعزيز "المركز الوطني لمكافحة الجرائم الاقتصادية" National Economic Crime Centre. وسنستحدث، متى تسنى الوقت اللازم للبرلمان، تشريعاً يتصدى للجرائم الاقتصادية ولا سيما منها التي تعمل على استخدام بنى الشركات في المملكة المتحدة في تسهيل العمليات المتطورة لغسل الأموال. وسيشمل هذا التشريع إصلاح آليات تسجيل الشركات في وكالة Companies House (جهة تسجيل الشركات في المملكة المتحدة) وشراكاتها المحدودة، واعتماد سجل مرجعي للشركات والكيانات الخارجية التي تمتلك عقارات في المملكة المتحدة. وإضافةً إلى ما تقدم، سنقوم من خلال رئاستنا لـ"مجموعة الدول السبع"، بتعزيز العمل على التزام الشركات معايير الشفافية وتسريع عمليات استرداد الأصول، وسنستخدم علاقاتنا المتينة بالأسواق المالية الرئيسة الأخرى كالولايات المتحدة، لإضافة الزخم إلى مسعانا الجماعي المشترك نحو تحقيق هذه الأهداف.

- تنويع مصادر إمدادات المملكة المتحدة من السلع الأساسية، كالمعدات الطبية والمعادن الثمينة والنادرة، من خلال عقد شراكات تجارية وتعزيز التعاون الدولي. وسنقوم اعتباراً من تاريخ تولينا رئاسة "مجموعة السبع" بتحقيق ما يأتي: استخدام الاستراتيجيات المرتبطة بالقطاعات السوقية، كالترويج التجاري الموجه والتخفيف من العوائق التجارية، واعتماد مناهج متعددة الأطراف لتقييم الثغرات القائمة في سلسلة التوريد العالمية، من خلال "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" OECD على سبيل المثل. سنعمل على تعزيز المعايير العالمية من أجل دعم اقتصاد دائري [إعادة التدوير] أوسع نطاقاً، بما ينسجم وطموحاتنا في تحقيق نمو مستدام. وسنقدم على إبرام اتفاقات للحفاظ على دوران عجلة تجارة السلع الحيوية في أوقات الأزمات. أما داخل المملكة المتحدة، فسنواصل استكشاف الفرص المتعلقة بالاستخراج المحلي للمعادن البارزة ومعالجتها، مثل الليثيوم، إضافةً إلى العمل على استعادتها وإعادة تدويرها واستخدامها مجدداً ضمن اقتصاد دائري مستدام. وتقوم حكومتنا بدعم عدد من المشاريع التجريبية كتلك القائمة في منطقة كورنوال على سبيل المثل، من خلال صندوق Getting Building Fund (أقرته الحكومة بقيمة 900 مليون جنيه استرليني لتوفير وظائف وإقامة بنية تحتية في جميع أنحاء البلاد)، وأيضاً من خلال "شراكة المشاريع المحلية" Local Enterprise Partnership (تعاون بين السلطات المحلية والشركات التجارية)، وبرنامج "المنح الذكية" Smart Grants.

16. سنعمل على التوسل بالمجموعة الكاملة من الأدوات المحلية والدولية المتاحة للحكومة لتحقيق الأهداف الآتية: وضع سياستنا التجارية المستقلة في صلب سياستنا الأمنية الدولية والقومية، واستخدام الدبلوماسية التنظيمية لصياغة المعايير والقيم التي ستدعم مستقبلاً الاقتصاد العالمي كي يتسنى لنا أن نكون أكثر قدرة على المنافسة. من هنا فإن التعاون الدولي سيكون أساسياً من خلال تعاون متعدد الأطراف مع "منظمة التجارة العالمية" و"منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"، وأيضاً مع "مجموعة السبع" و"مجموعة العشرين" والتكتلات الأخرى، من أجل إرساء مقاربات جماعية، وإظهار فوائد التعاون المشترك في التأثير على المناقشات متعددة الأطراف.

التجارة نواة "بريطانيا العالمية"

نرمي، باعتبارنا دولةً تجاريةً مستقلة، إلى تعزيز الازدهار في جميع أنحاء المملكة المتحدة، من خلال سياسة تجارية تعتمد قيم الأسواق المفتوحة [الحرة، رفع القيود التجارية] وتحديث قواعد التجارة الدولية. وتستند سياستنا إلى المبادئ الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاريع الحرة والمعايير العالية في مجالات عدة، كحماية البيئة، والغذاء، وسلامة الحيوانات، والبيانات.

"التعرفة الجمركية العالمية للمملكة المتحدة" UK Global Tariff الجديدة، تتميز بنظام رسوم أكثر تبسيطاً وأقل كلفةً من "التعرفات الجمركية الخارجية المشتركة" Common External Tariff التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، علماً أنها تبقي على الرسوم الجمركية المفروضة على قطاعات رئيسة معينة. وهي تعكس التزامنا دعم النمو العالمي من خلال التجارة، وتصميمنا على الحفاظ على سوق بريطانية مفتوحة وتنافسية، لما فيه مصلحة المستهلكين في المملكة المتحدة.

في إطار السعي إلى تحقيق أهدافنا الوطنية، سنعمل على استخدام المجموعة الكاملة من أدوات التجارة المتاحة للحكومة في الوقت الراهن، إلى جانب أدواتنا الأخرى. وسنقوم على وجه التحديد بما يأتي:

- دعم التجارة الحرة والعادلة وتنشيط آلية عمل "منظمة التجارة العالمية"، والعمل مع شركاء يشاطروننا التوجهات نفسها، على تحديث دليل قواعد التجارة ودعم التجارة المستدامة وضمان معاملة جميع الدول معاملةً عادلة.

- التفاوض على عقد اتفاقات ثنائية وإقليمية تتعلق بالتجارة الحرة، وتقليص العوائق التجارية، وفتح الفرص أمام المصدرين في المملكة المتحدة، والحفاظ على معايير عالية، وتنشيط العلاقات مع الشركاء التجاريين القدامى منهم والجدد. ويتمثل التزام الحكومة الذي تعهدته في بيانها، في إبرام اتفاقات تجارية مع دول يعود إليها نحو 80 في المئة من تجارة المملكة المتحدة، في نهاية عام 2022. فإضافةً إلى "اتفاق التجارة والتعاون" Trade and Cooperation Agreement الذي وقعناه مع الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأقرب إلينا، نجحنا في تأمين اتفاقات تجارة حرة مع 66 دولة من خارج الاتحاد الأوروبي، كما تقدمنا بطلب الانضمام إلى "اتفاق الشراكة الشاملة

والتقدمية عبر المحيط الهادئ" CPTPP، للربط ما بين المملكة المتحدة وإحدى أكثر مناطق التجارة ديناميكيةً في العالم.

- ضمان الوصول إلى الأسواق والاضطلاع بدور فاعل ومؤثر في ما يخص قواعد شركائنا التجاريين وقوانينهم والمعايير التي يطبقونها. نعتزم تحقيق ذلك من خلال المنظمات الدولية والفرص المتاحة عبر الندوات الحوارية ما بين الحكومات، مثل "الحوارات الاقتصادية والمالية" Economic and Financial Dialogues، و"مراجعات التجارة المشتركة" Joint Trade Reviews، ومفاوضات "اللجان الاقتصادية والتجارية المشتركة" Joint Economic and Trade Committees (JETCOs)، واتفاقات التعاون المتبادل ومعاهدات الاستثمار الثنائية.

- تعزيز الصادرات ودعم الأعمال التجارية في مختلف أنحاء المملكة المتحدة. سنوفر الدعم للشركات التي تمارس مجموعةً من الأنشطة على امتداد أراضي المملكة المتحدة، ويشمل ذلك، حملات التصدير في القطاعات الحيوية لنمو الصادرات، وبرنامج البعثات لدعم وترويج الصادرات من خلال المشاركة في معارض تجارية، وتوسيع شبكة "مدراء تمويل الصادرات" Export Finance Managers التي أنشأناها لتشمل جميع أنحاء المملكة المتحدة، وافتتاح "مراكز جديدة للتجارة والاستثمار" UK Trade and Investment Hubs في ويلز وإيرلندا الشمالية، إضافةً إلى تلك القائمة في اسكتلندا، بغية شق الطريق أمام الشركات للاستفادة من الفرص المتاحة في مجال التجارة الدولية، وتقديم الدعم بواسطة مجموعة "مستشاري التجارة الدولية" International Trade Advisors و"برنامج الفرص الواعدة"High Potential Opportunities Program، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضاً في بناء قدراتها وإمكاناتها التصديرية من خلال خدمات إلكترونية محسنة. وسنتعاون أيضاً مع الشركاء لمواجهة سائر أنواع الأنشطة الأخرى التي تعرقل تكافؤ الفرص في التجارة العالمية وتصعب على الشركات البريطانية خوض المنافسة. وتشمل هذه المواجهة على سبيل المثال، الحصول على تمويل بشروط ميسرة خاضعة لبعض الضوابط من أجل مساعدة الشركات المحلية على الفوز بعقود خارجية.

- استخدام سياستنا التجارية لتوفير فرص عمل محلية في مختلف أنحاء المملكة المتحدة. الاستفادة من فرص التجارة العالمية (المعولمة) أمر حيوي في دعم جهودنا لتوفير وظائف، ونمو المداخيل،

وتعزيز أداء الاقتصاد في جميع أنحاء المملكة المتحدة. وفي المقابل، إن إيجاد فرص للتصدير سيشكل عاملاً مهماً بشكل خاص، دعم قطاع الصادرات ما يقدر بنحو 6.5 ملايين وظيفة في العام 2016 (بشكل مباشر أو غير مباشر) وكان نحو ثلاثة أرباع تلك الوظائف خارج لندن.

- تجهيز المملكة المتحدة بالأدوات اللازمة للتصدي للممارسات الجائرة والخطرة، والحفاظ على الثقة في التجارة الحرة والعادلة. سنعمل على إنشاء "هيئة المعالجات التجارية" Trade Remedies Authority كياناً مستقلاً، بما يمكن الشركات العاملة ضمن مجموعة من قطاعات التصنيع في المملكة المتحدة، (لا سيما منها في مجالي صناعة الصلب والسيراميك) من تعويض الأضرار التي تلحق بها نتيجة ممارسات تجارية غير عادلة، مثل حالات إغراق السوق بسلع منافسة وطرح منتجات مدعومة، والزيادات غير المتوقعة في الواردات (فرط الاستيراد). ومن شأن هذا المنحى أن يدعم الاستقرار وإمكانية التوقع بالنسبة إلى المصدرين والمستثمرين على حد سواء.
- تمكين الدول النامية من الانخراط في الاقتصاد العالمي، وإيجاد شركاء أقوى للمستقبل في مجال التجارة والاستثمار، تحديداً من خلال عقد اتفاقات شراكة اقتصادية وتحسين المخطط الخاص بالأفضليات التجارية أحادية الجانب، ما من شأنه أن يسهم في الحد من الفقر وتعزيز سلاسل التوريد لدينا.

2.3 توسيع النظام الدولي المنفتح والحر إلى آفاق مستقبلية

17. مع توجه العالم أكثر فأكثر نحو العصر الرقمي القائم على داتا البيانات، سيسهم الاكتشاف العلمي والتكنولوجيات الناشئة والقدرة على استغلال كميات هائلة من البيانات، في فتح آفاق جديدة تتمثل في التوسع السريع لأنشطة القطاع الاقتصادي والاجتماعي والعسكري في مجالات مثل الحيز الإلكتروني والفضاء الخارجي. وفيما تحمل هذه الآفاق المستقبلية فرصاً كبيرة للازدهار والرفاهية في المستقبل، إلا أنها موضع منافسة شديدة، ما يثير تساؤلات مهمةً حول التأثيرات المتبادلة بين الفرص الاقتصادية ومجالات الأمن والمسائل الأخلاقية، ومدى التوازن بين دور الدولة والشركات والأفراد.

18. علينا في سبيل الاستفادة القصوى من الفرص المقبلة، أن نضمن تطور هذه الآفاق المستقبلية بما يعكس القيم والمصالح الديمقراطية من خلال إنشاء أسواق مفتوحة وحرة وموثوقة، وتحقيق ضمانات قوية لحماية حقوق الإنسان، ووضع أسس تخفض من مخاطر النزاع وتحد من الممارسات الاستغلالية الخبيثة، وإرساء تعاون دولي بما يعود بالفائدة على مواطنينا واقتصاداتنا. وستعمل المملكة المتحدة مع حلفائها وشركائها (والمجموعة الأوسع نطاقاً لأصحاب المصالح والجهات المعنية، بمَن فيهم قطاع الصناعة) على توسيع إطار النظام الدولي المفتوح في النطاقات والمجالات المستقبلية، بما يضمن المساءلة والرقابة الفاعلتين، لكن مع الحرص على منع تجاوز الدولة حدود التحكم والرقابة.

19. إن تحقيق ما تقدم يعتمد على نجاحنا في إرساء قدرة تنافسية مميزة في مجال التكنولوجيات التي تقود تطوير نطاقات المستقبل، سواء من خلال قدراتنا السيبرانية والفضائية، أو عبر زيادة نفوذنا في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي. من هنا يشكل بناء قدرات استراتيجية مميزة قائمة على العلم والتكنولوجيا أساساً مهماً لنهجنا.

20. ستشمل جهودنا ثلاثة مجالات رئيسة من الأنشطة، الشروع في تطوير المعايير التقنية المرتكزة على الصناعة، ووضع أطر تنظيمية للبنية التحتية والتقنيات والبيانات والنشاط التجاري، ووضع قواعد تحدد السلوكيات المسؤولة التي يجب أن تلتزمها الدول والجهات المعنية غير الحكومية، والتي يجب التفاوض عليها بين البلدان. وستشمل الأولويات نفسها إجراءاتنا في سبيل ذلك من طريق:

- تعزيز فضاء إلكتروني حر ومفتوح وسلمي وآمن. سنعمل مع حكومات أخرى وبشراكة مع الصناعة الرقمية على ضمان أن يكون هذا الفضاء الإلكتروني خاضعاً لقواعد ومعايير تعزز الأمن الجماعي، وتعزز القيم الديمقراطية، وتدعم النمو الاقتصادي العالمي، وتكافح انتشار الاستبداد الرقمي. وفي هذا السياق، تلتزم المملكة المتحدة تعزيز حكم وسيادة القانون في ما يتعلق بالفضاء الإلكتروني من خلال التزام السلوكيات المسؤولة التي يتعين على الدول انتهاجها، وتحديد أفضل الممارسات الدولية، وتحفيز الامتثال للقواعد، وردع الهجمات، والمحاسبة على السلوك غير المسؤول للدول. وسنضع عند الضرورة قواعد جديدة من شأنها تطوير الأدوات اللازمة للمواجهات السيبرانية واستخدامها على نحو مسؤول، ووفقاً لموجبات للقانون الدولي.

- حماية شبكة إنترنت عالمية تكون قابلة للعمل المشترك وتتيح للأجيال العتيدة إمكانية الوصول إليها، ما يضمن حماية حق الجميع في تشارك المعلومات والتواصل بحرية وأمان عبر الإنترنت. وستقوم المملكة المتحدة بمناهضة الجهود المبذولة لوضع إدارة الشبكة تحت سيطرة حكومية دولية تقييدية، ما يعني مضاعفة دعمنا للنموذج الذي ينطوي على التعددية بين أصحاب المصلحة. سندعو أيضاً إلى التركيز أكثر على مبدأ التنوع في الهيئات المختصة بتحديد المعايير.

الأضرار عبر الإنترنت

تعمل المملكة المتحدة على تأسيس نهج جديد لإدارة التقنيات الرقمية التي تشكل دافعاً للنمو الشامل والديناميكي عبر مجتمعنا بأكمله. وتشمل الأولويات تعزيز الأسواق الرقمية التنافسية والديناميكية، إضافةً إلى بناء الثقة من خلال ضمان السلامة والأمن عبر الإنترنت، وتسليط الضوء على قيمة البيانات وأهميتها، وحماية حرية التعبير عبر الإنترنت وتعزيزها.

لكن شبكة الإنترنت تسهم أيضاً في تمكين وتسهيل مجموعة من الأنشطة الضارة والإجرامية التي سنتصدى لعدد من جوانبها من خلال نظام جديد لمكافحة الأضرار عبر الإنترنت ملزم قانونياً استناداً إلى "مشروع قانون الأمان على الإنترنت". إن الحكومة تدرك مدى التعقيد والتنوع والديناميكية التي ينطوي عليها الاقتصاد الرقمي. لقد صممنا النظام الجديد ليكون متناسباً مع مخاطر الضرر، ومرناً بالمقدار الكافي لمراعاة الأضرار الناشئة والحلول الفنية.

هذا النظام سيحمي مستخدمي الشبكة من الأذى ويصون حرية التعبير والتعددية عبر الإنترنت، ويؤسس لنهج جديد من المساءلة والرقابة لشركات التكنولوجيا التي تتجاوز حدود التنظيم الذاتي. سيكون على جميع مقدمي الخدمات عبر الإنترنت أن تكون لديهم أنظمة وعمليات تعالج المحتوى والنشاط غير القانونيين على منصاتهم الأساسية، وتحمي الأطفال من المحتويات والأفعال الضارة. وستكون الشركات مُلزمة أن تتخذ تدابير صارمة بشكل خاص للتصدي للاستغلال الجنسي للأطفال والإرهاب. وسيُطلب من أكبر الشركات الكبرى أن تضع معايير تحدد المواد المسموح بها قانوناً وتلك المرفوضة في خدماتها، وأن تفرض باستمرار وشفافية الأحكام والشروط التي تعتمدها.

سيستكمل الإطار التنظيمي عبر دعم حكومي لمحو الأمية الإعلامية، وتحقيق النمو والابتكار عبر قطاع تكنولوجيا السلامة في المملكة المتحدة.

- (ضمان حماية حقوق الإنسان عبر الإنترنت على نحو يحاكي مراعاتها في الواقع) عبر تعزيز حرية التعبير على الشبكة، بما في ذلك من خلال "تحالف الحرية على الإنترنت" *Freedom Online Coalition*، وحماية المواطنين من أضرار ومخاطر الإنترنت، بناءً على نهج المملكة المتحدة الرائد في تحقيق الأمان الإلكتروني. وفي هذا السياق، سنسعى إلى ضمان الحفاظ على الوصول القانوني إلى البيانات في ظل تطور التقنيات والخدمات الرقمية، بما يتيح لأجهزة إنفاذ القانون والاستخبارات الإمكانات للتحقيق في أخطر الجرائم، إضافةً إلى حماية حق الأفراد في الخصوصية.
- ضمان إدراج الشفافية والمساءلة منذ مرحلة البداية في تصميم التقنيات الجديدة ونشرها. وستعمل المملكة المتحدة في هذا الإطار مع القطاعات المعنية ومع "معهد المعايير البريطانية" *British Standards Institution* ودول أخرى، لوضع معايير تقنية جديدة وتطوير مقاربات جديدة للسياسات العامة في ما يخص التكنولوجيا، من شأنها أن تشجع الابتكار والعمل المشترك، مع حماية الحقوق والحريات. وسنستضيف خلال رئاستنا لمجموعة السبع "منتدى تكنولوجيا المستقبل" *Future Tech Forum* الذي يجمع الحكومات وممثلي القطاعات المعنية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في جلسات حوارية تناقش مجموعةً أساسية من المبادئ لتوجيه تطور النظام البيئي الدولي للتكنولوجيا.
- دعم تدفق البيانات عبر الدول، بما يتيح التبادل الآمن والموثوق والعمل المشترك، مع الحفاظ على معايير الحماية. وتسعى استراتيجية البيانات الوطنية للمملكة المتحدة إلى الاستفادة من داتا المعلومات لدفع عجلة النمو الاقتصادي، ودعم البحث العلمي، وتحسين السياسات والخدمات العامة، وإرساء مجتمع أكثر إنصافاً، مع ضمان استخدام البيانات كلها على نحو مسؤول وبطرق آمنة وأخلاقية وخاضعة للمساءلة. وسنعمل على توسيع نطاق هذا النهج ليشمل إدارة البيانات العالمية، والعمل مع شركائنا الدوليين للتغلب على المصاعب التي تحول دون تدفق البيانات، وتعزيز التزام معايير البيانات الدولية التي تسهم في تمكين النمو والابتكار.
- ضمان بيئة فضائية آمنة ومستدامة (راجع الإطار النصي). وفي هذا المجال، سنواصل قيادة الجهود الدولية الرامية إلى تطوير معايير وقواعد ومبادئ السلوكيات المسؤولة في المجالات المتعلقة بالفضاء، لتقليص مخاطر النزاعات والتعامل مع التهديدات التي تواجه المملكة المتحدة

وحلفائها، وضمان حريتنا في العمل والمبادرة. ستسعى المملكة المتحدة كذلك إلى وضع المعايير والأنظمة المتعلقة بالاستخدام المدني للفضاء، لحماية بيئة الفضاء، ودعم نمو صناعة فضائية مستقلة وسيادية في المملكة المتحدة. سنلتزم من خلال موقعنا الإداري لبيئتنا الفضائية تعزيز مرونة النظام المعتمد، وخدمات تحديد الموقع والملاحة والتوقيت *PNT* التي يعتمد عليها اقتصادنا و"البنى التحتية القومية الحيوية" *CNI* الخاصة بنا، إضافة إلى استخدام الأصول الفضائية لحل المشاكل المشتركة ودعم جهود التنمية ومساعي معالجة الكوارث.

سياسة فضائية متكاملة: ترسيخ المملكة المتحدة لاعباً فاعلاً في مجال الفضاء

أثبت قطاع الفضاء منذ عام 2010، أنه أحد أسرع القطاعات نمواً في المملكة المتحدة، فحجمه تضاعف في السنوات هذه ثلاثة أضعاف. هذا القطاع يوظف الآن 42 ألف شخص، ويُدر دخلاً سنوياً بقيمة 14.8 مليار جنيه استرليني (20.43 مليار دولار أميركي)، وقد سجل نقاط قوة مميزة في مجال تكنولوجيا الأقمار الاصطناعية الصغيرة واتصالات الأقمار الاصطناعية واتصالات الفضاء العميق، والروبوتات ومراقبة أحوال الأرض.

وفي هذا الإطار، تعتمد المملكة المتحدة إلى حد كبير على حلفائها في ما يتعلق بالإمكانات الحيوية، مثل إطلاق الأقمار الاصطناعية، لكن مع حلول عام 2030، تطمح الحكومة إلى أن تمتلك البلاد القدرة على مراقبة مصالحها وحمايتها والدفاع عنها في الفضاء وعبره، من خلال استخدام مزيج من القدرات السيادية وشراكات تقوم على تقاسم الأعباء مع الحلفاء.

وفي سبيل تحقيق هذا الطموح، سيطور "المجلس الوطني للفضاء" National Space Council أول استراتيجية فضاء وطنية للمملكة المتحدة في عام 2021. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تضع نهجاً متكاملاً يشمل سياسة الفضاء على المستويين العسكري والمدني، التي سنقوم بموجبها بما يأتي:

- إنشاء قيادة فضائية جديدة بحلول صيف عام 2021، بما يضمن أن تمتلك القوات المسلحة قدرات متطورة لتعزيز مصالح المملكة المتحدة على الأرض وفي الفضاء – وتوطيد تعاوننا مع الحلفاء وضمان قدرتنا على منافسة أعدائنا.

- تطوير نظام الإطلاق الفضائي التجاري من المملكة المتحدة – يتمثل في إطلاق أقمار اصطناعية بريطانية من اسكتلندا بحلول عام 2022 جزءاً من برنامج "وكالة الفضاء البريطانية" UK Space Agency، لتعزيز سوق خدمات رحلات الفضاء على مستوى المملكة المتحدة. وسيمنحنا ذلك مقداراً أكبر من الاستقلالية الاستراتيجية والمرونة في مسألة ما تقرر المملكة المتحدة إطلاقه إلى الفضاء وتحديد موعد ذلك.

- تطوير قدرات فضائية مهمة أخرى للاستخدامين العسكري والمدني، بما فيها برنامج "سبر المجال الفضائي" Space Domain Awareness الذي يستخدم الرصد والاستشعار المتكامل في الفضاء والأرض لتتبع الحطام الفضائي، والتحقيق في الحوادث التي تقع هناك، واكتشاف وتوقع وتحديد مواصفات النشاط العدائي.

- دعم قطاع الفضاء في المملكة المتحدة لتحقيق فوائد اقتصادية من هذه السوق الجديدة والديناميكية، وتوسيع نفوذها في قطاع الفضاء. وستعمل الحكومة في إطار تعزيز المكانة الاستراتيجية للمملكة المتحدة عبر قطاع العلوم والتكنولوجيا، على بناء البيئة الحاضنة لصناعة مزدهرة في المملكة المتحدة في هذا المضمار لتطوير التقنيات الفضائية والأرضية. وسندعم عروضاً لـ"مدى الحياة" من قطاع البحث والتطوير، من خلال تمويل عمليات الأقمار الاصطناعية، وتطبيقات البيانات المتصلة بإمكانات الإطلاق، وخدمات نهاية العمر الافتراضي للأجهزة. وسيضطلع الدفاع بمزيد من الأنشطة العلمية المتعلقة بالفضاء، وبالبحث والتطوير، والعروض التشغيلية للتصاميم التصورية.

- الحيلولة دون انتشار التكنولوجيا التي تشكل تهديداً في الفضاء، مثل تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، من خلال وضع ضوابط متشددة على التصدير (راجع 3.3.3).

- زيادة التعاون الدولي للمملكة المتحدة من خلال أهدافنا المتعلقة بالفضاء. وفي هذا الإطار، نعتزم مواصلة مشاركتنا في برنامج الاتحاد الأوروبي للمراقبة "كوبيرنيكوس إيرث" Copernicus Earth، وسنعمل على تعزيز تعاوننا مع "حلف شمال الأطلسي" (ناتو)، ومن خلال مبادرة "العمليات الفضائية المشتركة" Combined Space Operations. سنقوم أيضاً بتطوير تعاوننا مع الهيئات بما فيها "وكالة الفضاء الأميركية (ناسا)، ووكالات الفضاء الأوروبية والكندية والأسترالية واليابانية.

المملكة المتحدة في العالم: دولة أوروبية ذات مصالح عالمية

تتمتع المملكة المتحدة ما بين الدول الأوروبية، بمصالح وشراكات وقدرات عالمية فريدة. وبصفتنا أحد الأعضاء الخمسة دائمي العضوية في "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"، ونمتلك صوتاً راجحاً في منظمات، مثل "مجموعة السبع" G7 و"مجموعة العشرين" G20، ومنظمة الكومنولث "رابطة الشعوب البريطانية"، فإننا نملك رؤية معولمة ومسؤوليات عالمية. وتعد أنماطنا للتجارة والاستثمار عالميةً بمقدار ما هي أوروبية، وتعكس سياستنا الدولية هذا الواقع. ويتمثل هدفنا في أن نكون في وضع جيد يسمح لنا بالاستفادة من الأسواق الناشئة، والتحولات في الاقتصاد العالمي، والتقدم العالمي في مجال العلوم والتكنولوجيا، وفي تحمل نصيبنا من العبء المترتب عن ترسيخ الاستقرار والأمن على المستوى العالمي، وكذلك في منطقة اليورو ومنطقة المحيط الأطلسي. وستكون هذه الاعتبارات بمثابة مسار توجيهي للطريقة التي نقوم من خلالها بتحديد أولوليات جهودنا الدبلوماسية، ومنها تلك المتعلقة بتوجهاتنا نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

ستبقى الولايات المتحدة أهم حليف وشريك استراتيجي للمملكة المتحدة. ويتمحور جوهر هذه العلاقة على الإنسان، ولا سيما تدفق الأشخاص والأفكار بين بلدينا، وتاريخنا المشترك، واللغة المشتركة. وفي هذا الإطار، يوجد نحو مليون مواطن بريطاني وأميركي في بلدان أخرى يعيشون ويذهب بعضهم مع البعض الآخر كل يوم إلى العمل. وتعد علاقتنا هي أيضاً قيمة من القيم المشتركة – وكذلك الإيمان المشترك بالديمقراطية وبسيادة القانون وبالحريات الأساسية. وبناءً على هذه الأسس، نقوم بالتعاون إلى درجة غير مسبوقة. ومن خلال نطاق كامل للدفاع والاستخبارات والقوة السيبرانية ومكافحة الإرهاب والمجال النووي، تدعم الشراكة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أمننا وتنقذ الأرواح. سنواصل تعميق علاقتنا، بما في ذلك من خلال قوة "كاريير سترايك غروب" Carrier Strike Group (تشكيل من نحو 7500 عنصر، وحاملة طائرات وطراد ومدمرات)، وعبر العمل المشترك على التقنيات الناشئة، والتعاون في مجال الردع النووي في المستقبل. وتعد الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري ثنائي منفرد للمملكة المتحدة، لجهة التجارة التي تفوق 230 مليار جنيه استرليني (318 مليار دولار)، وبـ20 في المئة من صادرات المملكة المتحدة، كما أصبحت أكبر مصدر منفرد للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2019. وسنسعى إلى زيادة هذا النمو من خلال اتفاق على التجارة الحرة، الأمر الذي سيساعد في تعافينا الاقتصادي من وباء كوفيد-19،

وطموحنا المشترك على الارتقاء ببلدينا، وعبر وضع معيار جديد للصفقات التجارية المستقبلية في التجارة الرقمية، وفي حماية الملكية الفكرية وفي تسريع الجهود في شأن اقتصاد منخفض انبعاثات الكربون. وسنسعى كذلك إلى إقامة تعاون أوثق في التصدي للتمويل غير المشروع.

أما جيراننا وحلفاؤنا الأوروبيون فسيبقون شركاء حيويين لنا. وستظل المملكة المتحدة أكبر مساهم أوروبي منفرد في أمن المنطقة الأوروبية الأطلسية حتى عام 2030. سنعمل مع شركائنا من أجل الدفاع عن قيمنا المشتركة، ومواجهة التهديدات المشتركة، وبناء مرونة في مناطقنا المجاورة. سنحافظ كذلك على العلاقات بين شعوبنا وعلى الروابط الثقافية، ونبحث عن فرص التعاون، ولا سيما في مجال تطوير التكنولوجيا الصديقة للبيئة، والتعافي المستدام من وباء كوفيد-19.

إننا ندرك الدور المهم الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في إرساء السلام والازدهار في أوروبا، وسنجد سبلاً جديدة للعمل معه في مواجهة التحديات المشتركة. وفي هذا الإطار، يوفر "اتفاق التجارة والتعاون" Trade and Cooperation Agreement بيننا منطلقاً لحماية مصالحنا الاقتصادية الأساسية والتعاون عند الضرورة، ويمكننا من اتباع مقاربات اقتصادية وسياسية مختلفة في عدد من المجالات بما يتوافق ومصالحنا.

وفي المقابل، لدينا شراكة أمنية ودفاعية عميقة وطويلة الأمد مع فرنسا، تدعمها معاهدات "لانكستر هاوس" Lancaster House (تعاون في مجالي الدفاع والأمن) وتجسدها "قوة التدخل السريع المشتركة" Combined Joint Expeditionary Force. وسنواصل العمل معاً للتصدي للإرهاب وتهديدات الدولة، والحفاظ على الأمن الدولي. إن إدارة علاقتنا الاقتصادية بروح تعاونية وبناءة، ولا سيما لجهة التعامل مع حدودنا المشتركة في ما يتعلق بالتجارة والأمن، ستكون مهمةً لضمان أن تحافظ العلاقة بشكل عام على إيجابيتها. وننوي في المقابل تعزيز هذه الشراكة والبناء على "معاهدات لانكستر هاوس" في القمة التي تجمع المملكة المتحدة وفرنسا في عام 2021.

تربطنا بألمانيا، الحليفة الأساسية، علاقات اقتصادية عميقة وشراكة متنامية في مجال السياسة الخارجية، كما عضويتنا في "مجموعة الدول الأوروبية الثلاث" E3 Group (تحالف بين بريطانيا وألمانيا وفرنسا في مجال الدبلوماسية والأمن ما بعد "بريكست")، وكذلك العلاقات الثنائية. وسنواصل العمل معاً دفاعاً عن منطقتنا وقيمنا، بما في ذلك من خلال "الإعلان المشترك للسياسة الخارجية" Joint Declaration on Foreign

Policy الذي نأمل في أن نوقعه في عام 2021. وسنسعى إلى تعزيز هذه العلاقة في السنوات المقبلة، ولا سيما التعاون في القضايا المهمة كالتغير المناخي.

تؤكد المملكة المتحدة التزامها الشراكة الثنائية المتينة مع إيرلندا، التي نتمتع من خلالها بـ"منطقة السفر المشتركة" Common Travel Area (ترتيبات تعطي حرية العبور والإقامة الحق في العمل لمواطني البلدين)، ولدينا مسؤولية مشتركة ومصلحة متبادلة أساسية في دعم "اتفاق بلفاست" لعام 1998 بمختلف مندرجاته. وتشمل هذه المندرجات ثلاثة مجالات: الإدراة الداخلية لإيرلندا الشمالية، والتعاون بين الشمال الإيرلندي وجنوبه، والعلاقات بين إيرلندا والمملكة المتحدة. وسنسعى إلى العمل بشكل بناء مع إيرلندا على ضمان تنفيذ اتفاق "الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي" الموقع عام 2019، بطريقة تحمي "اتفاق بلفاست"، وتبقي على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس من عملية السلام، بما في ذلك الازدهار والاستقرار في إيرلندا الشمالية. وسنعمل إضافة إلى ذلك، على تطوير علاقتنا من خلال زيادة الاتصال والنمو المستدام الصديق للبيئة والتعاون الدولي.

سيبقى الشركاء الأوروبيون الآخرون، سواء الذين هم داخل الاتحاد الأوروبي، أو خارجه، أساسيين في نهج المملكة المتحدة. فنحن نتمتع بشراكة وثيقة بشكل خاص مع إيطاليا في الوقت الراهن، نتيجة رئاستنا "مجموعة السبع" و"مجموعة العشرين" و"مؤتمر الأمم المتحدة الـ26 للتغير المناخي" COP26 في عام 2021. أما بولندا فتظل شريكاً بالغ الأهمية في الأمن الأوروبي، ونتشاطر معها تاريخاً عميقاً. ونعمل بالمثل مع شركاء أوروبيين آخرين، بما فيها إسبانيا والبرتغال وهولندا والدانمرك والنرويج والسويد وسويسرا ومع تركيا، على مجموعة مركزة من المصالح، حيث يمكننا إيجاد قضايا مشتركة كالقيم والتجارة الحرة والالتزام عبر الأطلسي. ونعمل كذلك على الصعيد الثنائي، ومن خلال حلف الناتو وقوة المشاة المشتركة، مع جميع حلفائنا، من أجل دعم أهدافنا المشتركة في مواجهة التحديات الدفاعية والأمنية المشتركة. وسنواصل تطوير "النظام الجوي القتالي المستقبلي" Future Combat Air System مع إيطاليا والسويد.

تكن المملكة المتحدة الاحترام لشعب روسيا ولثقافته وتاريخه، لكن إلى حين تحسن العلاقات مع حكومته، سنعمل من منطلق الردع والدفاع على الرد على أي نشاط ضمن مجموعة كاملة من التهديدات الصادرة عن روسيا. ومن خلال حلف الناتو، سنضمن القيام باستجابة غربية موحدة ترتكز على الجمع بين أصولنا العسكرية والدبلوماسية والاستخباراتية لدعم الأمن الجماعي. سنتمسك بالقواعد والمعايير الدولية ونحاسب

روسيا على انتهاكاتها، وسنعمل في هذا المجال مع شركائنا الدوليين، كما حصل بعد اعتداء سالزبوري (تسميم الروسي سيرغي سكريبال وابنته). سندعم أيضاً دولاً أخرى في الجوار الأوروبي الشرقي وخارجه، على تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة تهديدات الدولة، وهذا يشمل أوكرانيا، حيث نواصل بناء قدرات قواتها المسلحة.

ستواصل المملكة المتحدة استثمارها العميق في شراكاتنا مع أستراليا وكندا ونيوزيلندا، التي تستند إلى تاريخ مشترك وقيم وعلاقات بين الأفراد، بما في ذلك العضوية في رابطة دول الكومنولث. ونواصل العمل على المستوى الثنائي مع الدول الثلاث في مجال السياسة الخارجية والأمن والاستخبارات وإنفاذ القانون والدفاع. ونعمل نحن الأربع مع الولايات المتحدة من خلال شراكتنا الفريدة وعالية القيمة في تحالف "العيون الخمس" Five Eyes. وقد عززنا تعاوننا في هذا التحالف ليشمل الاستجابة لوباء كورونا، وسنعمل على تطوير التعاون في مجال السياسات في ما يتعلق بمجموعة من القضايا. وسنسعى بموجب سياستنا التجارية المستقلة إلى عقد اتفاقات تجارة حرة مفصلة مع كل شريك.

تشكل المملكة المتحدة إحدى الدول الـ54 الأعضاء في الكومنولث، وهي رابطة دولية تطوعية تقدر قيم السيادة الديمقراطية، وتمثل نحو مليارين و400 مليون شخص، 60 في المئة منهم هم ما دون سن الثلاثين. ويعد الكومنولث مؤسسةً مهمةً في دعم نظام دولي مفتوح ومرن، يجمع دولاً ذات مصلحة وطنية في تعزيز الديمقراطية والحفاظ على الحريات الفردية، ودفع التنمية المستدامة، وتمكين التجارة عبر الحدود في مجال السلع والخدمات التي تدعم النمو الاقتصادي.

تعتزم المملكة المتحدة العمل خلال العقد المقبل من الزمن، تعميق مشاركتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ (راجع القسم التالي)، بغية تأسيس حضور أوسع وأكثر ثباتاً فيها من أي دولة أوروبية أخرى. فهذه المنطقة تُعد حيويةً لاقتصادنا وأمننا، وهي نقطة محورية في التفاوض على القوانين والقواعد والمعايير الدولية، ومن المتوقع أن تسهم بدور أكبر في تعزيز ازدهار المملكة المتحدة خلال العقد المقبل. وتُعتبر اليابان أحد أقرب شركائنا الاستراتيجيين، لا سيما في مجال الأمن، ونحن ملتزمون تعميق هذه الشراكة. سنتطلع أيضاً إلى تعزيز علاقاتنا مع كوريا الجنوبية والقوى الإقليمية الأخرى مثل إندونيسيا وفييتنام وماليزيا وسنغافورة. وسنظل الشريك غير الإقليمي الأكثر التزاماً بمسألة نزع كوريا الشمالية سلاحها النووي تحت طائلة فرض عقوبات عليها. وفي المقابل، تربطنا علاقات تاريخية وثيقة مع باكستان، وسنواصل تطوير

علاقة قوية وحديثة معها تركز على الأمن والاستقرار والازدهار. وسنواصل دعم الاستقرار في أفغانستان، كجزء من تحالف أوسع.

تتميز العلاقة بين المملكة المتحدة والهند بروابط قوية ووثيقة، لكننا سنسعى خلال السنوات العشر المقبلة، إلى زيادة جذرية في تعاوننا ضمن النطاق الكامل لمصالحنا المشتركة. فالهند – باعتبارها الديمقراطية الأكبر في العالم – تُعد جهةً فاعلة على المستوى الدولي وتكتسب أهميةً متزايدة. وبما أن البلدين عضوان في رابطة الكومنولث، تربطنا علاقات ثقافية قوية يعززها وجود 1.5 مليون بريطاني من أصل هندي، إضافة إلى التعاون الواسع الذي يتمتع به البلدان في قطاع التعليم. أما التجارة بين المملكة المتحدة والهند فقد ارتفعت بأكثر من الضعف في الفترة الممتدة ما بين عامي 2007 و 2019، كما أن علاقتنا الاستثمارية تسهم في دعم أكثر من نصف مليون وظيفة في اقتصاد كل من البلدين، فيما تُعد المملكة المتحدة ثاني أكبر شريك للهند في مجال البحوث. إضافة إلى ذلك، إن قدرتنا على إبرام صفقات تجارية خاصة من شأنها أن تعزز تنمية علاقتنا الاقتصادية أكثر، بما فيها زيادة تدفقات الاستثمار الثنائي.

تتمحور رؤيتنا حول إعادة تنشيط عجلة التجارة والاستثمار لتكون مرتكزة على العلوم والتكنولوجيا، والعمل على الارتقاء بها إلى مستوى أعلى في المملكة المتحدة والهند على حد سواء، والتركيز أيضاً على تعزيز التعاون الدفاعي الذي من شأنه أن يعزز الأمان والاستقرار في منطقة المحيط الهندي، وذلك من خلال متابعة حوارات الدفاع الوزارية نصف السنوية الراهنة. ونتطلع في المقابل إلى تضافر الجهود بين القيادات في كل من المملكة المتحدة والهند في مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والطاقة النظيفة والصحة العالمية. وسنخطو خطوة كبيرة نحو تحقيق هذه الرؤية في عام 2021 عندما نطلق مشروعنا لـ"الشراكة التجارية المعززة" *Enhanced Trade Partnership* مع الهند ليشكل خريطة طريق لصفقة تجارية شاملة مرتقبة. وسيتم تدعيم هذه العلاقة من خلال شبكتنا الدبلوماسية التي تُعد الأكبر في العالم على مستوى دولة واحدة، مع وجود أكثر من 800 موظف موزعين على 11 مركزاً دبلوماسياً.

تُعد مكانة الصين المتنامية على المستوى الدولي إلى حد كبير، أبرز عامل جيوسياسي في العالم اليوم، مع ما يترتب عن ذلك من تداعيات كبيرة على القيم والمصالح البريطانية، وعلى بنية النظام الدولي وشكله. لكن حقيقة أن الصين تقوم على نظام استبدادي يتباين عن القيم التي نعتمدها، إنما يشكل تحديات بالنسبة إلى المملكة المتحدة وحلفائنا على حد سواء. لكن الصين ستسهم في النمو العالمي أكثر من أي دولة أخرى في

العقد المقبل، مع تحقيق منافع للاقتصاد العالمي. وفيما تستفيد كل من الصين والمملكة المتحدة من العلاقات الثنائية لتعزيز الاستثمار والتبادل التجاري، إلا أن الأولى تشكل في المقابل أكبر تهديد مصدره دولة، للأمن الاقتصادي البريطاني.

انطلاقاً من ذلك، ستكون هناك حاجة إلى وضع إطار دبلوماسي قوي لهذه العلاقة، يسمح لنا بإدارة الخلافات والدفاع عن قيمنا والحفاظ على مساحة من التعاون تلتقي فيها مصالحنا. وتُعد الصين بشكل متزايد شريكاً مهماً في مواجهة التحديات العالمية مثل الجاهزية في مواجهة الأوبئة والتنوع البيولوجي وتغير المناخ. من جانبنا، سنواصل السعي نحو إقامة علاقة اقتصادية إيجابية، بما في ذلك تعزيز روابطنا التجارية وجذب المزيد من الاستثمارات الصينية إلى المملكة المتحدة. وفي الوقت نفسه، سنعمل على زيادة حماية "البنى التحتية القومية الحيوية" *CNI* والمؤسسات والتكنولوجيا الحساسة لدينا، وتعزيز مرونة سلاسل التوريد الحيوية الخاصة بنا، لتعزيز الثقة في علاقات التعاون بيننا. وفي المقابل، لن نتردد في الدفاع عن قيمنا ومصالحنا حيثما تكون مهددة، أو عندما ترتكب الصين انتهاكات للاتفاقات القائمة. وكانت قد ردت المملكة المتحدة على تصرفات الصين في هونغ كونغ من خلال إنشاء مسار جديد لهجرة المواطنين البريطانيين (في الخارج) وأفراد أسرهم المخولين لذلك ممن يتولون إعالتهم. وردت أيضاً على انتهاكات الصين لحقوق الإنسان في شينجيانغ، من خلال اعتماد مجموعة من التدابير للحؤول دون ضلوع أو تواطؤ منظمات بريطانية في عمليات مشبوهة أو الاستفادة منها.

تُعد أفريقيا القارة الأكثر تنوعاً في العالم مع وجود اتجاهات متقابلة كبيرة لديها. سنعقد شراكةً مع "الاتحاد الأفريقي" في شأن المناخ والتنوع البيولوجي، والأمن الصحي العالمي، والتجارة الحرة، وإدارة الأزمات، ومنع النزاعات والوساطة، وفي ما يتعلق بتطبيق جدول أعمال "المرأة والسلام والأمن" *Women, Peace and Security*، وتعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان. وسنقوم بعد نجاح "قمة الاستثمار الأفريقي" التي عُقدت في عام 2020، بتنشيط المشاركة الاقتصادية للمملكة المتحدة مع أفريقيا، وتعميق الشراكات المتبادلة وتطويرها، والعمل معاً لبناء اقتصادات مرنة ومنتجة ومجتمعات منفتحة، إضافةً إلى تحسين التنمية والاستثمار وعروض التمويل، والسعي إلى مزيد من المعالجات الإنسانية الفعالة، وزيادة المرونة المناخية والحد من التهديدات الأمنية.

سنعمل في المقابل، في شراكة مع جنوب أفريقيا ونيجيريا وكينيا وإثيوبيا وغانا على وجه الخصوص، على تعزيز أهدافنا المشتركة في الازدهار وقيمنا الديمقراطية ومصالحنا الأمنية. وتُعد جنوب أفريقيا ونيجيريا قوتين إقليميتين تحظيان بامتداد عالمي من خلال المنتديات الدولية التي نتشارك معها قيماً مشتركة ومصالح تجارية وتنموية: وتمثل الدولتان معاً 46 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و60 في المئة من العلاقات التجارية مع المملكة المتحدة.

تتشاطر المملكة المتحدة مع إثيوبيا وكينيا مخاوف أمنية كبيرة وأخرى في مجال مكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي. سنعمل على استثمار أكبر في الاستقرار الإقليمي، وسندفع في اتجاه تعاون دفاعي أوثق مع كينيا وإثيوبيا إذا سمح الوضع هناك. سنلتزم اتفاق "الشراكة الاستراتيجية بين المملكة المتحدة وكينيا" *UK–Kenya Strategic Partnership*، بناءً على علاقتنا التاريخية العميقة.

ستواصل المملكة المتحدة جهودها لحل الصراعات وتحقيق الاستقرار في الصومال والسودان، والعمل على ضمان حرية الملاحة في خليج عدن، والحفاظ على الأمن البحري في المحيط الهندي. إضافة إلى ذلك، ستستمر في مساندتها عمليات حفظ السلام الأممية والأفريقية – بما في ذلك من خلال زيادة الالتزام بدعم "بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال" (أميسوم) *AMISOM* – للتصدي للهموم الأمنية المشتركة وحماية أكثر الفئات ضعفاً. وقد أرسلنا قوات بريطانية إلى "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي" (*MINUSMA*)، كما قدمنا التدريب للقوات الأفريقية المشاركة في بعثات الأمم المتحدة.

تتمتع المملكة المتحدة بعلاقات ثنائية تاريخية قوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا– على غرار علاقاتها مع الأردن وسلطنة عمان– التي تُعد حيوية لازدهار المملكة المتحدة وأمنها. سنسعى إلى تعميق هذه الروابط لنصبح أحد الشركاء الأساسيين في مجال التجارة والاستثمار على مستوى المنطقة، وتعزيز أهدافنا المناخية. وسنقوم باقتراح نهج أمني أكثر تكاملاً لحماية مصالحنا، والتصدي للعوامل المسببة للإرهاب، والعمل مع شركائنا على تعزيز وتحديث منظومتهم وإمكاناتهم الأمنية لضمان الاستقرار الدائم في المنطقة. وستواصل قواتنا المسلحة الإسهام في التحالف العالمي ضد "داعش" في العراق وسوريا. وسنبني أيضاً على شراكاتنا الأمنية الوثيقة، بما في ذلك مع دولة إسرائيل والمملكة العربية السعودية، من أجل حماية مصالحنا في المنطقة بشكل أفضل.

وسنعمل على تعزيز المرونة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بشكل أكبر، بما في ذلك في بلدان رئيسية مثل مصر. سنتعاون مع شركائنا على بناء مجتمعات أكثر انفتاحاً وشمولية ومرونة، لا سيما مناصرة ودعم مشاركة المرأة وتعليم الفتيات. وسنسعى إلى زيادة التعاون مع شركائنا الخليجيين في مجال التجارة والاستثمار، لدعم جدول تنمية الأعمال الخاص بالمملكة المتحدة. إضافة إلى ذلك، سنشجع على التعاون في مجالات مثل علوم الحياة والتكنولوجيا الخضراء مع المملكة العربية السعودية والإمارات وإسرائيل، فيما سندعم المساعي إلى تحقيق النمو المستدام ومواجهة تغير المناخ في كل من العراق والمغرب. في سياق مواز، سنزيد من تعاوننا مع شريكنا الوثيق دولة الإمارات العربية المتحدة، في مواجهة التدفقات المالية العالمية غير المشروعة.

وتتصدر الأولويات أن نواصل العمل مع الشركاء في شأن تجديد جهودنا الدبلوماسية للحؤول دون تطوير إيران سلاحاً نووياً، ومحاسبتها على أي أنشطة تحاول من خلالها زعزعة الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك السعي إلى تحقيق تقارب إقليمي. وفي منحى متصل، ستواصل المملكة المتحدة العمل على التوصل إلى حلول سياسية دائمة في اليمن وليبيا. ونعتزم أيضاً معالجة التبعات الإنسانية والاقتصادية والإقليمية التي تسبب بها الصراع في سوريا، في موازاة السعي إلى إيجاد حل سياسي دائم، بما في ذلك تقديم الدعم اللازم للأردن ولبنان.

وفي ما يتعلق بأميركا اللاتينية والبحر الكاريبي، ستحرص المملكة المتحدة على تعزيز جهودها لبناء مجموعة قوية من الشراكات المبنية على القيم الديمقراطية المشتركة، وتحقيق نمو شامل ومرن، ودعم التجارة الحرة، وحماية المصالح المشتركة في التصدي للجرائم الخطيرة والمنظمة والفساد. وفيما يوجد في هذه المنطقة ما لا يقل عن 23 في المئة من الغابات الاستوائية في العالم، و30 في المئة من الاحتياطات العالمية من المياه العذبة، و25 في المئة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، فإنها تُعد بالتالي شريكاً حيوياً في معالجة تغير المناخ وإعادة إحياء التنوع البيولوجي.

سنحرص في المقابل على تعميق علاقاتنا مع البرازيل والمكسيك، وتعزيز اتفاقات الشراكة في مجالات التجارة، والابتكار، والمناخ، والأمن، والتنمية، إلى جانب العمل مع الأرجنتين وتشيلي وكولومبيا لدعم مصالحنا المتبادلة. سنستمر أيضاً في الدفاع عن سيادة المملكة المتحدة على جزر فوكلاند وجورجيا الجنوبية

وجزر ساندويتش الجنوبية، وضمان حماية مصالح 3500 شخص يعيشون هناك، وذلك من منطلق حق هؤلاء في تقرير المصير.

بحلول عام 2021، سيكون قد مضى على "معاهدة أنتاركتيكا" 60 عاماً. وكانت المملكة المتحدة أولى الدول الموقعة على المعاهدة التي تحمي القارة القطبية الجنوبية باعتبارها قارةً للتعاون العلمي السلمي. ومن خلال استخدامنا لسفينة الأبحاث القطبية الحديثة *RRS Sir David Attenborough*، وعبر تعزيز استثمارنا في محطاتنا وقدراتنا العلمية في أنتاركتيكا [القطب الجنوبي]، سنواصل دعم وتعزيز "نظام معاهدة أنتاركتيكا" والحفاظ على ريادتنا في درس الآثار العالمية لتغير المناخ في القارة القطبية الجنوبية.

تُعد المملكة المتحدة أقرب دولة مجاورة لمنطقة القطب الشمالي. من هنا، سنسهم من خلال دورنا عضواً مراقباً في مجلس القطب الشمالي، في الحفاظ على مكانة المنطقة وجهةً تتسم بالتعاون العالي والتوتر المنخفض. وسنحافظ أيضاً على إسهاماتنا الكبيرة في علوم القطب الشمالي، إضافةً إلى التركيز على فهم العواقب المترتبة عن تغير المناخ. ونحن ملتزمون العمل مع شركائنا على ضمان إخضاع فرص الوصول المتعاظم إلى المنطقة ومواردها لرقابة تضمن إدارتها بشكل آمن ومستدام ومسؤول.

الانعطاف نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ: إطار عمل

منطقة المحيطين الهندي والهادئ بالغة الأهمية بالنسبة إلى المملكة المتحدة: فهي حيوية لاقتصادنا وأمننا وطموحنا العالمي إلى دعم المجتمعات المفتوحة. وفيما يعيش في مختلف دول تلك المنطقة ما لا يقل عن 1.7 مليون مواطن بريطاني، تواصل علاقاتنا التجارية معها النمو بشكل مضطرد. ومن المنتظر أن تمتحن هذه المنطقة في العقود المقبلة عدداً من التحديات العالمية الأكثر إلحاحاً، بدءاً من مسائل المناخ مروراً بالتنوع البيولوجي وصولاً إلى الأمن البحري والمنافسة الجيوسياسية المرتبطة بصوغ النظم والمعايير.

تتمحور حاجة المملكة المتحدة إلى الانخراط بشكل أعمق في منطقة المحيطين حول الآتي:

- من أجل الفرص الاقتصادية – تعد منطقة المحيطين الهندي والهادئ محركاً للنمو في العالم: ففيها يعيش نحو نصف سكان العالم، وتشكل نحو 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وتصنف من بين الاقتصادات الأسرع نمواً، وتأتي في مقدم الترتيبات التجارية العالمية الجديدة، فهي تقود الابتكارات والمعايير الرقمية والتكنولوجية وتعمل على بنائها، وتستثمر بقوة في مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الصديقة للبيئة، ما يجعلها حيوية لأهدافنا الاستثمارية وعلى مستوى سلاسل التوريد المرنة. أما حصة منطقة المحيطين الهندي والهادئ من التجارة العالمية البريطانية، فتبلغ 17.5 في المئة، و10 في المئة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسنعمل على زيادة ذلك، بما فيه من خلال اتفاقات التجارة الجديدة والحوارات والشراكات الأعمق في مجالات العلوم والتكنولوجيا والبيانات.

- من أجل أمننا – فالمنطقة تقع في وسط المنافسة الجيوسياسية المتنامية المقترنة بعدد من المسائل المحمومة المحتملة: النزاعات الإقليمية المعلقة من غير حل، الانتشار النووي والحسابات الخطأ ذات الصلة، تغير المناخ والتهديدات غير الصادرة عن الدول كالإرهاب أو الجرائم الخطرة والمنظمة. وتقف المنطقة على تماس مع التحديات الأمنية الجديدة، بما فيها على مستوى الفضاء الإلكتروني. ويعتمد جزء كبير من تجارة المملكة المتحدة مع آسيا على قطاع النقل الذي يمر عبر مجموعة من المضايق بين المحيطين الهندي والهادئ. لذا، يعد الحفاظ على حرية الملاحة فيها أمراً حيوياً للمصالح الوطنية للمملكة المتحدة. بدأنا العمل عن كثب مع الشركاء الإقليميين هناك، وسنبذل المزيد

من الجهد من خلال المشاركة المستمرة من جانب قواتنا المسلحة وبناء قدراتنا الأمنية على نطاق أوسع.

- من أجل قيمنا – علينا تعميق شراكاتنا مع دول المنطقة وتوسيعها، بهدف تعزيز المجتمعات المفتوحة، ودعم القواعد والمعايير الدولية التي تؤيد التجارة الحرة والأمن والاستقرار. ما زلنا ملتزمين التنمية في منطقة تضم نحو ثلث أفقر سكان العالم. سنتعاون تعاوناً وثيقاً في شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف مع شركاء يشاركوننا الموقف نفسه من مسائل عالمية بما فيها الأولويات الدولية كتعليم الفتيات ومعالجة تغير المناخ.

هدفنا: أن نكون الشريك الأوروبي الذي يتمتع بأوسع حضور في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأكثره تكاملاً– والذي يلتزم شراكات أكثر متانة وعمقاً على المدى الطويل، وكذلك على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف.

دورنا: سنتولى القيادة حيثما نجد أننا أفضل المخولين للقيام بذلك، وسنشارك الآخرين وندعمهم وفق الضرورة من أجل تحقيق أهدافنا. وسيشمل ذلك الحفاظ على الشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف ودعمها في المنطقة، مثل "إجراءات الدفاع للقوى الخمس" *Five Power Defence Arrangements (FPDA)* (تعاون أستراليا وماليزيا ونيوزيلندا وسنغافورة والمملكة المتحدة في الرد على أي تهديد مسلح)، والعمل مع منظمات مثل "رابطة دول جنوب شرق آسيا" (آسيان) *ASEAN* و"منتدى جزر المحيط الهادئ" *Pacific Island Forum*. سنبحث في المقابل عن طرق للعمل بشكل أوثق في تلك المنطقة مع الشركاء الأوروبيين، بمن فيهم فرنسا وألمانيا. سنكون شريكاً تجارياً منفتحاً وليبرالياً، ونقدم بصدقية ونزاهة على إجراء أعمال تجارية، ونعمل على الاستفادة من خبراتنا العميقة ومشاركاتنا في القضايا المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين.

إجراءاتنا: طموحنا هذا سيتحقق من خلال إقامة مشاركات مع حكومات المنطقة بحسب الأولوية، تركز على تسعة مجالات:

- إبرام اتفاقات تجارية ثنائية جديدة مع كل من أستراليا ونيوزيلندا والمضي في تنفيذها، والاتفاق على شراكة تجارية معززة مع الهند تشكل نقطة انطلاق نحو إبرام صفقة تجارية شاملة، إضافةً إلى

خوض حوارات وإجراء مراجعات تجارية جديدة مع الشركاء في مختلف أنحاء منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

- الانضمام إلى "اتفاق الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ" *Comprehensive and Progressive Agreement for Trans-Pacific Partnership* لضمان زيادة فرص التجارة والاستثمار، وتنويع روابطنا التجارية وسلاسل التوريد، وتبني التجارة المفتوحة ومبدأ التكامل.

- تعزيز مرونة سلاسل التوريد للسلع الأساسية والمواد الخام ، بما فيها الإمدادات الطبية.

- أن تصبح المملكة المتحدة "شريك حوار مع رابطة دول جنوب شرق آسيا"، للعمل معاً على مواجهة التحديات العالمية، ودعم الدور المركزي لرابطة "آسيان" في الاستقرار والازدهار الإقليمي وتعزيز التنمية المستدامة في جنوب شرق آسيا.

- تعزيز التعاون في مجالي الدفاع والأمن، بما في ذلك الأمن البحري، وزيادة الاعتماد على قواعدنا العسكرية في الخارج والمساهمة الراهنة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتعزيز مشاركتنا وممارستنا مع شركائنا في "إجراءات الدفاع للقوى الخمس" *FPDA*، وزيادة مستوى مشاركتنا في التجمعات الأمنية الإقليمية.

- التعاون في الأمن السيبراني وبناء قدرات في هذا المجال.

- معالجة تغير المناخ، عبر اللجوء إلى تكييف الأنشطة [المضرة بالبيئة] والتخفيف من الآثار البيئية لدعم الانتقال إلى نمو صديق للبيئة ومرن ومستدام في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ويكون ذلك من خلال التأثير على مصادر الانبعاث الرئيسة والمتنامية والبلدان الأكثر هشاشة [أمام تبعات التغير المناخي] والوثيقة الصلة باستراتيجيتنا الأوسع في "مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرون لتغير المناخ" *COP26*.

- تسخير دورنا القيادي في خدمة أجندة ترفع لواء الخير العام، وتعزيز المجتمعات المفتوحة وحماية السلع الحيوية من طريق الحؤول دون النزاعات، وبسط سيادة قوية للقانون، واحترام حقوق الإنسان

وحريات الإعلام، وتعليم الفتيات، والإغاثة الإنسانية. وسنواصل في المقابل تعميق الروابط بين الشعوب ومن ضمن هذه المساعي المواسم الثقافية الثنائية مع اليابان وأستراليا والهند.

- استخدام مساعداتنا الإنمائية الرسمية على نحو أكثر استراتيجية لدعم كثير من تلك الأهداف. وفي هذا الإطار سنواصل دعم البلدان الشريكة في المنطقة على مواجهة الفقر المدقع، وحيث يمكن للدول أن تمول تنميتها، سننتقل تدريجياً من تقديم المنح إلى توفير الخبرة البريطانية ورأس المال القابل للاسترجاع، لمواجهة التحديات الإقليمية من أجل مصلحتنا المشتركة. وسيشمل ذلك دعم البنية التحتية عالية الجودة.

يشكل تعميق التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا مع الشركاء في مختلف أنحاء المنطقة، عنصراً أساسياً بالنسبة إلى شراكتنا الشاملة مع منطقة المحيطين الهندي والهادئ، الأمر الذي يعزز نجاحنا المستقبلي في جميع هذه المجالات.

حضورنا: قامت المملكة المتحدة حتى الآن بالاستثمار إلى حد كبير في هذه المنطقة من خلال شبكة من 52 مركزاً، افتتح أربعة منها منذ عام 2018. وجرى في عام 2020 تعيين مدير عام جديد لـ"مكتب الخارجية والكومنولث والتنمية" البريطاني، يكون مسؤولاً عن منطقة المحيطين الهندي والهادئ، كما كان عين في عام 2019 سفير مخصص لـ"رابطة دول جنوب شرق آسيا". ونعتمد منذ عام 2018، مفوضين تجاريين إقليميين يتخذون من سنغافورة ومومباي وشنغهاي مقراً لهم. وقد عقدنا خلال عام 2020، اتفاقات تجارية جديدة مع اليابان وسنغافورة وفيتنام. ونملك انتشاراً بحرياً طويل الأمد في منطقة الخليج والمحيط الهندي من خلال "عملية كيبيون" *Operation Kipion* (مرابطة بحرية طويلة الأمد لتعزيز السلام والاستقرار). وفي عام 2019، شهدت الجولات الملاحية والدبلوماسية الدفاعية نمواً عبر منطقة المحيطين الهندي والهادئ الأوسع.

3. تعزيز الأمن والدفاع في الداخل والخارج

1. لا يمكن للمملكة المتحدة الاستفادة القصوى من انفتاحنا إلا إذا كنا أقوياء وآمنين في ديارنا– بما يضمن عيش مواطنينا في مأمن من الأذى، مع حماية ديمقراطيتنا واقتصادنا والبنية التحتية الوطنية الحيوية التي تعتمد عليها الحياة اليومية. ويُعتبر الأمن حيوياً أيضاً لنظام دولي، حيث يمكن أن تزدهر المجتمعات والاقتصادات المنفتحة مثل المملكة المتحدة وتتعاون في السعي لتحقيق أهداف مشتركة، بعيداً عن الإكراه والتدخل.

2. سنتخذ نهجاً أكثر قوة استجابة لتدهور البيئة الأمنية العالمية، والتكيف مع المنافسة المنهجية ومجموعة أوسع من التهديدات الصادرة من الدول وغير الدول [كيانات ليست بدول] والتي تعززها التكنولوجيا. وفي سبيل القيام بذلك، علينا تحسين قدرتنا على اكتشاف وتعطيل التهديدات التي نواجهها في العالم المادي وفي الفضاء الإلكتروني، وصدها وردعها. وقد تكون هذه التهديدات صادرة من دول، سواء فاقت العتبة التقليدية للحرب أم لم تتجاوزها، أو التحديات الأمنية العابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والخطيرة، أو مزيجاً من هذه. وسنبين أننا قادرون ومستعدون للرد حين استهداف مواطنينا ومصالحنا، بما في ذلك بالقوة إذا لزم الأمر.

3. على نحو مماثل، علينا أن ندرك أنه لا يمكننا تعطيل أو ردع كل تهديد في عالمنا الأكثر ترابطاً حيث تتزايد صعوبة التمييز بين الأمن المحلي والأمن الدولي. لذا، علينا أن نصعب أكثر على الجهات الفاعلة الخبيثة– الحكومية وغير الحكومية على حد سواء– تحقيق نتائجها المرجوة، ونجعل ذلك أكثر تكلفة بالنسبة لها. وسيشمل هذا تقليل مكامن الضعف لدينا وتحسين قدرتنا على الصمود في مواجهة التهديدات المستمرة. ويجب علينا أيضاً الحد من فرصة الآخرين في استغلال الصراع وعدم الاستقرار لتحقيق مكاسبهم الخاصة، وتعزيز الحوكمة والبنية الدولية التي تساعد في الحفاظ على السلام.

4. سيكون التعاون مع الحلفاء والشركاء الذين يشاطروننا المبادئ نفسها أساسياً في هذا الجهد. وبصفتنا واحدة من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، تقع على عاتقنا مسؤولية المساهمة في الأمن الدولي. وباعتبارنا قوة أوروبية ذات امتداد عالمي، فإننا في موقع جيد يمكننا من القيام بذلك، من خلال نهج أمني واسع ومتكامل يعالج مجموعة من التحديات التي تواجه أمننا وازدهارنا المشترك.

وسنعمل على تكييف وجودنا ودعمنا بحسب كل دولة ومنطقة، وسنستمر في تركيز جهودنا الأمنية بشكل أساسي على المنطقة الأوروبية الأطلسية وتقديم الدعم في أفريقيا– لا سيما في شرق أفريقيا ولشركاء مهمين في غرب أفريقيا مثل نيجيريا، وفي الشرق الأوسط. كما سنركز بشكل أكبر من ذي قبل على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مما يعكس أهميتها في مواجهة العديد من التحديات العالمية الأكثر إلحاحاً في العقد المقبل، مثل الأمن البحري والمنافسة المرتبطة بالقوانين والقواعد والأعراف.

5. هدفنا الأول هو مواجهة التهديدات الصادرة من الدول داخل وطننا وخارجه. في هذا الصدد، ينبغي علينا تحسين قدرتنا– وقدرة حلفائنا وشركائنا– في اكتشاف وفهم وتحديد مصدر مجموعة من التهديدات التي نواجهها والصادرة من دول أخرى والتصدي لها. ويشمل هذا تقاسم المخاطر وتجميع القدرات من خلال الأمن الجماعي، واستخدام قواتنا المسلحة للتعطيل والردع من خلال الاشتباك المستمر في الخارج، وبناء قدرتنا الجماعية لمواجهة التهديدات الصادرة من دول في العالم المادي وفي الفضاء الإلكتروني.

6. هدفنا الثاني هو مواجهة الصراعات والاضطرابات. وسنسعى إلى معالجة دوافعهما طويلة الأمد والحيلولة دون وقوع الصراع وحدته، والحد من فرص الدول والجهات الفاعلة غير التابعة للدول لإعادة رسم موازين القوى وتقويض الأمن الدولي.

7. هدفنا الثالث هو تعزيز الأمن الداخلي للمملكة المتحدة من خلال مجابهة التحديات الأمنية العابرة للحدود الوطنية، ومعالجة مجموعة من التهديدات المتداخلة بشكل متزايد لأمننا في الداخل والخارج. وتشمل هذه التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة والخطيرة، وانتشار القدرات الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة.

3.1 مواجهة تهديدات الدول: الدفاع والتعطيل والردع

8. تتزايد تهديدات الدول ضد المملكة المتحدة وحلفائها وتتنوع مع اشتداد المنافسة المنهجية والبنيوية. ولقد أصبحت الدول حازمة بشكل متزايد في كيفية تحقيق أهدافها الخاصة وفي استعدادها لتقويض أهدافنا. وفي حين أن أفعالها لا ترقى غالباً إلى مستوى الصراع المفتوح، إلا أن بإمكانها التهديد والتدخل في أمننا واقتصادنا الحر والمفتوح وتهديد الديمقراطية والتماسك الاجتماعي، ما ينطوي على مخاطر التصعيد والانزلاق إلى الحرب. وتستمر التهديدات الصادرة عن الدول وتتخذ أشكالاً متعددة، بما في ذلك التجسس

والتدخل السياسي والتخريب والاغتيال والتسميم والتدخل الانتخابي والتضليل الإعلامي والدعاية والعمليات السيبرانية وسرقة الملكية الفكرية. ويمكن أيضاً اللجوء إلى أدوات الإكراه والتدخل من طريق الجمع بين أساليب "هجينة" وأساليب القوة الخشنة [النارية] التقليدية.

9. يعتبر التنافس بين القوى العظمى فيما بينها وانتهازية دول مثل روسيا وإيران وكوريا الشمالية من العوامل الرئيسة في تدهور البيئة الأمنية وإضعاف النظام الدولي. لكن ديناميكيات المنافسة المنهجية باتت أكثر تعقيداً وتواجه المملكة المتحدة تهديدات من مجموعة أوسع من الدول. وتشارك الجهات الفاعلة غير التابعة للدول أيضاً في هذا التنافس، وغالباً ما تستخدم الأساليب نفسها، مثل الهجمات الإلكترونية والتضليل الإعلامي لاستهداف مواطنينا واستغلال انفتاحنا لتحقيق مكاسبها الخاصة. وتعمل الدول بشكل متزايد مع الجهات الفاعلة غير الحكومية لتحقيق أهدافها، بما في ذلك استخدامها كوكلاء في النزاعات. وهذا يمنح الدول القدرة على الإنكار ويمنع التمييز بين تهديدات الدولة وأنواع أخرى من التهديدات الأمنية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والخطيرة.

10. على المملكة المتحدة أن تطور قدرتها على اكتشاف وفهم وتحديد والرد على مصدر العدوان الناجم عن مجموعة من التهديدات الصادرة من الدول سواء في المجال المادي أو في الفضاء الإلكتروني، وسواء كانت ذات طبيعة عسكرية أو غير عسكرية. كما يجب أن نعمل مع حلفائنا وشركائنا من أصحاب المبادئ والمصالح نفسها من أجل توحيد الخطوات، حتى نكون معاً أكثر قدرة على الصمود وردنا الجماعي أكبر من جزء منفرد على حدة. وسيمكننا ذلك من إدارة التصعيد، من خلال الرد في المجال وفي الوقت الذي نختاره. كما سيعزز ذلك المجتمعات والاقتصادات المنفتحة والأمن الدولي والنظام الدولي.

11. هذا يعني أن الرد على تهديدات الدول لم يعد يمكن اعتباره أجندة ضيقة في "الأمن القومي" أو "الدفاع". يجب أن نجمع في استجابة متكاملة، عناصرَ عملنا عبر هذا الإطار الاستراتيجي في الداخل والخارج وجميع الأدوات المتاحة للحكومة.

3.1.1 الدفاع عن المملكة المتحدة وعن شعبنا في الداخل والخارج

12. إن المسؤولية الأولى للحكومة هي الدفاع عن المملكة المتحدة ومواطنيها. وهذا يشمل مسؤوليتنا في ضمان أمن 14 إقليماً في ما وراء البحار وملحقات التاج البريطاني في بيليويك جيرسي وبيليويك غيرنسي وجزيرة مان. كما لدينا مسؤوليات تجاه خمسة ملايين بريطاني يعيشون خارج المملكة المتحدة، وتجاه المواطنين البريطانيين أثناء زياراتهم إلى الخارج. وفي إطار الوفاء بهذه المسؤوليات، تتمثل أولويتنا في اتخاذ الإجراءات التالية:

- تأمين الأراضي البريطانية ضد التوغلات المادية [غير الرقمية]. وستظل البحرية الملكية البريطانية نشطة في المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة، بما في ذلك من طريق الاستثمار في قدرات جديدة لحماية البنية التحتية لكابلات الاتصالات تحت سطح البحر. وستواصل القوات الجوية الملكية توفير قوة رصد لإطلاق رد الفعل السريع على مدار 24 ساعة للدفاع عن المجال الجوي للمملكة المتحدة، وستقوم طائرات الدوريات البحرية الجديدة من طراز "بوسايدون" بدوريات في شمال الأطلسي من قاعدتها في راف لوسيموث في اسكتلندا.

- دعم أقاليم ما وراء البحار وملحقات التاج البريطاني في الردع والدفاع ضد التهديدات الصادرة من الدول ومن الجهات غير التابعة للدول. كما ستواصل القوات المسلحة ردع وتحدي عمليات التوغل في المياه الإقليمية لجبل طارق البريطانية. وسيضمن الاستثمار الكبير في مناطق القاعدة السيادية في قبرص قدرتنا على المساهمة مع حلفائنا في أمن شرق البحر الأبيض المتوسط. كما ستحتفظ القوات المسلحة بوجود دائم في جزر فوكلاند وجزيرة أسنسيون وإقليم المحيط الهندي البريطاني؛ ومرابطة بحرية دائمة في المحيط الأطلسي ومنطقة البحر الكاريبي، مما يساهم في عمليات مكافحة الاتجار وتقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة من الكوارث خلال موسم الأعاصير السنوي. وسنعمل على تعزيز حق تقرير المصير لشعوب أقاليم ما وراء البحار وسنواصل الدفاع عن ملحقات التاج البريطاني الثلاث وتمثيلها دولياً. وسوف نحافظ على التزامات المملكة المتحدة في معاهدة أنتاركتيكا، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بإقليم أنتاركتيكا البريطاني [المقاطعة البريطانية في القطب الجنوبي].

- تعزيز الدعم والمساعدة المتاحين لمواطني المملكة المتحدة في الخارج، وتقديم مجموعة واسعة من الخدمات الرقمية للمساعدة القنصلية. وستبقى القوات المسلحة على استعداد لإجلاء بريطانيين محاصرين في أحداث خارجية عند الحاجة.

3.1.2 الدفاع والردع من خلال الأمن الجماعي

13. تعد شبكة التحالفات والشراكات العسكرية البريطانية محور قدرتنا على الدفاع وردع الدول المعادية. كما تعد تعبيراً قوياً على الالتزام الجماعي بالترابط الطوعي بين الدول ذات السيادة والاستعداد لتقاسم عبء الحفاظ على نظام دولي منفتح.

14. يعتبر حلف شمال الأطلسي ركيزة الأمن الجماعي في المنطقة الأوروبية الأطلسية، حيث يظل التزامنا بالبند 5 من معاهدة الشمال الأطلسي [بند الدفاع المشترك] أقوى رادع في حوزتنا. ففي عصر يشهد تطورات متسارعة في التكنولوجيا والعقيدة، يجب أن يكون الحلف مجهزاً للتعامل مع مجموعة كاملة من التهديدات المحتملة. وتشمل هذه التهديدات الأسلحة الهجومية الدقيقة بعيدة المدى والأسلحة السيبرانية والأسلحة التي تهدف إلى إضعاف البنية التحتية الفضائية. كما تشمل النشاط الخبيث الذي يرمي إلى امتحان الحد الفاصل بين السلام والحرب، بما في ذلك عزيمتنا على الرد. وتمثل روسيا التهديد الأكبر في المنطقة، وسنعمل مع حلفاء الناتو لضمان رد فعل غربي موحد يجمع بين الجهود العسكرية والاستخباراتية والدبلوماسية. وسنواصل دعم التعاون العملي الوثيق بين الناتو والاتحاد الأوروبي في السعي لتحقيق هذا الهدف. وسنتعاون مع الاتحاد الأوروبي في قضايا الأمن والدفاع كشركاء مستقلين، عندما يكون ذلك في مصلحتنا.

15. لتعزيز الأمن الجماعي مع حلفائنا في جميع أنحاء العالم – لا سيما في منطقة أوروبا والمحيط الأطلسي، مع تركيز جديد على منطقة المحيطين الهندي والهادئ – ستكون إجراءاتنا ذات الأولوية:

- إعادة تأكيد التزامنا بالقيادة في حلف الناتو، ودعم تصديه للتهديدات ما فوق وما أسفل عتبة الحرب بموجب القانون الدولي. وفي هذا الصدد، سنزيد ميزانيتنا الدفاعية بأكثر من 24 مليار جنيه استرليني على مدى السنوات الأربع المقبلة، وسنظل أكثر دولة أوروبية تنفق على الدفاع في الناتو،

حيث تبلغ نفقاتنا حالياً 2.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وسوف نستمر في: الالتزام بتوفير تشكيلة كاملة من القوات للحلف، من الردع النووي إلى القدرات الهجومية السيبرانية؛ وتقديم مساهمة رائدة في قوة التواجد الأمامية والاستجابة المعززة لحلف الناتو؛ وضمان كوننا في طليعة تنفيذ مفهوم الردع والدفاع الجديد لحلف الناتو. كما سنستمر في العمل كدولة إطار قادرة على ربط وتنسيق قوات الناتو بشكل فعال، بينما سيُنشر المزيد من العتاد البريطاني في ألمانيا لتسهيل الرد السريع. ومن خلال العمل على نطاق المنطقة الأوروبية الأطلسية، مع التركيز على الأجزاء الشمالية والجنوبية لأوروبا، سندعم الأمن الجماعي من البحر الأسود إلى أقصى الشمال، في دول البلطيق والبلقان والبحر الأبيض المتوسط.

- لتحسين إمكانية التشغيل المتبادل مع حلفائنا الأوروبيين الأطلسيين، سنعزز العلاقات الثنائية– بخاصة، ولكن ليس فقط، مع حلفائنا الرئيسيين الولايات المتحدة وفرنسا (عبر معاهدات لانكستر هاوس وقوة الاستطلاع المشتركة الموحدة) وألمانيا– إضافة إلى المجموعات متعددة الأطراف مثل قوة الاستطلاع المشتركة، التي تضم المملكة المتحدة والدنمارك وإستونيا وفنلندا ولاتفيا وليتوانيا وهولندا والنرويج والسويد.

- تحديث القوات المسلحة للمملكة المتحدة، والحفاظ على مجموعة كاملة من القدرات، كما هو منصوص عليه في ورقة ريادة الدفاع. وسوف نعطي الأولوية لتطوير ودمج التقنيات الجديدة– بما في ذلك المطلوبة في القتال المتطور التقنية بين الأنداد– و"العمود الفقري الرقمي" لتقوية العمليات متعددة المجالات وتحسين قدرة التشغيل المتبادل مع الحلفاء والشركاء. في المنطقة الأوروبية الأطلسية، ستكون المملكة المتحدة واحدة من اثنين فقط من أعضاء حلف شمال الأطلسي التي ستوفر أسلحة نووية وإلكترونية هجومية دقيقة وطائرات هجومية من الجيل الخامس. وسنساهم أيضاً في الدفاع الصاروخي، وتعزيز الوعي بأهمية الفضاء والقدرة على التكيف (بما في ذلك من خلال خلق قيادة فضائية جديدة) وجبه الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وسيدعم جيل جديد من السفن الحربية دورنا التاريخي في إبقاء شمال الأطلسي مفتوحاً، حيث ستكون قواتنا المجوقلة الجوية والبرمائية عالية الحركة قادرة على دعم الحلفاء في وقت قصير. من ناحيتها، ستخضع قوتنا البرية لتحديث سيكون الأكثر شمولية منذ عقدين من الزمن، لتصبح أكثر اندماجاً مع

المجالات الأخرى وأكثر قدرة على التدخل بسرعة وفعالية على نطاق مسافات كبيرة، ومحمية بشكل أفضل من التهديدات الإلكترونية والجوية وتهديدات الطائرات من دون طيار، وتكون أكثر قدرة على التصدي للخصم على مسافة بعيدة. وستكون قواتنا الخاصة جاهزة للعمل في أكثر البيئات عدائية وضد خصومنا الأكثر تطوراً. ومع الشركاء الدوليين بما في ذلك إيطاليا والسويد، سنواصل تطوير النظام الجوي القتالي المستقبلي (FCAS) كبديل لطائرات تايفون السريعة، بالاعتماد على التقنيات الرائدة من قطاع الدفاع وخارجه.

- تحسين قدرتنا على إدارة وخفض تصعيد أزمة متعددة المجالات، بما يعكس زيادة حدة المنافسة من خصومنا المحتملين وطرق التصعيد الأكثر تعقيداً، بما في ذلك الإكراه النووي. وفي هذا الإطار، ستجري المملكة المتحدة سلسلة من التدريبات على المستوى الوطني والاستراتيجي لاختبار قدرتها على التكيف وقدرتنا على تجاوز الأزمات. وسوف ندعم بشكل فعال مناورات مماثلة لحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والناتو.

- الحفاظ على التزامنا بالأمن الجماعي خارج منطقة الأوروبية – الأطلسية، وتعزيز روابطنا وتفاهمنا. ونظراً للأهمية المتزايدة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، سنعزز بصورة خاصة التزامنا تجاه ترتيبات دفاع القوى الخمسة (FPDA) ونزيد من وجودنا البحري الإقليمي لدعم الأعراف والقوانين في المنطقة. في عام 2021، ستقود البارجة "أتش أم أس الملكة إليزابيث" سلسلة بعثات متعددة الجنسيات في جولة عالمية ستشمل زيارة منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والمحيط الهندي والمحيط الهادئ.

تحديث الدفاع وإعداده لعصر تنافسي

علينا تحديث قدرتنا على الردع للرد على تصاعد المنافسة بين الدول على مستوى لا يرقى إلى عتبة الحرب بموجب القانون الدولي. وكما هو موضح في المفهوم التشغيلي المتكامل لعام 2020، فإن هذا يعني القدرة على التنقل بسلاسة بين "التشغيل" و"القتال". وسيتطلب هذا هيكل قوة يمارس الردع بشكل أساسي من خلال "الاشتباك المستمر" على قاب قوسين من الحرب، مع الاستعداد للقتال عند الضرورة. فكل نشاط، بما في ذلك النشاط الذي كان يُنظر إليه سابقاً على أنه روتيني، قادر على تقييد أو ردع الخصوم.

من الناحية العملية، يعني الانخراط المستمر نشر المزيد من قواتنا في الخارج في كثير من الأحيان ولفترات زمنية أطول، سواء في إطار الناتو أو إلى جانب شبكتنا الأوسع من الحلفاء والشركاء. وسيؤدي التواجد العالمي الأكبر إلى تحسين فهمنا للأحداث، ويساعدنا على اكتشاف المشكلات ومواجهتها في وقت مبكر، ويمنحنا أساساً للرد على نحو أكثر حزماً على التهديدات. وستظل قواتنا المسلحة على استعداد لخوض حروب كبرى لكنها ستعمل كقوة حملات مرنة.

وفي سبيل إرساء أسس دعم خارجي أكثر رسوخاً، سنستثمر في المراكز الاستراتيجية التي تمنح قواتنا إمكانية الوصول والدخول والتأثير والرؤية. وإضافة إلى الاستثمار في منشآتنا وبنيتنا التحتية في قبرص وجبل طارق وألمانيا، سنعمل على تحسين تلك الموجودة في عُمان وسنغافورة وكينيا. كما سنستثمر نحو 60 مليون جنيه استرليني في توسيع وتحسين شبكتنا العالمية من موظفي الدفاع البريطانية، وزيادتها بمقدار الثلث تقريباً.

سنولي أولوية أكبر لتحديد وتمويل وتطوير ونشر التقنيات والقدرات الجديدة بشكل أسرع من خصومنا المحتملين، بناء على استراتيجية وزارة الدفاع الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا لعام 2020. وسيسمح هذا لقواتنا بأن تكون حاسمة على نطاق أوسع، والاندماج بشكل أفضل مع الحلفاء وأن تكون أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة، بما يحد من الاعتماد على منصات أقل وذات تكلفة متزايدة. كما أنه سيعزز القاعدة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا في كل من قطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية. وسنستثمر ما لا يقل عن 6.6 مليار جنيه استرليني على مدى السنوات الأربع المقبلة في البحث والتطوير في مجالات تشمل الفضاء والإنترنت والتقنيات الكمية وهندسة علم الأحياء وأسلحة الطاقة الموجهة والصواريخ المتطورة عالية السرعة. وسيؤدي الاستثمار في تحديات "مسرع الدفاع والأمن،" إضافة إلى شبكة مراكز الابتكار التابعة لوزارة الدفاع، ضمن مجموعات التكنولوجيا المهمة في المملكة المتحدة، إلى تحسين ترجمة هذه البحث والتطوير إلى معدات فائقة التطور. كما سننشر استراتيجية الذكاء الاصطناعي الدفاعية ونستثمر في مركز جديد لتسريع اعتماد هذه التكنولوجيا عبر مجموعة كاملة من قدراتنا وأنشطتنا.

أخيراً، سنقوم بتنفيذ استراتيجية صناعية دفاعية وأمنية جديدة تتماشى مع خطة الحكومة للنمو. وستشكل نهجاً أكثر استراتيجية لقاعدتنا الصناعية الأساسية، من بناء السفن في اسكتلندا والمركبات المدرعة في ويلز، إلى تصنيع الطائرات في إنجلترا والأقمار الصناعية في إيرلندا الشمالية. ومن خلال استثمارنا في المعدات والتقنيات الحيوية لتلبية المتطلبات الأمنية الوطنية الـ74 الواردة في خطة المراجعة المتكاملة، سنحول

الابتكار إلى فرص تجارية بشكل أكثر فاعلية وندعم الازدهار والنمو في الاقتصاد الأوسع. بذلك سنبتعد عن سياسة "المنافسة التلقائية" لعام 2012 ونعطي الأولوية للقدرة الصناعية في المملكة المتحدة عند الضرورة لأسباب تتعلق بالأمن القومي والتشغيل. وسنقوم أيضاً بإصلاح وتنشيط نهجنا في الاستحواذ والتصدير والتعاون الدولي، بما في ذلك زيادة الاستفادة من الترتيبات بين الحكومات.

3.1.3 مواجهة تهديدات مصدرها دول لديمقراطيتنا ومجتمعنا واقتصادنا

16. إن جهودنا الأوسع نطاقاً في التصدي لتهديدات الدول ستعزز أمننا الجماعي. لذا سنسعى لردع الأعمال العدائية للدول مع احتمال معاقبتها، من خلال الكشف عن العدوان والجهة التي تقف وراءه والرد عليه بناءً على لذلك، وعن طريق سد الطريق أمامهم بتقليص مكامن الضعف لدينا وتقوية مناعتنا. في المملكة المتحدة، سيشمل ذلك الجمع بين العمل المُنجز في برنامج الدفاع عن الديمقراطية – وهو برنامج مشترك بين القطاعات الحكومية لحماية مؤسساتنا والمسؤولين المنتخبين من الترهيب والتدخل والتجسس – والجهود التي نبذلها في حماية أمننا الاقتصادي وتعزيز الأمن السيبراني للمملكة المتحدة وتطوير اتصالات أمننا القومي وتعزيز القدرة الوطنية على الصمود.

17. لقد أظهرت تجربة هجوم سالزبوري في عام 2018 قيمة الرد الجماعي على العدوان. وبصورة مماثلة، هناك بعض التهديدات مثل الهجمات الإلكترونية وانتشار المعلومات المضللة التي تعبر الحدود بسهولة وتتطلب إجراءات دولية. لذلك يجب علينا أيضاً العمل مع الحلفاء والشركاء الذين يشاطروننا التفكير نفسه لتعزيز نهجهم في مواجهة التهديدات الصادرة عن الدول. وسيشمل ذلك تعميق علاقاتنا الأمنية في المنطقة الأورو–أطلسية وأفريقيا والشرق الأوسط، مع التركيز بشكل أكبر على المحيطين الهندي والهادئ. ومن خلال دعمنا للآخرين في بناء القدرات، سنقوم بتطوير فهم مشترك للتهديدات الأمنية التي نواجهها، بما في ذلك من طريق زيادة تبادل المعلومات، والقيام بأنشطة التوعية والتدريب والمناورات المشتركة؛ وتقديم المساعدة والخبرة في تطوير السياسات والتشريعات والأطر التنظيمية.

18. الإجراءات ذات الأولوية:

- اتباع نهج حكومي متكامل لحماية الديمقراطية في المملكة المتحدة، ودعم نظام ديمقراطي عادل وآمن وشفاف. ويتمثل هدفنا بموجب برنامج الدفاع عن الديمقراطية في ضمان نزاهة العمليات

الديمقراطية في بريطانيا والحفاظ على ثقة العامة بها. كما نعمل على تعزيز قدرات الحكومة لضمان التنظيم الآمن للأحداث الديمقراطية. ويشمل ذلك الهياكل التنظيمية مثل خلية الانتخابات، التي توفر آلية للمراقبة والاستجابة، ووحدة مكافحة التضليل المعلوماتي عبر القطاعات الحكومية. وسيتضمن برنامج عملنا: فرض الإدلاء بهوية الناخب في مراكز الاقتراع، وتحسين شفافية الحملات السياسية عبر الإنترنت باستخدام نظام بصمات رقمي، وفرض عقوبة انتخابية جديدة للتصدي للتجاوزات. كما نعمل على تكثيف جهودنا مع الشركاء الدوليين للدفاع عن الديمقراطية والدفاع عن القيم المشتركة، بطرق مختلفة منها رئاستنا لمجموعة السبع (انظر 2.1).

- تعزيز نهجنا الحكومي الشامل لمواجهة تهديدات الدول. وفي هذا الإطار، سنقوم بإصلاح القوانين والسياسات والممارسات لإزالة عوائق حماية الأمن القومي، مع ضمان تمتع أجهزة الأمن والاستخبارات والشرطة بالصلاحيات المناسبة لمكافحة جميع التهديدات التي نواجهها الآن وحماية الحقوق القانونية للأفراد بشكل مناسب. كما سنقدم تشريعاً للتصدي لتهديدات الدول عندما يسمح الوقت البرلماني بذلك. وسيراجع هذا التشريع الجرائم الحالية – للتعامل بشكل أكثر فعالية مع خطر التجسس – وتحديد جرائم جديدة بهدف تجريم الأنشطة الضارة الأخرى التي تقوم بها الدول ومن ينوب عنها. وسيقدم التشريع أيضاً نظام تسجيل الوكيل الأجنبي خاصٍ بالمملكة المتحدة. وحيث يتقاطع التشريع مع اتفاقية سيويل، سنسعى للحصول على موافقة تشريعية (من البرلمانات المفوضة في اسكتلندا وويلز وإيرلندا الشمالية)، إضافة إلى أخذ آراء الإدارات المفوضة والعمل معها.

- ضمان الأمن المستقبلي لشبكة الاتصالات في المملكة المتحدة كأساس لواجهة شبكة حاويات (CNI) آمنة وسالمة. وبموجب قانون (أمن) الاتصالات المدعوم باستراتيجية تنويع سلسلة توريد شبكة الجيل الخامس سنقوم بما يلي: إدارة وتخفيف المخاطر المترتبة على التعامل مع بائعين شديدي الخطورة؛ تقديم إطار أمني جديد وقوي للاتصالات لضمان أمن ومناعة شبكاتنا في مواجهة التحديات المستقبلية؛ والعمل مع الشركاء، بما في ذلك تحالف العيون الخمس، لإنشاء قاعدة إمداد أكثر تنوعاً وتنافسية لشبكات الاتصالات.

- تعزيز قدرات الأمن السيبراني والتعاون مع الشركاء الذين تجمع بيننا المبادئ والمصالح. وسوف تستفيد برامجنا الثنائية في بناء القدرات من الريادة الفكرية للمملكة المتحدة وخبرتها في مجال الأمن

السيبراني، في الحكومة والقطاع الخاص. وستعمل هذه البرامج على تعزيز المناعة السياسية لشركائنا ضد التهديدات المشتركة ذات الصلة بالدول وغيرها من التهديدات المستمرة في الفضاء السيبراني، وتدعيم البنية التحتية الخارجية، وتبادل المعلومات بشأن التهديدات والمخاطر التي تواجه سلسلة التوريد، وزيادة قدرة شركائنا في إنفاذ القانون السيبراني. كما سنواصل توسيع تعاوننا في تحالف العيون الخمس في مجال سياسة الأمن السيبراني وتعزيز المنصات الإقليمية والمتعددة الأطراف لبناء القدرات.

- تعزيز جهود مكافحة التضليل المعلوماتي في الداخل والخارج. وفي هذا الإطار سنعمل على تقوية مناعة المجتمع في المملكة المتحدة ضد جميع أشكال التضليل المعلوماتي من خلال إطار تنظيمي جديد بموجب قانون السلامة على الإنترنت واستراتيجية التثقيف الإعلامي. كما سيساعدنا الاستثمار في الخبرة الحكومية في مجال العلوم السلوكية واستكشاف الآفاق والاتصالات الاستراتيجية على تحسين استجابتنا لحملات التضليل المعلوماتي. وإضافة إلى برامج بناء القدرات الثنائية لشركائنا الرئيسيين في الخارج، سيقوم برنامج مكافحة التضليل المعلوماتي وتطوير وسائل الإعلام بتمويل المبادرات لفهم وكشف تهديد التضليل ودعم وسائل الإعلام المستقلة، وبخاصة في البلدان المجاورة لروسيا. كما سنعزز التعاون الدولي من خلال المجموعات متعددة الأطراف مثل مجموعة السبع.

- استخدام قواتنا المسلحة لاكتشاف وفهم وردع تهديدات لا ترقى إلى عتبة الحرب وتقف وراءها دول من طريق الانخراط المستمر في الخارج (راجع الإطار الخاص بالدفاع). وستنشر المملكة المتحدة المزيد من قواتنا المسلحة في الخارج بوتيرة أكبر ولفترات زمنية أطول، للتدريب وإجراء مناورات والعمل جنباً إلى جنب مع الحلفاء والشركاء في جميع المناطق التي تشكل أولوية بالنسبة لنا. ومن خلال العمل على الصعيد الثنائي مع الشركاء ودعماً لمهام الناتو، سنقوم ببناء قدرات الآخرين للردع والدفاع ضد تهديدات الدول وسنقدم الدعم والتوجيه والمساعدة عند الضرورة للدول في مواجهة التحديات الناشئة من جهات غير تابعة للدول وتقوية شبكة علاقاتنا.

- إدراج الدبلوماسية في صلب الجهود الدولية لمواجهة تهديدات الدول، وبناء تحالفات دولية وتحديد مصادر التهديد والرد عليها، بما في ذلك من خلال العقوبات. وسنقدم أيضاً الدعم الدبلوماسي والفني للمنظمات متعددة الأطراف التي تتمسك بالأعراف الدولية المتعلقة بالأمن، مثل الناتو ومنظمة الأمن

والتعاون في أوروبا (OSCE) ومجلس أوروبا. وسيشمل ذلك تقديم دعم قوي لبعثة المراقبة الخاصة التابعة للمنظمة في أوكرانيا ولموقف مجلس أوروبا ضد نشاط روسيا العدائي والمزعزع للاستقرار.

الردع النووي

تتمتع المملكة المتحدة بردع نووي مستقل منذ أكثر من 60 عاماً ويهدف لردع التهديدات الأكثر خطورة على أمننا القومي وأسلوب حياتنا، ما يساعد على ضمان أمننا وأمن حلفائنا. ولقد حددنا سابقاً المخاطر التي تواجه المملكة المتحدة من الدول الكبرى المسلحة نووياً، ومن الدول النووية الناشئة والإرهاب النووي الذي ترعاه الدول، ولا تزال هذه المخاطر قائمة. وتقوم بعض الدول الآن بزيادة وتنويع ترساناتها النووية إلى حد كبير، وتستثمر في تقنيات نووية جديدة وتطور أنظمة نووية "حربية" جديدة يدمجونها في استراتيجياتهم وعقائدهم العسكرية وفي خطابهم السياسي للضغط على الآخرين. إن زيادة المنافسة العالمية، والتحديات التي تواجه النظام الدولي، وانتشار التقنيات التي يحتمل أن تكون مدمرة، كلها تشكل تهديداً للاستقرار الاستراتيجي. وينبغي على المملكة المتحدة ضمان عدم السماح للخصوم المحتملين باستخدام قدراتهم لتهديدنا أو تهديد حلفائنا في الناتو. كما لا يمكننا السماح لهم بتقييد قدرتنا على اتخاذ القرار في أزمة ما أو السماح لهم برعاية الإرهاب النووي.

الحد الأدنى من الردع النووي الموثوق والمضمون للمملكة المتحدة

إن الغاية الأساسية من أسلحتنا النووية هي الحفاظ على السلم والحؤول من دون التهديدات والإكراه وردع العدوان. ولا يزال الحفاظ على الحد الأدنى من الردع النووي المستقل والموثوق المنوط بالدفاع عن الناتو ضرورياً لضمان أمننا وأمن حلفائنا. في عام 2010، أعلنت الحكومة عزمها خفض السقف الإجمالي لمخزوننا من الرؤوس الحربية النووية، مما لا يزيد على 225 إلى ما لا يزيد على 180 بحلول منتصف عشرينيات القرن الـ 21، لكن وإدراكاً للبيئة الأمنية التي تتشكل حالياً، بما في ذلك مجموعة من التهديدات التكنولوجية والعقائدية الآخذة في التطور، فإن هذا لم يعد ممكناً، وستنتقل المملكة المتحدة إلى مخزون إجمالي من الأسلحة النووية لا يزيد على 260 رأساً حربياً.

ولضمان عدم تعرض ردعنا النووي لضربات استباقية من قبل أعداء محتملين، فإننا سنحافظ على غواصاتنا الأربع بحيث تكون واحدة على الأقل دائماً في دورية ردع مستمر في البحر. ولدى غواصاتنا التي تقوم بالدوريات في البحر مهلة أيام لإطلاق النار، ومنذ العام 1994 لم نوجّه صواريخنا على أية دولة، ونحن لا نزال ملتزمين بالحفاظ على الحد الأدنى من القوة التدميرية اللازمة لضمان صدقية وفعالية الردع النووي

للمملكة المتحدة ضد التهديدات النووية للدول كافة من أي اتجاه، وسنواصل إبقاء وضعنا النووي قيد المراجعة المستمرة في ضوء بيئة الأمن الدولي وأعمال خصومنا المحتملين، كما سنحافظ على القدرة المطلوبة لفرض كُلف على الخصوم تفوق بكثير الفوائد التي يمكن أن يأملوا بتحقيقها إذا هددوا أمننا أو أمن حلفائنا.

سياسة الأسلحة النووية للمملكة المتحدة

تعد الأسلحة النووية للمملكة المتحدة مستقلة من الناحية التشغيلية، ولا يحق إلا لرئيس الوزراء الترخيص باستخدامها، وهذا يضمن التحكم السياسي بالأسلحة النووية في جميع الأوقات، وسننظر لاستخدام أسلحتنا النووية فقط في الظروف القصوى للدفاع عن النفس، بما في ذلك الدفاع عن حلفائنا في "الناتو".

وعلى الرغم من أن عزمنا وقدرتنا على القيام بذلك عند الضرورة أمر لا شك فيه، إلا أننا سنلتزم الغموض المتعمد في شأن متى وكيف وعلى أي نطاق سنفكر في استخدام الأسلحة النووية. وبالنظر إلى البيئة الأمنية والتكنولوجية المتغيرة، سنقوم بتوسيع سياسة الغموض المتعمدة والطويلة الأمد هذه، ولن نعطي بعد الآن أرقاماً عامة حول مخزوننا التشغيلي أو الرؤوس الحربية أو أعداد الصواريخ المنتشرة، ومن شأن هذا الغموض أن يعقد حسابات المعتدين المحتملين، ويقلل من أخطار الاستخدام النووي المتعمد من قبل أولئك الذين يسعون إلى الحصول على ميزة الضربة الأولى، ويسهم في الاستقرار الاستراتيجي.

لن تستخدم المملكة المتحدة أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد أية دولة غير حائزة على أسلحة نووية، وتعد طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968. ولا ينطبق هذا التعهد على أية دولة تنتهك مادياً التزامات عدم الانتشار تلك. ومع ذلك، فإننا نحتفظ بالحق في مراجعة هذا التعهد إذا كان التهديد المستقبلي لأسلحة الدمار الشامل، مثل القدرات الكيميائية والبيولوجية أو التقنيات الناشئة التي قد يكون لها أثر مماثل، يجعل ذلك ضرورياً.

العمل مع الناتو والولايات المتحدة وفرنسا

يدرك الناتو أن من شأن أي استخدام للأسلحة النووية ضده تغيير طبيعة النزاع بشكل أساس، لذا فإنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة فسيظل الناتو تحالفاً نووياً. ومنذ العام 1962، أعلنت المملكة المتحدة تخصيص قدرتنا النووية للدفاع عن الحلف، وسنستمر في هذا النهج لحماية الأمن الأوروبي والأورو–أطلسي، كما سنعمل مع الحلفاء لضمان بقاء قدرات الردع النووي لحلف "الناتو" آمنة ومؤمنة وفعالة،

والتكيف مع التحديات الناشئة بما في ذلك التهديدات النووية المتزايدة والمتنوعة التي قد يتعرض لها الحلف، والمساهمة في الأمن الذي لا يتجزأ للحلف.

يظل التعاون النووي عنصراً مهماً في العلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بما يعزز الأمن عبر الأطلسي، وسنواصل العمل بشكل وثيق مع الولايات المتحدة في شأن المسائل النووية، بما في ذلك في سياسة الردع النووي. ولقد كان اتفاق الدفاع المتبادل للعام 1958محورياً في خدمة الأهداف المشتركة لأمننا النووي، ونحن ملتزمون بتجديده في العام 2024.

ومنذ العام 1995، صرحت فرنسا والمملكة المتحدة، القوتان النوويتان الوحيدتان في أوروبا، أنه لا يمكن تصور ظروف لا يشكل فيها تهديد المصالح الحيوية لإحداهما تهديداً للمصالح الحيوية للأخرى، وسنواصل تعاوننا اليومي وغير المسبوق في ملف القضايا النووية، بما في ذلك تعاوننا بموجب معاهدة "توتيتس" المبرمة عام 2010.

قدرتنا المستقبلية

يكتسي ردعنا النووي المستقل أهمية في الحاضر، وسيظل كذلك في المستقبل القريب، ولهذه الأسباب التزمنا ببرنامج لتحديث قواتنا النووية مرة كل جيلين، ويوضح هذا الاستثمار في الأمن المستقبلي لكل من المملكة المتحدة وحلفائنا أن الالتزام النووي البريطاني لا يزال على حاله من الثبات.

لقد صوّت البرلمان لتجديد ردعنا النووي واستبدال الغواصات من فئة "فانغارد" بأربع غواصات جديدة من فئة "دريدنوت"، ولا يزال البرنامج في حدود الموازنة ويسير على نحو جيد نحو إدخال الغواصة الأولى إلى الخدمة أوائل العام 2030.

ولضمان الحفاظ على ردع فعال خلال فترة إنتاج غواصات "دريدنوت"، سنقوم باستبدال الرأس الحربي النووي التابع لنا، ولهذا الغرض سنعمل مع مؤسسة الأسلحة الذرية لإعداد الفرق ذات المهارات العالية، وتشييد المرافق والقدرات اللازمة لتحقيق ذلك، مع الحفاظ أيضاً على الرأس الحربي الحالي حتى يُسحب من الخدمة.

في غضون ذلك، سنواصل العمل عن كثب مع الولايات المتحدة لضمان بقاء رأسنا الحربي متلائماً مع نظام الأسلحة الاستراتيجية "تريدنت"، واستمرار تعاوننا المدعوم باتفاق الدفاع المتبادل واتفاق مبيعات "بولاريس" لعام 1963.

سيكون استكمال تحديث الردع النووي مرهوناً بموافقات الحكومة على البرنامج الرئيس والرقابة عليه، وسنواصل إطلاع البرلمان على آخر المستجدات في شأنه، في حين سنعمل بشكل تعاوني عبر القطاعات النووية الدفاعية والمدنية لتحسين المؤسسة النووية الدفاعية للمستقبل، بما يضمن توفر المملكة المتحدة على حد أدنى من الردع النووي الموثوق والمستقل طالما كان ذلك ضرورياً.

الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار: التزامنا بالمعاهدات الدولية

سنظل ملتزمين بالهدف الطويل الأجل المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، وسنواصل العمل من أجل تعزيز التدابير الفعالة والمحافظة عليها، للحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار، مع مراعاة البيئة الأمنية السائدة. وفي هذا الصدد نحن ملتزمون التزاماً قوياً بالتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبها، بما في ذلك نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وعلى الرغم من انعدام طريق يعتد بها لنزع السلاح النووي، إلا أن المملكة المتحدة تسلك نهجاً ثابتاً ورائداً نحو نزع السلاح النووي، إذ تمتلك أصغر مخزون من بين الدول النووية المعترف بها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما أننا الدولة الوحيدة من بين تلك الدول التي تشغل نظام سلاح نووي واحد فقط، ولذا سنواصل الضغط من أجل اتخاذ خطوات رئيسة نحو نزع السلاح المتعدد الأطراف، بما في ذلك بدء تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومخرجات المفاوضات الناجحة في شأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، كما سنواصل الاطلاع بدور دولي رائد في التحقق من نزع السلاح النووي، والذي يعد خطوة أساساً لنزع السلاح النووي تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

ستواصل المملكة المتحدة العمل على الصعيد الدولي للحد من أخطار الصراع النووي وتعزيز الثقة والأمن المتبادلين، وسندافع عن الحد من الأخطار الاستراتيجية، ونسعى إلى خلق حوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبينها وبين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، لزيادة التفاهم وتقليل أخطار سوء التأويل وسوء التقدير. إن المملكة المتحدة تأخذ بجدية مسؤولياتها كدولة حائزة للأسلحة النووية، وستواصل تشجيع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها.

3.2 النزاعات وغياب الاستقرار

19. لن يكون ممكناً الحؤول دون جميع النزاعات عن طريق الردع والتحصل واكتساب المناعة ضد التهديدات الأمنية، إذ سيستمر الصراع وعدم الاستقرار في اختبار الأمن والمناعة الدوليين بشكل كبير، بسبب وجود دول ضعيفة وفاشلة وانتشار الفقر المدقع وتفاقم التحديات الأمنية العابرة للأوطان. ويسهم في ذلك أيضاً تزايد التدخل الخارجي في النزاعات، إذ تسعى الدول إلى إعادة التفاوض على موازين القوى والطعن في القوانين والأعراف الدولية.

20. ستعمل المملكة المتحدة على الحد من تواتر الصراعات وشدتها وغياب الاستقرار، وتخفيف المعاناة وتقليص فرص الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية لتقويض الأمن الدولي. وستركّز جهودُنا الثنائية على السياقات ذات الأولوية التي يلتقي فيها التهديد المتزايد مع قدرتنا على الصد والتأثير. كما سنواصل دعم الجهود العالمية من خلال مساندة القانون الإنساني الدولي والمساهمة بقدرات خاصة في الشراكة مع الحلفاء والمنظمات متعددة الأطراف، ومن خلال عملنا في الأمم المتحدة ومعها وكمساهم مالي وعسكري في بعثات حفظ السلام التابعة لها. وفي هذا الإطار، ستكون إجراءاتنا ذات الأولوية:

- وضع نهج أكثر تكاملاً للعمل الحكومي حول الصراع وعدم الاستقرار، مع التركيز بشكل أكبر على معالجة دوافع الصراع (مثل المظالم والتهميش السياسي والاقتصادات الإجرامية)، ومنع الفظائع وتعزيز مناعة البلدان الهشة في مواجهة التدخل الخارجي. كما سنركز على المقاربات السياسية لحل النزاعات، بتسخير القدرات الحكومية كافة لأهداف سياسية ونظريات تغيير محددة وواضحة. هذا سيعزز تأثيرنا ويقلل من مخاطر "زحف المهمة" [تغيّر مسار العملية والغرق في وحولها] أو إحداث الضرر عن غير قصد.
- إنشاء مركز جديد معني بالنزاعات داخل مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية (FCDO). وسيعتمد هذا المركز على الخبرة المكتسبة عبر الحكومة وخارجها لتطوير وقيادة أجندة استراتيجية لمعالجة الصراعات، من خلال تخصيص القدرات الواسعة في التعامل مع الصراع ونشر الاستقرار والعمل مع الشركاء لزيادة تأثيرنا في منع واحتواء وحل النزاعات في المناطق ذات الأولوية.

- زيادة زخم الجهود المبذولة لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع. وبشكل خاص، سنعمل مع الآخرين لتعزيز العدالة للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، فضلاً عن تقديم الدعم للناجين والأطفال المولودين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وعند القيام بذلك، سنواصل اتباع مبدأ "عدم إلحاق الضرر" واتخاذ نهج يركز على الناجين.

- تشديد التركيز على إنشاء صندوق الصراع والاستقرار والأمن المشترك بين قطاعات الحكومة. وسنعطي الأولوية في صرف موارده للعلاقة الأساسية بين الاستقرار والمناعة والأمن، وللعمل مع الحكومات والمجتمع المدني في المناطق ذات الأولوية القصوى للمملكة المتحدة. وسيُدعم هذا النشاط بتمويل قدره 874 مليون جنيه استرليني خلال فترة 2021–2022.

3.3 تحديات الأمن الداخلي وتحديات الأمن العابرة للأوطان

21. لا تزال التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية، مثل الإرهاب والجريمة الخطيرة والمنظمة، وانتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة، تشكل تهديداً مباشراً لمواطني المملكة المتحدة ومصالحها وقيمها، سواء نشأت هذه التهديدات من داخل المملكة المتحدة أو من خارجها. ومع تطور هذه التهديدات وتداخلها بشكل متزايد، سنحافظ على التزامنا الأمن الداخلي ونبني على خبرتنا الكبيرة وربط جهودنا الوطنية والدولية.

3.3.1 مكافحة التطرف والإرهاب

22. لا يزال الإرهاب يشكل تهديداً رئيساً لمواطني المملكة المتحدة ومصالحنا في الداخل والخارج. وعلى الرغم من تطور المخاطر في السنوات الأخيرة، لا يزال الإرهاب الإسلامي يشكل التهديد الرئيس للمملكة المتحدة. لكن هناك أيضاً تهديداً متنوعاً من اليمين المتطرف، وبدرجة أقل، من اليسار المتطرف والإرهاب الأناركي والقائم على قضية واحدة. ففي إيرلندا الشمالية، يستمر تهديد الجمهوريين المنشقين، بحيث لا تزال هناك أقلية تهدف إلى زعزعة استقرار عملية السلام. ويضيف النشاط شبه العسكري والإجرامي لكل من الجماعات المنشقة من الجمهوريين والموالين (للمملكة المتحدة) إلى التحديات الأمنية الأوسع نطاقاً التي نواجهها في إيرلندا الشمالية.

23. سنتبع نهجاً قوياً وشاملاً في الرد. وسيشمل هذا معالجة الظروف المغذية للإرهاب، بما في ذلك من خلال مكافحة التأثير المتطرف للأفراد أو الجماعات المتشددة، وكذا الحفاظ على القدرات المتطورة لتعطيل وردع الهجمات الإرهابية. ومن خلال العمل داخل المملكة المتحدة ومع شركائنا في الخارج – لا سيما في الجوار الأوروبي الأوسع وأفريقيا والشرق الأوسط – سنعطي الأولوية للإجراءات التالية:

- **تعزيز نظام مكافحة الإرهاب الخاص بالمملكة المتحدة.** ومن خلال البناء على المساعي التي بُذلت منذ مراجعة أندرسون ومراجعة تحسين العمليات، سنقوم بما يلي: دمج قدرات المملكة المتحدة في مكافحة الإرهاب في مركز عمليات مكافحة الإرهاب الجديد (انظر مربع النص)؛ تعزيز نظام العدالة الجنائية بموجب قانون مكافحة الإرهاب وإصدار الأحكام وقانون المجرمين الإرهابيين (تقييد الإفراج المبكر) لعام 2020؛ والحفاظ على الزيادة البالغة 70 مليون جنيه استرليني في تمويل شرطة مكافحة الإرهاب في إنجلترا وويلز خلال فترة 2021–2022. وهناك مبلغ مماثل متاح للحكومة الاسكتلندية والجهاز التنفيذي لإيرلندا الشمالية لدعم شرطة مكافحة الإرهاب.

مركز عمليات مكافحة الإرهاب

سيقوم جهاز عمليات مكافحة الإرهاب الجديد (CTOC) بإنشاء مركز واحد ومتكامل لمكافحة الإرهاب للمرة الأولى، إذ سيعمل جميع الفاعلين الرئيسيين جنباً إلى جنب للحفاظ على سلامة المواطنين في جميع أنحاء المملكة المتحدة. وسيعمل المركز على تنسيق جهود الإدارات الحكومية، وأجهزة الأمن والاستخبارات، وشركاء إنفاذ القانون والعمليات وعناصر من النظام القضائي.

سيؤدي هذا النهج المتكامل إلى: تحسين سرعة الرد، في ظل وجود فرق حيوية من هيئات متعددة لمعالجة الحوادث فور وقوعها؛ تعزيز الإدارة الشاملة لمكافحة المجرمين الإرهابيين؛ وتشجيع الابتكار، بما في ذلك تطوير ونشر قدرات جديدة من شأنها أن تساعد المملكة المتحدة على استباق التهديدات المتطورة التي نواجهها.

- **تعزيز نهجنا تجاه مكافحة التطرف والإرهاب في المملكة المتحدة.** سنواصل تحسين تنفيذ برنامج بريفنت (PREVENT) لحماية الأشخاص المعرّضين للتطرف، بما في ذلك إجراء مراجعة مستقلة

لفاعليته وحزمة تدريب محدّثة لصانعي السياسات والممارسين عام 2021. وسيفرض مشروع قانون "واجب الحماية" (Protect Duty) الجديد على أصحاب ومشغلي الأماكن العامة اتخاذ تدابير لحماية الجمهور من الهجمات الإرهابية.

- **الحد من القدرات العملياتية ونية المتورطين في الإرهاب المتصل بإيرلندا الشمالية.** سنعمل على إضعاف الظروف الأوسع التي تدعم تهديد الإرهاب المتصل بإيرلندا الشمالية من خلال استجابة عملانية أكثر مرونة. وستشمل جهودنا لردع الأفراد والجماعات عن الانخراط في هذا الإرهاب تعزيزَ المسارات البديلة. كما سندعم إدخال تحسينات في التعامل مع الجُناة لتقليل احتمالية عودتهم إلى الإجرام.

- **معالجة الظروف التي تؤدي إلى ظهور الإرهاب في الخارج** من خلال دعمنا للمجتمعات المنفتحة وجهودنا لمعالجة الصراع وعدم الاستقرار. وفي هذا الإطار، سنواصل أيضاً تعزيز قدرات الشركاء الدوليين في مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون والتعاون الاستخباري.

- **تعطيل الجماعات الإرهابية ذات الأولوية القصوى في الخارج باستخدام قدراتنا كافة في مكافحة الإرهاب.** وتشمل هذه برنامج "تعقب" (Pursue) المتطور، الذي يُنفذ من طريق نشاط عسكري مستهدف وتبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون مع الشركاء الدوليين. وفي إطار انخراطها المستمر، ستواصل قواتنا المسلحة المساهمة في التحالف الدولي ضد "داعش" في العراق وسوريا، وتقديم الدعم لحكومة أفغانستان ودعم العمليات الفرنسية في منطقة الساحل.

- **منع النشاط الإرهابي على الإنترنت.** إن هدفنا هو ضمان غياب مساحات آمنة على الإنترنت يمكن للإرهابيين استغلالها للترويج لآرائهم المتطرفة أو مشاركتها. ولتحقيق ذلك، سنواصل تحدي وجود الإرهابيين عبر الإنترنت، والعمل مع شركات التكنولوجيا والشركاء الدوليين ومنظمات المجتمع المدني، والمساعدة من خلال منتدى الإنترنت العالمي متعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب وعبر منظمات إنفاذ القانون في المملكة المتحدة. وسيعمل نظامنا الجديد لمكافحة أضرار الإنترنت (انظر مربع النص رقم 2.3) على تعزيز الاستجابة للمحتوى غير القانوني والقانوني الضارّ عبر الإنترنت في المملكة المتحدة والعالم، ومعالجة المواد والمحتوى الإرهابي المتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال على وجه الخصوص.

- **تعزيز أمن الطيران [قطاع النقل الجوي] في جميع أنحاء العالم**، بما في ذلك من خلال برامجنا الثنائية مع أكثر من 25 دولة. فمن خلال العمل مع منظمة الطيران المدني الدولي ومؤتمر الطيران المدني الأوروبي وشركائنا في تحالف العيون الخمس، سنضمن التنفيذ الفاعل لمعايير الأمن العالمية، استباقاً للتهديدات المتطورة التي تواجه قطاع الطيران.

وكالات أمن واستخبارات عالية المستوى

تعمل وكالات الأمن والاستخبارات في المملكة المتحدة على حماية البلد والإسهام بشكل حيوي في نظام دولي منفتح، من خلال مساعدتنا في فهم واستباق الجهات الفاعلة الخبيثة، والشراكة مع الحلفاء في جميع أنحاء العالم للحؤول دون وقوع الضرر، وتحسين إسناد المسؤولية عن الهجمات والانتهاكات، وتعزيز الردود الجماعية عليها.

وتشمل وكالات الأمن والاستخبارات جهاز الاستخبارات السرية (SIS) والمركز الرئيس لاتصالات الحكومة (GCHQ) وجهاز الأمن (MI5). وتعمل هذه الأجهزة على مجموعة من القضايا بما في ذلك مكافحة الإرهاب وتهديدات الدول والأمن السيبراني والجريمة الخطيرة والمنظمة، ومكافحة انتشار الأسلحة وتعزيز الدفاع في المملكة المتحدة.

ومنذ العام 2019، ارتفعت الموازنة الداعمة لهذا النشاط بمعدل 5.4 في المائة سنوياً بالقيمة الحقيقية، لتصل إلى 3.1 مليار جنيه استرليني في 2021–2022. وتشمل 695 مليون جنيه استرليني كتمويل إضافي للبحث والتطوير بين 2021 – 2022 و2024 – 2025 لدعم تطوير قدرات متقدمة للغاية.

يقوم نهجنا في مجال الاستخبارات على تقويم صارم ومستقل من أجل وضع سياسة فعالة للأمن القومي، مع إشراف لجنة الاستخبارات المشتركة على تحليل الاستخبارات في الحكومة. كما تحرص التشريعات القوية على احترام وكالات الأمن والاستخبارات في عملها بشكل كامل قيمنا في الخضوع للمساءلة الديمقراطية والتزام الشفافية قدر الإمكان، والوفاء بالتزاماتنا في مجال حقوق الإنسان.

3.3.2 الجريمة المنظمة والخطيرة

24. تقوض الجريمة المنظمة[2] والخطيرة بشكل مباشر سلامة مواطني المملكة المتحدة، ونزاهة الدولة والثقة في نظامنا المالي، مما يكلف المملكة المتحدة ما لا يقل عن 37 مليار جنيه استرليني كل عام. ويرتبط الإجرام المنظم بكثير من الجرائم التي تعرفها المجتمعات المحلية. وتشير التقديرات إلى أن 45 في المئة من جميع جرائم السرقة يرتكبها أشخاص يتعاطون الهيروين أو الكوكايين أو الكراك كوكايين بشكل منتظم، وأن ما يقرب من 50 في المئة من جرائم القتل مرتبطة بالمخدرات. وفي الخارج تشكل الجريمة المنظمة والخطيرة تهديداً للأمن والازدهار الدوليين، فهي توسع نطاق الصراعات وتؤدي إلى تفاقمها وتقوض استقرار الحلفاء والشركاء وتلحق أضراراً اقتصادية كبيرة بالبلدان الأقل دخلاً.

25. **تتسم جماعات الجريمة المنظمة بالمناعة ضد محاولات تعطيلها**، إذ تنتقل بين أنشطة إجرامية متنوعة لاستغلال الفرص وبحثاً عن الربح الإجرامي. وتستخدم المجموعات الأكثر تطوراً التكنولوجيا مثل الاتصالات المشفرة للبقاء خارج نطاق رصد سلطات إنفاذ القانون، لذا علينا معالجة الأعراض وعوامل تشجيع الجريمة المنظمة والخطيرة والأسباب الكامنة وراءها، وتعطيل وتفكيك وتدمير المؤسسات الإجرامية في الداخل والخارج. وتقتضي الطبيعة العابرة للحدود للجريمة المنظمة والخطيرة في جوهرها ضرورة ربط الجهود المحلية لمكافحتها مع الجهود الإقليمية والوطنية والدولية. وفي إطار الاستجابة لمراجعة ماكي Mackey Review لعام 2020، سنعطي الأولوية للإجراءات التالية:

- **لتعزيز استجابتنا للتهديدات الأكثر إلحاحاً التي تواجهها المملكة المتحدة من المجرمين المنظمين،** بما في ذلك الجريمة الاقتصادية والتمويل غير المشروع والاحتيال، مع استثمار إضافي بقيمة 83 مليون جنيه استرليني لضمان أمن اقتصادنا لممارسة الأعمال التجارية (انظر 2.2). التصدي للاعتداء الجنسي على الأطفال من خلال استراتيجية حكومية شاملة وجديدة تم نشرها في يناير 2021، مضاعفة استثماراتنا في قطع خطوط إمداد وتوريد المخدرات على مستوى المحلي، والتصدي لأفظع الجرائم الإلكترونية مثل فيروسات الفدية، بما في ذلك عن طريق حظر النشاط

[2] تُعرّف الجريمة المنظمة والخطيرة على أنها التخطيط والتنسيق وارتكاب جرائم خطيرة، سواء بشكل فردي أو في مجموعات و / أو كجزء من شبكات عابرة للحدود. وتتمثل فئات الجرائم الخطيرة الرئيسة التي يشملها المصطلح في الاعتداء الجنسي على الأطفال والعبودية الحديثة والاتجار بالبشر وجريمة الهجرة المنظمة والمخدرات غير المشروعة والأسلحة النارية غير القانونية وجرائم السرقة المنظمة والجريمة الإلكترونية والنصب والاحتيال وغسل الأموال والرشوة والفساد والتهرب من العقوبات.

الضار عبر الإنترنت بواسطة برنامج "الدفاع السيبراني الفعال" (Active Cyber Defence). وسنتخذ أيضاً تدابير لضمان نشر الجيل التالي من التكنولوجيات الرقمية بطريقة تحمي أمنهم.

- **تعزيز الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة (NCA)**، والوفاء بالتزامنا الرسمي وتطوير البيانات الحيوية، وقدرات التحقيق والاستخبارات التي تتطلبها الوكالة لقيادة نظام إنفاذ القانون في إنجلترا وويلز. وسنسعى إلى تحقيق تكامل أكبر حيث يوجد تداخل مع تهديدات أخرى مثل الإرهاب وتهديدات الدول، وسنحرص أيضاً على أن تدعم آلية تمويل الوكالة تسليم الأهداف طويلة الأجل، وقدرتها على التكيف مع التهديدات المتغيرة.

- **زيادة قدرات الشرطة الإقليمية والمحلية.** سنعزز وحدات مكافحة الجريمة المنظمة على الصعيد الإقليمي بالتنسيق مع الشرطة المحلية والوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة، وهذا يشمل توظيف 300 شرطي مخصصين لمكافحة الجريمة المنظمة والخطيرة في 2021 – 2022، كجزء من التزامنا بتوظيف ما مجموعه 20 ألف شرطي إضافي بحلول العام 2023، وسنراجع الحاجات الاستراتيجية للشرطة من أجل أن تدعم، بشكل أكثر فعالية، تصدي الشرطة للتهديدات الوطنية. وفي 2021 – 2022 سنجرب تحسين استخدام "نظم منع الجرائم الخطيرة" لمنع الجرائم قبل وقوعها، كما سيساعد استثمارنا لمبلغ إضافي قدره 275 مليون جنيه استرليني في نظام العدالة الجنائية على تقديم مزيد من الجناة إلى العدالة.

- **تعزيز الجهود الدولية لتعطيل وتفكيك شبكات الجريمة المنظمة والخطيرة.** في هذا الصدد، سنبني على عمل شبكاتنا الدبلوماسية والتشغيلية مثل ضباط الاتصال في الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة والعمل عن كثب مع الشركاء الدوليين مثل تحالف العيون الخمس والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك عبر ضباط الاتصال لدينا في اليوروبول. وعلى وجه الخصوص، سنعمل مع الشركاء الذين يشاطروننا المبادئ والقيم لتعزيز دعم الإنتربول لسلطات إنفاذ القانون في الخطوط الأمامية، من خلال زيادة مشاركة البيانات والاستثمار في قدرات الجهاز التقنية.

- **التصدي للجريمة المنظمة والخطيرة في المياه الإقليمية للمملكة المتحدة**، من خلال تنسيق العمل بين قوة الحدود البريطانية وسلطات إنفاذ القانون والبحرية الملكية، وتنفيذ استراتيجية حدود المملكة المتحدة 2025 (انظر مربع النص). وبالتنسيق الوثيق مع فرنسا على وجه الخصوص، سنواصل

العمل مع الشركاء الأوروبيين لإدارة المساحات البحرية المشتركة مثل القناة والبحرين الشمالي والإيرلندي.

حدود المملكة المتحدة: بوابة بريطانيا العالمية

تتمثل رؤيتنا في جعل حدود المملكة المتحدة الأكثر فعالية في العالم بحلول عام 2025. وتعد الحدود أكثر من مجرد خط على الخريطة. إنها مزيج من السياسات والإجراءات والأنظمة التي تقدمها المؤسسات العامة والخاصة عبر أكثر من 270 نقطة عبور معترف بها، والعديد من نقاط الدخول الأصغر الأخرى عبر المملكة المتحدة.

يُعد سير العمل السلس على المعابر الحدودية أمراً حيوياً لاقتصاد المملكة المتحدة، لأنه يتيح السفر والتجارة مع بقية العالم، كما تعتبر الحدود نقطة تدخل فريدة لتعزيز الأمن والأمن البيولوجي البريطاني من طريق الحؤول من دون وصول الإرهابيين والمجرمين والسلع غير المشروعة إلى شوارعنا، والتصدي للهجرة غير الشرعية وحماية سلامة النبات والحيوان والإنسان. ومع ذلك، فإن الاتجاهات المتغيرة في التجارة والهجرة والأمن، فضلاً عن الأحداث الكبرى مثل جائحة "كوفيد-19"، تعني أن حدودنا تتعرض لضغوط أكبر من أي وقت مضى.

سيعتمد عملنا في قطاعات الحكومة كافة بموجب استراتيجية حدود المملكة المتحدة لعام 2025، على تنفيذ نظام الهجرة الجديد القائم على النقاط، واستراتيجية الحكومة البحرية لعام 2050 واستراتيجية التصدير، وجهودنا في التصدي للهجرة غير الشرعية (انظر مربع النص في 4.3).

ومن خلال العمل مع الإدارات والسلطات المحلية وسلطات إنفاذ القانون والشركات والشركاء الدوليين، سنقدم التحولات الستة ونموذج العمل المستهدف اللازم لتحقيق رؤيتنا، وسيشمل هذا الاستخدام الأفضل للبيانات والتحليلات المتقدمة والتكنولوجيا والابتكار، وإنشاء قوة عاملة ذات مهارات عالية.

سنزيد من فعالية حدود المملكة المتحدة من خلال ست تغييرات جوهرية من شأنها تعزيز الازدهار والأمن:

- تطوير نهج منسق لتصميم وتطوير المعابر الحدودية بما يتيح الابتكار
- الجمع بين رصيد الحكومة وضمانها واستخدامها للبيانات
- إنشاء "موانئ المستقبل" مرنة عند نقاط العبور الحدودية
- مراجعة الامتثال لقواعد العبور قبل الوصول إلى الحدود الفعلية عند الحاجة
- بناء قدرات الموظفين المسؤولين عن إنجاز الإجراءات الحدودية
- رسم وجه التطور المستقبلي للحدود في العالم لتسهيل التجارة والسفر

3.3.3 تعزيز الحد من التسلح العالمي ونزع السلاح ومكافحة الانتشار

26. يعتبر مكافحة الانتشار[3] جزءاً لا يتجزأ من أمن المملكة المتحدة وازدهارها، إذ يساعد في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي والعالمي، ويحد من التهديد ضد مواطنينا وقواتنا المسلحة، ويسهل التجارة الآمنة لصناعتنا، ويحمي الوظائف التي تتطلب مهارات عالية في جميع أنحاء المملكة المتحدة. لقد أسهمت نجاحاتنا في السنوات الخمس الماضية – بما في ذلك الرد على الهجوم الذي نفذته روسيا في سالزبوري وإدانة استخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا – في تحسين سمعتنا العالمية كقوة للخير والعلم والتكنولوجيا.

27. لحماية هذه المكاسب، علينا: معالجة التهديدات المتزايدة من دول مثل إيران وروسيا وكوريا الشمالية، والتصدي للتهديدات الناشئة مثل الحيازة غير المشروعة للتكنولوجيات المتقدمة وذات الاستخدام المزدوج، وتعزيز البنى العالمية لمكافحة الانتشار ضد الضغوط المتزايدة، وتشكيل مستقبلها بما يصب في مصلحتنا. وفي هذا الإطار، سنعطي الأولوية للإجراءات التالية:

- تعزيز المراقبة الدولية على حصول الدول على الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية أو المواد أو التكنولوجيا ذات الصلة، من خلال عملنا مع هيئات المعاهدات ذات الصلة، وبخاصة

[3] يتم تعريف مكافحة الانتشار هنا على أنها منع انتشار أو تطوير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية ووسائل إيصالها، أو التكنولوجيا العسكرية المتقدمة من قبل جهات فاعلة حكومية أو غير حكومية يمكن أن تهدد مصالح المملكة المتحدة أو الاستقرار الإقليمي.

منظمة حظر الأسلحة الكيماوية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي سنعزز نظام ضماناتها النووية. وبصورة خاصة، سنبذل المزيد لفضح عدم الامتثال للمعاهدات المُنظمة (انظر قسم الردع النووي). وإلى جانب حلفائنا، ستحاسب المملكة المتحدة إيران على نشاطها النووي، مع البقاء منفتحة على المحادثات بشأن اتفاق نووي وإقليمي أشمل. كما سنظل الشريك غير الإقليمي الأكثر انخراطاً في نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية وفرض العقوبات.

- الحد من التوترات في جنوب آسيا، من خلال تشجيع الحوار الإقليمي حول المسؤوليات النووية، والعمل مع الدول هناك لشرح مخاطر السلامة والأمن في المنطقة والاستجابة لها.

- التصدي لانتشار الأسلحة بين الدول، حيث سنستخدم التحليل الاستخباراتي لرصد أولئك الذين يسعون للحصول على الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة وذات الاستخدام المزدوج. وسوف نتصدى لشبكات وتمويل نشر الأسلحة وطرق وآليات نقلها من خلال تحديد مكامن الخطر. وسيساعد إدخال تحسينات على مخطط الموافقة على التكنولوجيا الأكاديمية في منع الدول من استخدام العلاقات البحثية مع الأوساط الأكاديمية في المملكة المتحدة لسرقة الملكية الفكرية والحصول على المعرفة التي يمكن توظيفها في تطوير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية ووسائل إيصالها، أو في تطوير التكنولوجيا العسكرية المتقدمة.

- مكافحة الانتشار إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية، وتعزيز أمن وسلامة المواد النووية في البلدان ذات الأولوية. وسنعمل أيضاً على تقليص مخاطر حصول الإرهابيين على المواد البيولوجية من خلال برنامجنا الدولي للأمن البيولوجي والشراكة العالمية لمجموعة السبع ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل.

- تحقيق التوازن بين الفرص التي تتيحها التقنيات الجديدة وضوابطها، والحفاظ على استثماراتنا المشروعة ودعم استخدام الدول المسؤولة الأخرى للتكنولوجيات الجديدة من خلال التعاون التقني. ومن خلال العمل مع الخبراء والشركات والحلفاء، ستحافظ المملكة المتحدة على نظام فعال لمراقبة الصادرات في ما يتعلق بالأسلحة وتكنولوجيا الاستخدام المزدوج التي تتكيف مع التغير التكنولوجي. كما سوف نوصي بإجراء تغييرات على أنظمة مكافحة الانتشار والرقابة الدولية التي تأخذ في

الاعتبـار الطـرق الجديـدة لانتشـار الأسـلحة الكيماويـة والبيولوجيـة والإشـعاعية والنوويـة والأسـلحة المتقدمة التي أتاحتها التكنولوجيا.

4. بناء القدرة على التكيف في الداخل والخارج

1. . من المستبعد أن يكون "كوفيد-19" آخر أزمة تحط رحالها على البشرية في عشرينيات القرن الحادي والعشرين. فمع ازدياد العالم ترابطاً وتنازعاً، يُحتمل أن تُسفر الحوادث في هذه المنطقة أو تلك، من قبيل تفشي فيروس جديد أو فقدان موائل أو هجوم سيبراني عبر الإنترنت، عن عواقب منهجية تطال العالم أجمع، عواقب لا يُمكن دائماً التنبؤ بها أو تجنبها. وهذا يعني أننا بأمس الحاجة لأن نُعزز هياكلنا الأمنية و**نبني قدرتنا على التكيف** في أنحاء إنجلترا واسكتلندا وويلز وإيرلندا الشمالية: **معالجة الأسباب الجذرية للمخاطر وزيادة تأهب المملكة المتحدة وجاهزيتها للصمود في وجه الأزمات** عند حدوثها **والتعافي منها.**

2. يُمكن القول إن قدرة المملكة المتحدة على التصدي للمخاطر والأزمات وثيق الصلة بالعالم وقدرته على المواجهة. فثمة عدد كبير من التحديات العابرة للدول، من تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي إلى أزمتي الأمن البيولوجي وأمن الطاقة. وطابعها هذا خير دليل على أنه ليس بوسع حكومة واحدة التصدي لها بمفردها. لكن فيروس "كوفيد-19" أظهر سرعة تعثر التّعاون الدولي تحت ثقل الضغوط، كما سلط الضوء على مكامن الضعف الناجمة من الميل العالمي لترشيد الحوكمة والعمليات من أجل الفعالية، لا من أجل المرونة.

3. فيما يتعافى العالم من الجائحة، لا بد من أن **نُعزز قدرته على التكيف والصمود**، ونُمكن عدداً أكبر من الدول القادرة على التأقلم مع الكوارث من توحيد الجهود لتذليل أكثر التحديات المشتركة إلحاحاً من خلال مؤسسات دولية أقوى. وإلى جانب جهودنا لمواجهة ظروف أمنية أكثر صعوبة، من المهم أن نتسلح بقدرةعالية على التكيف بما يضمن لنا نظاماً دولياً يشرع للاقتصادات والمجتمعات الحرة باب الازدهار.

4. **يكمن هدفنا الأول في بناء القدرة الوطنية التي نحتاجها** للحد من أثر الصدمات الحادة والتحديات طويلة الأمد على حياة الناس في المملكة المتحدة ومعيشتهم. والمعروف عن القدرة الوطنية أنها نتاج عوامل مختلفة، من ضمنها، الحوكمة الفاعلة والموثوقة والقدرات الحكومية واللحمة الاجتماعية ومرونة الأفراد والأعمال التجارية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، لا بد من بذل جهود وطنية تدعمها أجندة حكومية محلية أوسع. وعليه، سنتبنى على وجه التحديد نهجاً جديداً للتأهب ومواجهة المخاطر، يُسلّم

تسليماً كاملاً بقدرة الأخطار الطبيعية وغيرها من الصدمات والضغوط على تعطيل المصالح الرئيسة للمملكة المتحدة بقدر التهديدات الأمنية.

5. **يكمن هدفنا الثاني في التصدي للتغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي.** الأمر الذي يقتضي اتخاذ إجراءات فورية ومتضافرة على مستوى العالم. وسيكون هذا الهدف في **صدارة الأولويات الدولية للمملكة المتحدة**، بناءً على التزامنا المحلي ببلوغ مستوى صفر انبعاثات كربونية بحلول 2050. وفي هذا الإطار، سنعمل على تسريع عملية انتقالنا إلى اقتصاد عالمي من دون انبعاثات كربون وحماية التنوع البيولوجي واستعادة حيويته ودعم التكيف والقدرة على الصمود، لا سيما في أوساط أكثر الفئات ضعفاً في العالم.

6. **يكمن هدفنا الثالث في بناء قدرات صحية** على المستويين المحلي والدولي، إقراراً بالطبيعة المترابطة لنظامنا الصحي العالمي. ولأجل تحقيق هذا الهدف، سنُركز جهودنا على تحسين قدرتنا من أجل مواجهة الجوائح التي يُمكن أن تتهدد مجتمعاتنا في المستقبل، منتهجين مقاربة "صحة واحدة"، ولإصلاح "منظمة الصحة العالمية" (WHO) في ضوء ما تعلمناه من أزمة "كوفيد-19".

4.1 بناء القدرات الوطنية للمملكة المتحدة

7. لطالما كان الصمود والقدرة على الاحتمال جزءاً لا يتجزأ من مقاربة المملكة المتحدة الأمن القومي. لكن في عالم يزداد ترابطاً ولا يمكن التنبؤ فيه بكل التحديات المستقبلية أو إيقافها، نحن بحاجة لأن نُجدد نهجنا، ونجعل من المرونة مسعىً وطنياً يُعدّنا كدولة للأزمة التالية، مهما كانت.

8. ستُواصل الحكومة استعداداتها لمواجهة المخاطر الفردية، سواء كان مصدرها عمليات إرهابية أو سيول أو جائحة جديدة. وعلى ضوء الأمثولات التي تعلمناها من "كوفيد-19"، سنسعى أيضاً إلى استخلاص فهم أفضل لمواطن القوة والضعف في المملكة المتحدة وتحسين قدراتنا الوطنية على التأهب والتصدي عبر دورة المخاطرة بأكملها، منذ الاستباق وحتى التعافي. وعليه، ستُبادر الحكومة في2021 إلى تطوير **استراتيجية وطنية شاملة للصمود**، وذلك بالاشتراك مع الإدارات المستقلة ذاتياً والمناطق الإنجليزية والحكومة المحلية والقطاعين العام والخاص. وبموجب هذه الاستراتيجية، ستُركز إجراءاتنا ذات الأولوية على ما يلي:

- **إرساء مقاربة مجتمعية شاملة للصمود**، مقاربة تتيح للأفراد والشركات والمنظمات على السواء المشاركة في بناء قدارت الصمود في أنحاء المملكة المتحدة. وسنسعى إلى تطوير نهج تكاملي يجمع بين كل مستويات الحكومة والجهات المشغلة لـ"البنى التحتية القومية الحيوية" (CNI) والقطاع الخاص الأوسع نطاقاً والمجتمع المدني والرأي العام. وكجزء من هذا المسعى، سوف، نحسن طريقة تواصل الحكومة مع الرأي العام في مسائل أشكال الجاهزية والاستعداد، ونعزز دور منتديات القدرات المحلية ومسؤولياتها في إنجلترا، وندرس نطاق عمل الجهات المشغلة وتلك المالكة لـ"البنى التحتية القومية الحيوية" ومسؤولياتها، حرصاً على معايير وقدرات صمود راسخة في هذا المضمار. هذا طبعاً إلى جانب تشريعات ضرورية خاصة بقطاعات محددة، على غرار مشروع قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية. ومن شأن الاستراتيجية السيبرانية الجديدة أن تؤدي إلى هذه المقاربة الشاملة وتُعزز قدرة المملكة المتحدة على مواجهة المخاطر الإلكترونية. وهذا يتضمن رفع مستوى الأمن السيبراني في مختلف قطاعات "البنى الأساسية الحيوية الوطنية" وزيادة اعتماد "إطار التقييم السيبراني" الصادر عن "المركز الوطني للأمن السيبراني" (NCSC).

- **النظر في التهديدات والأخطار القائمة**، حتى نتمكن من بناء قدرات صمود وطنية تجاه المخاطر المتنوعة التي تتربص بالمملكة المتحدة من كل جانب، خبيثة وغير خبيثة، مباشرة وغير مباشرة، حادة ومزمنة، بخاصة المخاطر ذات الاحتمال المنخفض والأثر الكارثي. وهذا معناه دمج الأمن القومي بالاقتصاد، والصحة بالسياسة البيئية، واتخاذ مقاربة تغطي دورة المخاطر بأكملها، الاستباق والتحوط والاستعداد والاستجابة والتعافي. وفي هذا السياق، سنعمل بصورة أوثق على ربط تحركاتنا المحلية والدولية ببعضها بعضاً، مع زيادة التركيز على التدخل الأولي لوأد المخاطر في مهدها، من العمل في مجال حماية المناخ إلى بناء القدرات السيبرانية، وصولاً إلى مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

- **تطوير مزيد من القدرات – أشخاص وكفاءات وتجهيزات – يُمكن استخدامها على شكل مجموعة من السيناريوهات**. سوف نُحسن قدرتنا على اختبار إمكاناتنا وتنميتها من خلال التخطيط لحالات الطوارئ وإجراء التدريبات المنتظمة وجمع جهود كل من الحكومة وخدمات الطوارئ والقوات المسلحة

والقطاعات المحلية والجهات المعالِجة الأخرى. هذا وستستمر القوات المسلحة في تأمين الدعم للمعالجات الطارئة، كما في حالة "كوفيد-19" من خلال تأمين "المساعدات العسكرية للسلطات المدنية" (MACA). وثمة مخطط لزيادة استخدامنا للاحتياطات العسكرية دعماً لأولويات الأمن القومي المحلي وكيفية توسيع نطاق ذلك ليشمل الكادر الاحتياطي المدني للدعم في أوقات الأزمات.

- **إعادة النظر في النهج الذي نتبعه لتقييم المخاطر.** "منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي" (NSRA) هو مستند سري ويتضمن تعداداً وتقييماً لأثر ومدى احتمالية أبرز المخاطر في مواجهة المملكة المتحدة ومصالحها في الخارج. وقد أعُد هذا المستند بالتعاون مع الدوائر والوكالات المعرضة للخطر، كما أعيد النظر في نتائجه في ظل جائحة "كوفيد-19". نُشرت النسخة المتاحة منه علناً، المعروفة بـ"السجل الوطني للمخاطر" في ديسمبر (كانون الأول) 2020. وفي الوقت الحاضر، يجري العمل على قدم وساق لاستعراض الطريقة المتبعة لإعداد "منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي"، ومن شأن ذلك أن يُعالج كل جانب من جوانب هذه المنهجية، بما في ذلك كيفية وضع أوجه الترابط والمخاطر المتتالية والمركبة في الحسبان.

- **تعزيز أدواتنا التحليلية والسياسية والتشغيلية – بما في ذلك جمع البيانات واستخدامها – لتقييم المخاطر الشاملة والمعقدة على نحو أفضل.** سنُنشئ مركزاً جديداً للعمليات، الغاية منه توفير البيانات المباشرة والتحليلات السريعة، ودعم التعاون في ما بين مختلف أجهزة الحكومة والقرارات المدروسة وقت الأزمات. وسنستثمر أيضاً في التحول الرقمي لوكالات الأمن والاستخبارات وفي التقييم "الشامل" الذي يجمع ما بين المعلومات الاستخباراتية وتلك مفتوحة المصدر.

4.2 معالجة التغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي

9. مع تقلص الفرصة السانحة أمام العالم لمعالجة أزمة المناخ والتنوع البيولوجي، تظهر حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات عاجلة لوقف معدل الاحتباس الحراري عند عتبة 1.5 درجة مئوية ووضع حد لتناقص الأنواع والتدمير البيئي. فمن دون إجراءات مماثلة، يُمكن لخسارة موائل الطبيعة أن يؤدي إلى تكلفة اقتصادية تراكمية تصل إلى حد 10 تريليونات دولار ما بين 2011 و2050. لهذا، علينا أن نُسرع الانتقال العالمي إلى تصفير انبعاثات الكربون، تمهيداً لخلق نمو مستقبلي وفرص عمل جديدة ومستدامة في

قطاعات المستقبل. وعلينا كذلك أن نزيد قدرتنا الجماعية على مواجهة الضرر الذي وقع بالفعل، وخصوصاً دعم أكثر الفئات ضعفاً في العالم ومساعدتها في التأقلم مع التأثيرات المناخية وفقدان الطبيعة.

10. تتصدر المملكة المتحدة بالفعل إجراءات مواجهة التغيرات المناخية. فمنذ عام 2000، خفّضنا انبعاثات غاز الكربون بسرعة أكبر من أي دولة أخرى في "مجموعة الدول العشرين" وكنا أول اقتصاد رئيس يعتمد التزاماً قانونياً لتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول 2050. وبين أبريل (نيسان) 2016 ومارس (آذار) 2021، استثمرت المملكة المتحدة مبلغ 5.8 مليارات جنيه استرليني في "التمويل الدولي للمناخ" (ICF). وفي نوفمبر (تشرين الثاني) 2021، ستستضيف الدورة السادسة والعشرين لـ"مؤتمر الأمم المتحدة للتغيّر المناخي" (COP26) في غلاسكو، حيث سيجتمع الأطراف الـ197 التي انضمت إلى "اتفاقية باريس" أو وقّعت عليها لاتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن تخفيف آثار تغيّر المناخ والتأقلم معه وتمويله.

11. سيحظى التصدي لمسألة التغيّر المناخي وفقدان التنوع البيولوجي **بالأولوية الدولية التي يستحقها من المملكة المتحدة**، وذلك عن طريق عقد "مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي" وما بعده، كما من خلال **الإجراءات المهمة** التالية:

- **التعجيل بتحوّل المملكة المتحدة إلى تصفير صافي الكربون بحلول 2050**، من خلال العمل الحثيث مع الإدارات المستقلة ذاتياً وبالاستناد إلى نقاط القوة والخبرة في المملكة المتحدة في مجالات الهيدروجين الأخضر وطاقة الرياح في ويلز. وعليه، نعتزم اتخاذ مقاربة طموحة تشمل خطة من عشر نقاط لثورة صناعية خضراء، قل سلسلة وشيكة من استراتيجيات قطاعية (على شاكلة خطة إزالة الكربون من وسائل النقل) واستراتجيتنا الشاملة لتصفير الانبعاثات. ونهدف بذلك إلى أن نصبح المركز الرائد عالمياً في مجال التكنولوجيا الخضراء والتمويل وطاقة الرياح، فنستقطب استثمارات حكومية بقيمة 12 مليار جنيه استرليني واستثمارات خاصة إضافية لخلق ودعم ما يزيد على 250 ألف فرصة عمل في أنحاء المملكة المتحدة. سنعمل كذلك على تعزيز دعمنا للابتكارات الخالية من الانبعاثات والقطاعات الجديدة، بما فيها إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون والتقاط الكربون وتخزينه. وتحت مظلة "صفقة تحوّل الطاقة في منطقة بحر الشمال"، سندعم مجمعات النفط والغاز في المملكة المتحدة حتى تتنوع وتنقسم إلى طاقات حديثة، ما من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة

ويحمي فرص العمل القائمة في مناطق مختلفة، على غرار شمال شرقي إنجلترا واسكتلندا. وفي 2021، ستصدر المملكة المتحدة أول سند أخضر سيادي، وستمسي بالتالي أول دولة في "مجموعة الدول العشرين" تجعل من الكشف عن البيانات المالية المحددة من قبل فريق العمل المعني بالإقرارات المالية المتعلقة بالمناخ، إلزامية على مستوى الاقتصاد ككل بحلول 2025، وذلك عملاً بالاشتراطات التي سيبدأ تطبيقها بحلول 2023.

- **تسريع تحوّل العالم إلى تصفير انبعاثات الكربون** والحرص على أن يكون في متناول الجميع تشارك فرص النمو النظيف في القريب العاجل. وتقتضي النقلة النوعية إلى اقتصاد عالمي أخضر إجراءات من الجميع – من أكبر الاقتصادات وأكثرها تقدماً إلى الدول النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وصولاً إلى الحكومات ومؤسسات الأعمال والمواطنين الأفراد. وبوصفها رئيسة "مؤتمر الأمم المتحدة للتغيّر المناخي"، ستسعى المملكة المتحدة إلى التوصل إلى حصيلة تفاوض إيجابية توازن بين مصالح الأطراف كافة في "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيّر المناخي"، مع إسهامات طموحة محددة وطنياً واستراتيجيات لإزالة الكربون على الأمد الطويل. ومن منطلق التزامنا مواءمة مساعداتنا الإنمائية الرسمية مع بنود "اتفاقية باريس"، سنسعى إلى وضع حدّ نهائي لأي دعم مالي أو ترويجي مباشر وجديد لقطاع الوقود الأحفوري ما وراء البحار.

- **تعزيز القدرة على التأقلم مع تاثيرأت التغيّر المناخي التي لا يمكن تجنبها أو عكس مسارها**، عن طريق دعم الفئات الأكثر ضعفاً حول العالم. وفي "مؤتمر الأمم المتحدة للتغيّر المناخي" المرتقب، سنطالب بالتزامات طموحة بشأن التمويل اللازم للتكيّف والمرونة. وقد سبق للمملكة المتحدة أن خصصت مبلغ 11.6 مليار جنيه استرليني لـ"التمويل الدولي للمناخ" بين 2021 و2025، كما ضاعفت مساهماتها لـ"صندوق المناخ الأخضر" حتى وصلت إلى 1.44 مليار جنيه استرليني. وعلى المستوى المحلي، سيعمل "البرنامج الوطني الثاني للتكيّف" (2018) على وضع استراتيجية خمسية تزيد من قدرة المملكة المتحدة على التكيّف مع التغيرات المناخية والتحرك لمواجهة السيول وسواها من المخاطر الأكثر إلحاحاً. وسندأب على إيجاد حلول قائمة على الطبيعة، مثال "تحدي التعافي الأخضر" البالغة قيمته 80 مليون جنيه استرليني – والمسؤول عن تمويل المشاريع المعنية

بإعادة تأهيل الطبيعة – و"صندوق الطبيعة في خدمة المناخ" البالغة قيمته 640 مليون جنيه استرليني والمعني بزراعة الأشجار واستصلاح الخث.

- **عكس مسار فقدان التنوع البيولوجي بحلول 2030**، محققين كل من الأهداف المنصوص عليها في "اتفاقية باريس" والالتزامات المنبثقة من "اتفاقية التنوع البيولوجي" و"تعهّد القادة لأجل الطبيعة" المبرم في 2020. وانطلاقاً من ذلك، سنسعى إلى حماية الطبيعة وإعادة تأهيلها عن طريق حشد الدعم اللازم للأهداف العالمية الطموحة ذات الصلة أثناء "مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي" المزمع عقده في كونمينغ في 2021، باعتبار هذه الأهداف ركن تحسين قدرة النظم البيئية على الصمود وتعافي الأنواع ومعالجة أسباب فقدان الطبيعة. هذا وسنواظب على المناشدة باتفاق عالمي قادر على حماية 30 في المئة على الأقل من يابسة العالم ومحيطه بحلول 2030، معوّلين على "التحالف العالمي للمحيطات" وعلى دور المملكة المتحدة كرئيسة مشاركة مع كوستاريكا وفرنسا في قيادة "الائتلاف الطموح العالي من أجل الطبيعة والبشرية". وسنبذل ما في وسعنا لجعل المملكة المتحدة قدوة يُحتذى بها في تأمين الحماية لـ30 في المئة من بحارها وأراضيها بحلول 2030.

- **الحث على الاستخدام الشرعي والمستدام للموارد الطبيعية.** في هذا الإطار، ستروّج المملكة المتحدة للزراعة التي من شأنها أن تجدد النظم البيئية وتؤمن غذاءً أكثر صحة واستدامة. وسنعقد "الحوار المتعلق بتجارة الغابات والزراعة والسلع الأساسية"، جامعين ما بين أكبر الدول المنتجة للسلع التي تشكّل خطراً على الغابات في العالم والدول المستهلكة لهذه السلع، للاتفاق على إجراءات تعاونية تحمي الغابات وتروّج في الوقت ذاته للتجارة والتنمية. وعلى المستوى المحلي، سنجتهد لإصدار قانون جديد يمنع تجارة المنتجات التي يمكن أن تؤدي إلى إزالة الغابات بصورة غير شرعية داخل المملكة المتحدة. وسنواصل العمل من أجل وضع حدّ للسوق الخاصة بالمنتجات البرّية غير المشروعة وتدعيم جهود إنفاذ القانون ودعم مصادر الرزق البديلة والمستدامة.

- **الاستثمار في الطبيعة وفي اقتصاد "ذي طابع إيجابي"**، عن طريق دمج التنوع البيولوجي بصناعة القرارات الاقتصادية استجابةً لنتائج تقييم داسغوبتا. وفي هذا السياق، سنزيد التمويل المخصص للطبيعة والحلول المراعية للطبيعة من أجل مواجهة التغيّر المناخي، كيف؟ بإنفاق ما لا يقل عن 3 مليارات جنيه إسترليني من "التمويل الدولي للمناخ" على حماية الطبيعة في السنوات الخمس المقبلة،

وبدعم الموائل المهددة وإعادة تأهيلها، تحت مظلة "صندوق المناظر الطبيعية المتنوعة بيولوجياً" و"صندوق الكوكب الأزرق".

خطة النقاط العشر لثورة صناعية خضراء

- استثمارات بقيمة 12 مليار جنيه استرليني لحكومة صاحبة الجلالة
- دعم ما يزيد على 250 ألف وظيفة خضراء تتطلب مهارات عالية بحلول 2030
- حشد 3 أضعاف استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد الأخضر بحلول 2030

- في مجال استثمار الرياح البحرية: إنتاج 40 جيغاواط – أي ما يكفي لتزويد كل منزل من منازل المملكة المتحدة بالطاقة الكهربائية
- اعتماد هيدروجين منخفض الكربون: ثمة مساعٍ لإنتاج 5 جيغاواط بحلول 2030 واستكشاف تجارب التدفئة بالهيدروجين
- توفير طاقة نووية جديدة ومتطورة: الاستثمار في الجيل التالي من التكنولوجيا النووية (معامل كبيرة وصغيرة ومفاعلات نموذجية متقدمة)
- المركبات الخالية من الانبعاثات: وقف عمليات بيع السيارات والشاحنات الجديدة العاملة بالوقود والديزل بحلول 2030، مع دعم قطاع السيارات بـ2.8 مليار جنيه استرليني
- استخدام وسائل النقل الخضراء وركوب الدراجات والمشي: استثمار 5 مليارات جنيه استرليني في وسائل النقل العام الخالية من الانبعاثات
- الطائرات النفاثة من دون وقود والسفن الخضراء: إجراء أبحاث على مشاريع تهدف إلى تطوير طائرات وسفن خالية من الانبعاثات وإنتاج وقود حيوي مستدام
- المباني الأكثر خضرة: تخصيص مليار جنيه استرليني لإنشاء منازل ومدارس ومستشفيات أكثر خضرةً وأكثر دفئاً وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة
- التقاط الكربون: استثمار مليار جنيه استرليني من أجل أن نصبح دولة رائدة عالمياً في تكنولوجيا التقاط الانبعاثات المضرّة وتخزينها
- الطبيعة: حماية بيئتنا الطبيعية وإعادة تأهيلها، بما في ذلك تخصيص مبلغ 5.2 مليار جنيه استرليني للتحصن ضد السيول والفيضانات
- الابتكار والتمويل: تطوير تقنيات حديثة منخفضة الكربون وإصدار سندات خضراء سيادية جديدة

أمن الطاقة

يُعدّ ضمان توفير الطاقة الآمنة والنظيفة بأسعار معقولة أمراً أساسياً لمصالح المملكة المتحدة الوطنية. ولهذا السبب، سنركز جهودنا في السنوات المقبلة على عملية التحوّل إلى الطاقة النظيفة. وكما هو مذكور في الورقة البيضاء المتعلقة بالطاقة، سنُزيل الكربون من نظام الطاقة الخاص بنا، في محاولة منا لدعم إنتاج الطاقة النظيفة وخفض كلفة التقنيات الجديدة عن طريق توسيع رقعة انتشارها.

وبينما نقوم بهذا التغيير، سيبقى النفط والغاز جزءًا مهماً من إمدادات الطاقة في المملكة المتحدة، وإن تضاءل استخدامهما. وسنعمل مع شركائنا الدوليين للحفاظ على إمدادات النفط العالمية، لا سيما في الشرق الأوسط. وبصفتها عضواً في "وكالة الطاقة الدولية"، ستحافظ المملكة المتحدة على مخزونات النفط الدولية التي يمكن التعويل عليها عند حدوث اضطرابات ضخمة. هذا وسندعم الجهود المبذولة في سبيل ضمان أمن الغاز الأوروبي، تجنباً للاضطرابات التي يمكن أن تترك أثراً بالغاً في الأسعار والإمدادات.

وعلى نطاق أوسع، سنوفّر الحماية لـ"البنى الأساسية الوطنية الحيوية" في المملكة المتحدة التي لا تزال هدفاً جذاباً لهجمات الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من الإرهابيين والمجرمين. وهذا سيتضمن توفير دفاعات مؤاتية ضد المخاطر الأمنية السيبرانية الجديدة، مع ازدياد اعتماد نظام الطاقة لدينا على التكنولوجيا الرقمية. إلى ذلك، سنعمل على تعزيز السلامة النووية والمعايير والضمانات الرفيعة، سواء على أساس ثنائي أو من خلال مشاركتنا في "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" (IAEA).

في دعم محيط قادر على الصمود

تتشارك دول العالم محيطاً واحداً. والمعروف عن المحيط أنه يوفّر 50 في المئة من الأكسجين الذي نتنفسه ويدعم سبل كسب العيش في جميع أنحاء العالم ويحتوي على موارد معدنية وبيولوجية مهولة، عدا عن أنه يتّسم بأهمية بالغة بالنسبة إلى التجارة. لكن التغيرات المناخية والتدهور البيئي تُلقي بثقلها عليه، إلى جانب الهجرة والقرصنة وضوابط النظام والتنظيم والضغوط المتنامية حول نقاط الاختناق البحرية، بما فيها مضيق هرمز وبحر الصين الجنوبي.

وتتلخص رؤية المملكة المتحدة في أن تصبح مياه المحيطات بيئة مضبوطة بشكل فاعل ونظيفة وصحية وآمنة ومنتجة ومتنوعة بيولوجياً بحلول 2030، بيئة تربط بين مختلف المجتمعات الساحلية المزدهرة والمرنة حول العالم وتدعم النمو الاقتصادي المستدام في المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار والأقاليم التابعة للتاج. ولتحقيق هذه الرؤية، سنجمع بين عملنا على مستوى الأمن البحري وعملنا على مستوى البيئة والتجارة. ومن الأمور الأساسية في هذا الصدد، الالتزام المطلق بالتمسك بمختلف أبعاد "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار"، باعتبارها عامل تمكين أساسي للازدهار العالمي ولأمن الكوكب وصحته.

ومن المفترض بـ"سفينة مراقبة المحيطات المتعددة الأدوار" التابعة للبحرية الملكية أن تثبت هذه المقاربة المتكاملة على أرض الواقع عن طريق تأمين الحماية الضرورية الحيوية في عرض البحر وتحسين معرفتنا بالبيئة البحرية. أما سفن الدوريات البحرية التابعة أيضاً للبحرية الملكية، فستستمر، ومعها قوات مراقبة الحدود في المملكة المتحدة، في دعم الرقابة على الحدود وسلامة النقل البحري وحماية البيئة البحرية ومراقبة أنشطة صيد السمك وعمليات البحث والإنقاذ وإنفاذ القوانين الجمركية.

إضافة إلى ذلك، سنُبادر إلى:

- حماية البيئة البحرية ودعم الخطوات الدولية عبر "تحالف المحيطات العالمي" الذي ترأسه المملكة المتحدة وسواه من الائتلافات، وسنقوي معرفتنا في ميدان العلوم البحرية من طريق الإسهام في "عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة". وسنستعين بـ "صندوق الكوكب الأزرق" الجديد لحماية وإعادة تأهيل النظم البيئية البحرية ومواردها، ودعم التنمية المستدامة لمصائد الأسماك والتخفيف من حدة الفقر. وسنُواظب على تعزيز الحماية البحرية في محيط أقاليم ما وراء البحار، بما في ذلك البيئة البحرية التي تمتد على مساحة 4.3 مليون كيلومتر مربع، وتخضع لحماية برنامج "الحزام الأزرق".

- نشر المزيد من أصولنا البحرية حول العالم لحماية ممرات سفن النقل البحري ودعم حرية الملاحة، وسيُساند "المركز المشترك للأمن البحري" هذه الخطوة معززاً تنسيق العمليات البحرية على نطاق الحكومة. ومن جهتها، ستُواصل "قيادة العنصر البحري" التابعة للبحرية الملكية في البحرين حرصها على ضمان تدفق حركة التجارة في الخليج، بتأييدها جزءاً من "نظام الأمن البحري الدولي" الجديد.

- الإسهام في توسيع نطاق الأمن البحري عبر التصدي لأعمال القرصنة قبالة سواحل غرب أفريقيا، بصفتنا الرئيس المشارك لـ "مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع" في 2021.

4.3 بناء المرونة الصحية

12. من المرجح أن تُمسي حالات تفشي الأمراض المعدية أكثر تواتراً خلال السنوات المقبلة، فيما ستظل "مقاومة مضادات الميكروبات" (AMR) تحدياً طويل الأمد لصحة الإنسان. وكما بيّن لنا وباء "كوفيد-19"، يُمكن لأزمات صحية بهذا الحجم أن تترك أثراً مدمراً على الإنسان والاقتصاد والحياة الاجتماعية، باستنزافها التعاون الدولي ووضعها المعالجات الوطنية والنظام الصحي العالمي تحت مجهر الاختبار.

13. علينا أن نستخلص العبر من ظاهرة "كوفيد-19" و**نُعزز تحركاتنا المحلية والدولية لمواجهة الأخطار الصحية العالمية** كجزء من نهج أوسع نطاقاً إزاء الأمن البيولوجي، ولو فعلنا ذلك فسنتمكن من الاستفادة من مقاربة "الصحة الواحدة" التي تقر بالرابط الوثيق بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة، ومراعاة لطبيعة نظامنا الصحي العالمي المترابطة، سنُحافظ على دعمنا للبرامج الصحية في الدول النامية، وسنواصل تعاوننا مع الشركاء، وفي مقدمهم الاتحاد الأوروبي والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف، في شأن قضايا مختلفة من قبيل مقاومة مضادات الميكروبات ومرض نقص المناعة المكتسبة والسل والملاريا، وستشمل إجراءاتنا ذات الأولوية ما يلي:

- التعجيل في إمكان الحصول العادل على أدوات تشخيص "كوفيد-19" ولقاحاته وعلاجاته حول العالم، كونها السبيل الأسرع لتحقيق التعافي المحلي والعالمي من الأزمة الراهنة. ويتمثل هدفنا في تقديم الجرعة الأولى من اللقاح المضاد لفيروس كورونا لجميع سكان المملكة المتحدة البالغين قبل نهاية يوليو (تموز) 2021، وذلك في إطار برنامجنا المحلي للتلقيح الذي يمتد إلى أقاليمنا ما وراء البحار. وستُتابع المملكة المتحدة بذل الجهود في سبيل تأمين لقاحات "كوفيد-19" للدول النامية عبر التزام السوق المسبق "كوفاكس"، إلى جانب مساهمتنا بمبلغ 548 مليون جنيه استرليني، وقيادتنا المستمرة لرأب ثغرة التمويل ودعم الموافقة السريعة على اللقاحات وفقاً للمعايير الدولية للسلامة والجودة والفعالية، فنحن ملتزمون بأن نسلم "كوفاكس" أكثرية اللقاحات التي ستفيض عنا مستقبلاً،

على أن يُسهم تعهدنا بتخصيص مبلغ 1.65 مليار جنيه استرليني لـ "التحالف العالمي للقاحات والتحصين" في دعم تحصين الأطفال في دول العالم الأكثر فقراً على مدى خمس سنوات. ومن أجل تعزيز القدرة على رصد متحورات جديدة من "كوفيد-19" حول العالم، سيستعين خبراؤنا بمنصة تقويم المتحورات الجديدة كوسيلة لتقديم الدعم للدول الأخرى في مجال التسلسل الجينومي.

- **إعادة النظر في النهج المشترك بين الحكومات إزاء الأمن البيولوجي[4] وتوطيده**، كجزء من جهودنا لاستخلاص العبر من الاستجابة لـ "كوفيد-19"، وبناء قدرتنا الوطنية على المواجهة. أما مراجعتنا الجارية لمسؤولياتنا إزاء الأمن البيولوجي داخل الحكومة، فستكون سند اعتبارات مستقبلية مرتبطة بالتوصل إلى استراتيجية منقحة للأمن البيولوجي وتغيرات محتملة في آليات الحكومة.

- **تعزيز استعداد المملكة المتحدة لمواجهة الجوائح في المستقبل باتباع نهج "الصحة الواحدة".** وتأسيساً على عملية إنشاء "المركز المشترك للأمن البيولوجي" و"المعهد الوطني لحماية الصحة" في 2020، سنُحسن منهجيات مراقبة نشوء التهديدات الصحية المحلية والعابرة للحدود، مثل الأمراض الحيوانية المصدر[5]، وفهمها والإبلاغ عنها. وسنقوم بتحليل السيناريوات والتخطيط لحالات الطوارئ ضمن المملكة المتحدة، بما يضمن مرونة سلاسل إمداداتها الطبية. عدا عن ذلك، سنُعيد النظر في مخزوننا الوطني من التدابير المضادة السريرية والمواد الاستهلاكية، على غرار أجهزة الحماية الشخصية وتوسيع نطاق قدرات الاختبار ومعدات المختبرات، لضمان التزامها الاعتبارات التخطيطية الوارد ذكرها في "سجل الأخطار الوطني لعام 2020".

- **إصلاح النظام الصحي العالمي** وتقوية اللحمة بين مختلف فروع البنيان الدولي، وما بين المؤسسات الصحية والاقتصادية، وتفعيل إمكانات البيانات لزيادة الرقابة العالمية على الصحة. وفي هذا الخصوص، سنسعى إلى إصلاح "منظمة الصحة العالمية" (WHO)، من خلال زيادة التمويل الأساس المخصص لها بنسبة 30 في المئة، ليصل إلى 340 مليون جنيه استرليني على مدى السنوات الأربع المقبلة، وسنُقوي الأنظمة الصحية حول العالم ونجعلها أقدر على الامتثال للّوائح الصحية الدولية. وفي سبيل ترسيخ نهج "الصحة الواحدة" حول العالم، سنعمل على إنشاء "مركز

[4] يُعرف الأمن البيولوجي بأنه حماية المملكة المتحدة ومصالحنا من الأخطار البيولوجية، خصوصاً حالات التفشي الملحوظ للأمراض، سواء نشأت بشكل طبيعي أو جراء حادثة أقل احتمالاً، مثل تسرب مواد خطيرة من منشئات مخبرية أو نتيجة هجوم بيولوجي متعمد، فمثل هذه الأخطار تؤثر في الإنسان والحيوان والنبات على السواء.

[5] أمراض تُسببها الفيروسات أو البكتريا أو الطفيليات التي تنتقل من الحيوانات إلى الإنسان.

عـالمي للاسـتخبارات الصـحية الواحـدة"، يمـنح الـدول والمنظمـات مصـدراً اسـتخباراتياً وحيـداً عـن الأخطار البشرية والحيوانية والبيئية، وشبكات عالمية من خبراء الأمراض حيوانية المصدر، ومراكز امتياز في مجال الأمراض حيوانية المصدر، بما فيها مركز واحد في المملكة المتحدة. هذا وسنُعزز الجهود المحلية والدولية لمكافحة التهديدات الناتجة من تزايد مقاومة مضادات الميكروبات.

- **رفع مستوى الجهوزية العالمية إزاء الجوائح** بالاستناد إلى خطة رئيس الحكومة المؤلفة من خمس نقاط، والرامية إلى الوقاية من الجوائح المستقبلية. وفي هذا الصدد، ستُحاول المملكة المتحدة تسريع عملية تطوير وتوزيع أدوات تشخيص الأمراض الناشئة ولقاحاتها وعلاجاتها، مستفيدين من رئاستنا لمجموعة الدول السبع، ومن الشراكة بين الحكومات والقطاعات والمنظمات الدولية لتقليص وقت تطوير وتوزيع اللقاحات المضادة للأمراض ذات الأولوية إلى 100 يوم. إلى ذلك، سنعمل على تحسين ظروف بحث وتطوير أدوات التشخيص واللقاحات والعلاجات المطلوبة من طريق فك تسلسل "الجينوم"، وتقويم الروابط الحيوانية المنشأ، وتعزيز الابتكار في مجال التخزين والتوزيع، ووضع معايير للتجارب السريرية وتسخير البيانات. وسنحرص على توفير التمويل المستدام لمواجهة الجوائح والاستجابة إليها، وسنستكشف معاهدة التأهب للأوبئة بقيادة "منظمة الصحة العالمية"، بغية تطوير التعاون والتنسيق الدوليين.

الصمود والهجرة

من المرجح أن تزداد حركة الهجرة عبر الحدود خلال العقد المقبل، والسبب تنامي عدد سكان العالم والتغيرات المناخية وانعدام الاستقرار والعوامل الاقتصادية، وسيكون لهذا الأمر عواقب على عدد من دول العالم، بما فيها المملكة المتحدة.

وبالنسبة إلى المملكة المتحدة تحديداً، فهي تملك تاريخاً طويلاً وإيجابياً مع الهجرة، ومعظم القادمين إليها يأتون عبر طرق آمنة وشرعية، وبذلك فإن الفوائد الاقتصادية التي يجلبونها معهم ضخمة جداً للدولة المضيفة، في هذه الحالة المملكة المتحدة، ولمسقط الرأس بواسطة التحويلات المالية.

لكن بعد مغادرتنا الاتحاد الأوروبي، ننوي استخدام نظام هجرة جديد يعتمد على النقاط، والغاية منه تأمين المواهب الضرورية للقطاعات الأساسية في اقتصادنا، والحفاظ بالتالي على تفوقنا التنافسي في مجال العلم

والتكنولوجيا، باعتبار هذه الميزة عاملاً محورياً في إنتاجية وفرص قطاعات أخرى على مستوى المملكة المتحدة ككل.

وبوصفها قوة لخير العالم، ستُواصل المملكة المتحدة مراعاتها لأوضاع اللاجئين وملتمسي اللجوء، وتاريخنا مجيد في تأمين الحماية لمن يحتاجها بما يتماشى مع التزاماتنا الدولية، وقد أسهمت خططنا لإعادة التوطين في توفير معابر آمنة وشرعية لعشرات الآلاف من الأشخاص الراغبين في بدء حياة جديدة في المملكة المتحدة.

ومنذ العام 2015، وطّنا أكثر من 25 ألف لاجئ عبر مختلف برامجنا ذات الصلة، نصفهم تقريباً من الأطفال وكثيرون بينهم ضحايا النزاع في سوريا.

إلى ذلك، تلتزم المملكة المتحدة في التعامل مع حركة الهجرة غير المنتظمة التي تُعرض حياة الأشخاص، وأغلبهم من الفئات الأكثر ضعفاً، للخطر، وتُلقي بثقلها على الدول المُضيفة. وفي هذا الإطار، سنتعاون مع شركائنا الأوروبيين وغيرهم لإدارة التحركات داخل مناطق أوروبا الواسعة وباتجاه المملكة المتحدة، سواء أكانوا يُنشدون فرصاً اقتصادية في الخارج أو يهربون من انعدام الاستقرار في وطنهم الأم.

وبما أنه يُمكن لمثل هذه التدفقات أن تكون معقدة وأن تمتد على ولايات قضائية عدة وعلى مسافات شاسعة، سننتهج مقاربة تشمل جميع الطرق وسنعمل جنباً إلى جنب مع شبكتنا الدبلوماسية والإنمائية على طول طرق الهجرة الرئيسة، من أفريقيا عبر المتوسط ومن الشرق الأوسط عبر شرق بحر المتوسط ومن آسيا عبر أوروبا الشرقية، وبهذه الطريقة سنسهم في تعزيز الاستقرار وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الهشة، وسنعالج المشكلات الكامنة وراء حركة الهجرة غير المنتظمة في المقام الأول، وسنبني القدرات في المراحل الأولى للإنفاذ، بقصد مكافحة جريمة الهجرة المنظمة التي تستغل الضعفاء، وسنؤمن الحماية للفئات الأكثر ضعفاً من خلال دعم ضحايا الاتجار والعبودية الحديثة والاستغلال.

كما أننا سنُعيد الأشخاص الذين لا يحق لهم البقاء في المملكة المتحدة إلى أوطانهم الأصلية أو إلى دولة آمنة أخرى، في مسعى لإعادة التوازن إلى نظام اللجوء وإزالة طرق محددة غير شرعية، وتشديد إجراءات العودة.

عدا عن ذلك، سنعزز قدرتنا على مواجهة تدفقات المهاجرين عبر القناة الإنجليزية، واضعين حداً نهائياً لعبور القوارب الصغيرة وغير اللازمة، الخطيرة وغير الشرعية، بالتعاون الوثيق مع فرنسا وغيرها من الدول المجاورة.

خامساً: تنفيذ المراجعة الشاملة

1. لقد أرست المراجعة الشاملة طموحات جديدة ومتطلبة تتعلق بالأمن القومي والسياسات الدولية للمملكة المتحدة في سياق عالمي متزايد الترابط والتنازع والتعقيد، وسيعتمد تحقيق هذه الطموحات على توسيع نطاق البنى والقدرات الابتكارية والإبداعية والتكاملية لتتجاوز الحكومة المركزية عند الاقتضاء.

2. ليس "الإدماج" موضوعاً غريباً عن النهج الذي تتبعه المملكة المتحدة إزاء الأمن القومي، كل ما في الأمر أن الصياغة المستخدمة لوصفه تغيرت مع مرور الزمن، وقد ازدادت الأنظمة والقدرات بين الإدارات وداخلها تكاملاً، وتتجلى هذه الصورة بأوضح ما يكون في الوحدات المشتركة وآليات التمويل المشتركة وآليات الحوكمة البرلمانية، وعلى رأسها "مجلس الأمن القومي". وفي 2020 جاء إنشاء "وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث" (FCDO) بمثابة دليل على نية الحكومة ضمان التكامل الأعمق لقدرات المملكة المتحدة الدولية وإيصالها، باعترافه بالأهمية الدائمة للهياكل التنظيمية الأساسية. وفي هذا الفصل من التقرير، سيُماط اللثام عن الأولويات الرئيسة واللازمة لصناعة استراتيجيات متكاملة وإيصالها لإدارات الحكومة كافة وخارجها، بما يضمن نجاح تنفيذ الطموحات الوارد ذكرها في الاستعراض المتكامل.

تعزيز الاستراتيجية والتطبيق

3. سيظل "مجلس الأمن القومي" الآلية الرسمية الأبرز التي يُمكن للوزراء من خلالها وضع استراتيجيات وسياسات الأمن القومي والإشراف على تنفيذها. وفي "استعراض قدرات الأمن القومي لعام 2018"، أُصلحت البنى المسؤولة عن دعم "مجلس الأمن القومي"، وكُشف النقاب عن آليات برلمانية جديدة لتوفير النصح والإرشاد من جهة، ودعم تنفيذ أولويات المجلس من جهةٍ أخرى، وقد كانت هذه الإصلاحات فعالة في بعض المجالات، لناحية تأمينها نصائح أكثر اتساقاً وإحكاماً في شأن قضايا استراتيجية معقدة، ودعمها عمليات التنفيذ المنسقة على نحوٍ أفضل. لكن وبشكل عام، ثمة حاجة ملحة إلى مزيد من المرونة في طريقة تعامل الوزارات مع التحديات الشاملة، ولا بد لهذه الحاجة من أن تكون مصحوبة بمحاسبة أوضح عن التنفيذ تحت إشراف وزاري أقوى، ويعني ذلك أن يلتزم الوزراء مجتمعين بالمراحل الأولى من صناعة السياسات، وينتقلوا بعدها إلى التركيز الشديد على التنفيذ الفعال مع ما يشمله من تقديم تقارير إلى "مجلس الأمن القومي" واستعراضها.

4. وعليه، سيتولى مستشار الأمن القومي إعادة النظر في إجراءات الأمن القومي وأنظمته، للتأكد من تحقيق أهداف الاستعراض المتكامل والإجراءات ذات الأولوية والقرارات السياسية المستقبلية بسرعة وفعالية، وإرساء أنظمة تدعم "مجلس الأمن القومي" بشكل أفضل.

أولويات الإصلاح

5. **القدرة الاستراتيجية:** يكتسي تعزيز القدرة الاستراتيجية الجماعية أهمية أساسية بالنسبة إلى إتمام عملية تنفيذ ناجحة ومتكاملة. وفي سياق الاستعراض المتكامل، طورنا أو استخدمنا عدداً من أدوات وتقنيات التحليل الاستراتيجي والتقويم وتحديد التحديات، ووطدنا الراوبط القوية مع عدد من الهيئات الخارجية لدعم تطوير السياسات، وسيجري العمل على تنميق هذه القدرة للحصول على الدعم الدائم واللازم لاستحداث الاستراتيجيات وتنفيذها، ويشمل هذا:
   - أفضل المهارات والقدرات التكنولوجية ضمن إطار الوظائف الاستراتيجية.
   - الاتصالات الاستراتيجية والمشاركة الجماهيرية.
   - الوصول المعزز إلى الأدلة، بما فيها المعاملات الآجلة وتقنيات التبصر المرتقبة والبيانات والتحديات.

وخير مثال على نوع القدرة التي سنُبادر إلى بنائها من أجل دعم صناعة الاستراتيجيات المشتركة بين الحكومات، هي وظيفة التقويم الصافي الجديد Net Assessment function ضمن وزارة الدفاع.

6. **الرقميات والبيانات:** المطلوب هو التركيز المستمر على قابلية التكامل المتبادل من طريق الأطر والمعايير وأساليب التنمية، حتى تتمكن الفرق الحكومية من العمل معاً بفعالية على مختلف مستويات الأمن، وينبغي لهذا الأمر أن يستند إلى استثمارات في الجيل المقبل من المنصات الرقمية الآمنة للبيانات والتكنولوجيا والمهارات، وتركيز كبير على تحسين أساليب إدارة المعلومات والمعارف. وفي هذا الصدد، سنصب اهتمامنا على الاستخدام المسؤول لمنصات بيانات جديدة وأدوات رقمية وعمليات تشاركية تهدف إلى دعم صناعة السياسات وتعزيز الشمولية والشفافية، وسيكون مكتبنا المركزي الجديد للرقميات والبيانات محفزاً مهماً لإجراء مزيد من التغيرات.

7. **الثقافة والتنوع والإدماج:** التأسيس لثقافة تدعم التكامل والتأقلم والابتكار أمر غاية في الأهمية، وقد كان مجتمع الأمن القومي من بين الفروع الحكومية الأولى التي اعتنقت مقاربة مدنية خدماتية جديدة على سبيل التجربة، ولغاية إحقاق التغيير في واقع الثقافة. واعترافاً منا بأن التعددية والشمولية من الحتميات التشغيلية، أطلقنا مبادرات عدة على شاكلة مبادرة "المهمة الحساسة" لطاقم العاملين ومجالس الظل، مستخلصين العبر من تقارير سابقة ذات صلة، نذكر من بينها على سبيل المثل لا الحصر، "مراجعة أسلحة الدمار الشامل الاستخباراتية " (باتلر) و"تقرير التحقيق في العراق" (شيلكو) و"الدروس المستخلصة من فضيحة ويندراش" (ويليامز). واختبرنا كذلك الابتكار في التوجيه العكسي والتوظيف والتطوير المحددي الهدف، والتحول الدقيق على مستوى الأمن القومي، والتعديلات في أماكن العمل والتوعية الرقمية.

8. لكن هناك كثيراً مما ينبغي عمله من أجل الاستفادة من الخبرات ووجهات النظر المختلفة التي تدير دفة الابتكار والتأقلم، ومن أجل الحفاظ على سلوكيات تعاونية مرنة وشاملة تتيح تحقيق التكامل، ولا بد من أن نتعلم من الترتيبات التي اتخذناها أثناء تفشي جائحة "كوفيد-19"، والتي أظهرت إمكان العمل بمزيد من المرونة والشمولية، ولتحقيق ذلك فنحن بحاجة إلى أن:

- نُعزز ارتباطنا بالأشخاص الذين نخدمهم ونزيد تمثيلنا لهم. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في هذا الاتجاه، لا يزال أمام الأوساط المعنية بالأمن القومي والسياسات الدولية شوط طويل لتقطعه.

- ننهض بثقافة تُشجع على التصدي لأنواع كثيرة ومختلفة من التحديات، مع المضي قدماً في مسار تطوير القدرات، من قبيل إنشاء فرق حمراء [في إطار التدريبات فرق تمثل العدو]، للتخفيف من التحيز المعرفي الذي يُؤثر في صناعة القرارات.

- نضع نهجاً استراتيجياً للتوظيف والتنمية من أجل زيادة الحراك المجتمعي وتنوع [منابت] الناس، بما يضمن لنا خط إمداد قوي من المواهب المتباينة والمتنوعة في المستقبل.

- نستهدف أدواراً للتوظيف الخارجي حيثما تكون هذه التجربة مفيدة، ونُحدد مجموعة أوسع من الأدوار في كافة مناطق المملكة المتحدة.

9. **الإعداد المهني والتدريب والمهارات:** سيتوقف تطبيق محتوى المراجعة الشاملة على توافر الأشخاص الذين يمتلكون المهارات والخبرات والتصاريح الأمنية المناسبة والضرورية لتشكيل فرقٍ قادرة تتسم بالمرونة ومتنوعة ومتعددة التخصصات. وتلعب تجربة العمل المشترك والجهود الجبارة التي بُذلت في السنوات الأخيرة لإعداد دورات مهنية ذات صلة وتطوير مجموعة خدمات تدقيق أمني، دوراً حيوياً في بناء هذه القدرات. بيد أنه من الضروري أن نتقدم بخطى أسرع. وتحضيراً للمراجعة الأمنية التالية، سنُعيد النظر في المسألة لمصلحة كليةٍ متخصصة في الأمن القومي"، كجزء من خدمة "المنهج التعليمي لمهارات الحكومة" (GSCU) الجديدة. ويُمكن لهذا الأمر أن يرتقي بمستوى القوى العاملة لدينا والأدوات المتاحة لها، ويُحرك بالتالي دفة التغيير الثقافي ويؤمن منصة للتعاون الدولي ويُرسخ العلم والتكنولوجيا كمهارة أساسية. وفي هذا السياق أيضاً، سنستعين بقوات الاحتياط العسكرية لدعم المجموعة الكاملة من أولويات الأمن القومي واستكشاف الخيارات المتاحة لاحتياطي مدني أوسع نطاقاً.

التنفيذ

10. أطلقت الحكومة إطار عملٍ جديد للتخطيط والأداء وهي بصدد إنشاء فرق عمل معنية بالتقييم. ويُحدد هذا الإطار النتائج ذات الأولوية، من ضمنها أربع نتائج يُفترض بأنها تشمل أبرز المسائل الوارد ذكرها في المراجعة الشاملة والتي ستدعمها إدارات حكومية متعددة. وسيكون على هذه الإدارات أن تضع "خطط تقديم نتائج" يتلقى الوزراء على أساسها تقارير أداء منتظمة. ومن شأن ذلك أن يوفر القدرة على مراقبة مسار تنفيذ (المشاريع والبرامج والنتائج) وقياس أثرها (النتائج والفوائد)، ويستكمل آليات رقابية أخرى لتتبع الإنجازات، مثل حافظة المشاريع الحكومية الكبرى.

11. سنُصدر تقرير قيادة الدفاع بالتزامن مع المراجعة الشاملة، وسينطوي هذا التقرير على تفاصيل الخطط الدفاعية. وفي وقتٍ لاحق، سننشر استراتيجيات أخرى بشأن المرونة والقدرات والتنمية الحاسوبية والدولية. ومن المفترض بمراجعات الإنفاق المستقبلية أن تُوفر فرصاً إضافية لمواءمة خطط الإنفاق مع الأولويات المحددة في المراجعة المتكاملة الشاملة.

الملحق أ: أولويات المراجعة الشاملة المشمولة في مراجعة الإنفاق لعام 2020

توضح المراجعة الشاملة رؤية رئيس الحكومة من أجل بناء مملكة متحدة أقوى في الداخل والخارج، بشكلٍ يضمن لنا مواءمة طموحاتنا لبريطانيا عالمية معولمة. وتنعكس هذه الرؤية في قرارات الإنفاق المذكورة في استعراض الإنفاق لعام 2020، بما فيها تسويات الإدارات وتمويل المبادرات الجديدة. وقد وضعَنا مراجعة الإنفاق لعام 2020 على المسار المؤدي إلى تحقيق ما نصبو إليه، مع تأمين التمويل المطلوب للمجالات ذات الأولوية في إطار المرونة والأمن والتغير المناخي والبحث والتطوير والتكنولوجيا النظيفة، والحفاظ على شبكتنا العسكرية والدبلوماسية المتقدمة. وسيقوم إطار العمل الاستراتيجي بتوجيه استعراضات الإنفاق المستقبلية، وهو ما سيُتيح المزيد من الفرص لمواءمة الموارد مع الطموحات على المدى الأطول.

وفي هذا القسم، سيُكشف عن التدابير المحددة في مراجعة الإنفاق لعام 2020 والداعمة لتحقيق محتوى إطار العمل الاستراتيجي. وقد قسمنا المعلومات أدناه إلى فئات فرعية، لكن معظم القدرات الموصوفة تتداخل ببعضها البعض وستُستخدم لدعم الأنشطة الوارد ذكرها في أكثر من فصل.

إلتزامات استعراض الإنفاق لعام 2020	الوصف
1. الميزة الاستراتيجية بواسطة العلم والتكنولوجيا	
تكنولوجيا الطاقة النظيفة (BEIS)	• تخصيص مليار جنيه استرليني لالتقاط الكربون وتخزينه ولدعم قطاع إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون؛ إنشاء صندوق جديد بقيمة 240 مليون جنيه استرليني لتحقيق صافي صفر من الهيدروجين وإنفاق مبلغ 81 مليون جنيه لريادة تجارب التدفئة بالهيدروجين.
أنشطة البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا الطاقة النظيفة	تمويل بقيمة 15 مليار جنيه استرليني تقريباً ويشمل: • التزاماً بزيادة الاستثمارات الاقتصادية في مجال التطوير والبحث إلى 2.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2027.

	• تسوية الوضع المالي تشمل سنوات لميزانيات البحوث الأساسية الخاصة بالأكاديميات الوطنية و"وكالة الابتكار والأبحاث في المملكة المتحدة" (UKRI) والتي ستنمو بأكثر من 400 مليون جنيه استرليني كمعدل وسطي سنوي لفترة الثلاث سنوات المقبلة. • بحلول 2023–2024، ستستثمر الحكومة مبلغ 1.4 مليار جنيه استرليني إضافي في السنة في التمويل الرئيسي المخصص لقاعدة أبحاثها الرائدة عالمياً. • تخصيص ما يصل إلى 17 مليون جنيه استرليني بين 2021 و2022 لإنشاء وحدة وصندوق جديدين يُركزان على كل شاردة واردة في قضايا الابتكار ويُسهمان في ترجمة أصول المعرفة في القطاع العام (من عمليات بحث وتطوير وملكيات فكرية وأصول أخرى غير ملموسة) إلى وظائف جديدة في مجال التكنولوجيا العالية ونمو ملحوظ على مستوى الاقتصاد والأعمال. • توفر برامج المنح لـ"إينوفايت يو كاي" و"كاتابولت نتوورك" دعماً حيوياً للشركات الابتكارية الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ ويُرتجى من مبلغ 490 مليون جنيه استرليني المكرس للميزانيات الأساسية لـ"إينوفايت يو كاي" العام المقبل أن يدعم شركات التكنولوجيا العالية في أنحاء المملكة المتحدة ويساعدها في تطوير تكنولوجيات المستقبل.
أنشطة البحث والتطوير في مجال الدفاع	• استثمار ما لا يقل عن 6.6 مليار جنيه استرليني في أنشطة البحث والتطوير، مما يسمح بإجراء

	بحوث في مجال الذكاء الاصطناعي وسواه من التكنولوجيات الحاسمة للمعارك، كجزء من تسوية وزارة الدفاع الرباعية (أنظر أدناه).
أنشطة البحث والتطوير في القطاع الأمني والاستخباراتي في المملكة المتحدة	• ضخ مبلغ 695 مليون جنيه استرليني لتمويل أنشطة البحث والتطوير في الفترة الممتدة بين 2021–22 و2024–25؛ ودعم عملية صقل وتأهيل القدرات المتقدمة في الوكالات.
"القوة السيبرانية الوطنية" (وزارة الدفاع)	• تتضمن تسوية وزارة الدفاع إتاحة التمويل لـ"القوة السيبرانية الوطنية" بالشراكة مع الوكالات الأمنية والاستخباراتية لتعزيز موقع المملكة المتحدة كقوة سيبرانية ديمقراطية ومسؤولة.
الأمن السيبراني (البرنامج الوطني للأمن السيبراني)	• مواصلة استثمار مبلغ 305 ملايين جنيه استرليني في "البرنامج الوطني للأمن السيبراني" (NCSP) الشامل للحكومة بين 2021 و2022؛ تمويل مشاريع الأمن السيبراني التحويلية لدعم الإدارات والقطاع الخاص والمجتمع الأوسع نطاقاً. ومن شأن هذا الاستثمار أن يُمكن المملكة المتحدة من البقاء في طليعة التحرك الدولي لتأمين مستقبل رقمي آمن وتبني تكنولوجيا جديدة لزيادة مرونة الاقتصاد وتحفيز النمو الاقتصادي؛ تكريس مبلغ 18 مليون جنيه استرليني إضافي للمشاريع الخاصة بـ"صندوق [معالجة] النزاعات والاستقرار والأمن" والبرامج الدولية لبناء القدرات الحاسوبية والرقمية والبيانات.
الرقميات والبيانات (وزارة الشؤون الرقمية والثقافة والإعلام والرياضة)	• ضخ 45 مليون جنيه استرليني في البرامج لتحريك عجلة النمو من خلال الاستناد إلى البيانات والتكنولوجيات الرقمية مع تعزيز الأمن والسلامة على شبكة الإنترنت.

2. بلورة النظام الدولي المفتوح للمستقبل	
الشبكة الدبلوماسية (وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث)	• الاستثمار في أبرز المشاريع العقارية الخاصة بوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث من أجل تأمين منصة آمنة وحديثة لشبكتنا في الخارج.
التجارة (وزارة التجارة الدولية)	• مواصلة تطبيق السياسة التجارية المستقلة الجديدة للمملكة المتحدة – بما في ذلك المفاوضات التجارية المستمرة مع الأمم المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وانضمام المملكة المتحدة إلى "اتفاق الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ" (CPTPP) – من أجل تمكين الاتفاقيات التجارية من تغطية 80 في المئة من تجارة المملكة المتحدة بحلول نهاية 2022.
القوة الناعمة (وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث/ وزارة الشؤون الرقمية والثقافة والإعلام والرياضة/ وزارة التعليم)	• مواصلة دعم المجلس البريطاني (تخصيصه من قبل وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بمنح مساعدة إنمائية رسمية بقيمة 150 مليون جنيه استرليني ومنح تمويل خارج المساعدة الإنمائية الرسمية بقيمة 39 مليون جنيه استرليني لعام 2021–22 ومده بالمزيد من الدعم المالي حتى يُتاح له الإصلاح والاستثمار). • تكريس ما يزيد على 284 مليون جنيه استرليني لصالات العرض والمتاحف. • الاستمرار في تعزيز البنى البريطانية التحتية للثقافة والتراث من خلال دعمها بمبلغ 150 مليون جنيه استرليني وعن طريق "صندوق البنية التحتية للمتاحف" و"صندوق الاستثمارات الثقافية".
القوة الناعمة (وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث/ وزارة الشؤون الرقمية والثقافة	• تقديم أكثر من 100 مليون جنيه استرليني على شكل استثمارات رأسمالية للهيئات المدعومة من

والإعلام والرياضة/ وزارة التعليم)	وزارة الشؤون الرقمية والثقافة والإعلام والرياضة والعاملة في مجالات الثقافة والتراث والرياضة. • تكريس مبلغ 72 مليون جنيه استرليني لدعم الالتزامات الرامية إلى بناء 20 معهداً للتكنولوجيا بين 2021 و2022. • تخصيص أكثر من 42 مليون جنيه استرليني لهيئة السياحة البريطانية "فيزيت بريتين" من أجل مساعدتها على الترويج للمملكة المتحدة حول العالم وتعزيز الإلمام بقيمها.
الجريمة الاقتصادية (وزارة الداخلية)	• حشد مبلغ 63 مليون جنيه استرليني لمكافحة الجريمة الاقتصادية، بما في ذلك إصلاح نظام تقارير الأنشطة المشبوهة، والارتقاء بـ"المركز الوطني للجرائم الاقتصادية" (NECC) الذي ينسق بين المعالجات المتصلة بإنفاذ القانون وأنشطة تبييض الأموال. • ضمان مبلغ 20 مليون جنيه استرليني لدعم إصلاح سجل شركة "كومبانيز هاوس".
3. تعزيز الأمن والدفاع في الداخل والخارج	
الدفاع (وزارة الدفاع)	• ازدياد القيمة النقدية بأكثر من 24 مليار جنيه استرليني على مدى أربع سنوات، من ضمنها 6.6 مليارات جنيه استرليني على الأقل لتحفيز أنشطة البحث والتطوير (كما ذُكر آنفاً) حفاظاً على نظامٍ عسكري متقدم. وهذا يؤكد من جديد الالتزام الذي تعهدت به المملكة المتحدة إزاء حلفائها، كما يجعل منها أكبر دولة أوروبية مُنفقة على الدفاع في "الناتو" وثاني قوة عسكرية في هذا الحلف.

	سيُسهم التمويل الإضافي لهذه التسوية في: • فتح المجال امام إجراء أبحاث في الذكاء الاصطناعي وسواه من التكنولوجيات الحاسمة للمعارك. • إعادة هيكلة القوات المسلحة في المملكة المتحدة وتهيئتها لعصرٍ يتسم بمزيد من التنافسية. • إرساء قيادة فضائية جديدة وتعزيز اتساع نطاق قدراتنا في ميدان الفضاء. • مواصلة عملية تجديد الردع النووي الخاص بالمملكة المتحدة. • تطوير الجيل التالي من السفن الحربية، من ضمنها بارجات من طراز 32 وسفن دعم ناري للأساطيل؛ وتنفيذ مخططنا لحيازة ثماني بوارج من نوع 26 وخمس بوارج من نوع 31. • تعزيز إمكانات حاملات طائراتنا الهجومية لتشمل 48 طائرة من طراز أف-35 على الأقل بحلول 2025. • تطوير النظام الجوي القتالي المستقبلي الخاص بـ"السلاح الجوي الملكي البريطاني" (RAF) وتسليم رادارات محدثة لرصد الأعاصير المدارية. • تعزيز موقع المملكة المتحدة كقوة سيبرانية ديمقراطية ومسؤولة (كما هو مذكور أعلاه)
القدرة على كشف المواد الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية – القدرة على رصد المواد النووية بشكلٍ خاص (وزارة الداخلية)	• ضمان تمويل قيمته 22 مليون جنيه استرليني بين 2021 و2022 وتمويل رأسمالي بقيمة 329 مليون جنيه استرليني للفترة الممتدة بين 2021-22 و2024-25 من أجل تعزيز القدرة على رصد

	المواد النووية.
"صندوق معالجة النزاعات والاستقرار والأمن"	• توفير مبلغ 874 مليون جنيه استرليني لدعم الصمود والأمن القومي في المملكة المتحدة عن طريق المشاركة الخارجية وبالتركيز على معالجة غياب الاستقرار ومنع نشوب النزاعات وتحفيز عملية بناء القدرات.
الحدود (وزارة الداخلية/ مكتب رئاسة الوزراء)	• إعطاء وزارة الداخلية مبلغ 217 مليون جنيه استرليني من أجل إرساء "نظام الهجرة والحدود المستقبلي"، وهو نظام هجرة قائم على أركان جديدة تتماشى مع طموحات الحكومة بامتلاك أكثر الحدود فعالية في العالم بحلول 2025. • منح "دائرة الجمارك والضرائب الملكية" (HMRC) مبلغ مليار جنيه استرليني إضافي لإصلاح النظام الجمركي في المملكة المتحدة، على أن يكون مصحوباً بمبلغ 363 مليون جنيه استرليني لضم 1100 موظف إلى القوة الحدودية فيتولون مسؤولية الإجراءات الجمركية الخاصة بالمرور العابر [الترانزيت] ويستمرون في دعم التعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في المجالات المتعلقة بإنفاذ القانون اعتباراً من 1 يناير (كانون الثاني) 2021. • تقديم تمويل أولي بقيمة 16 مليون جنيه استرليني إلى مكتب رئاسة الوزراء حتى يقدمها بدوره إلى "مجموعة الحدود وبروتوكول النقل" لتقوم بأعمالٍ بارزة على الحدود، دعماً لمسار تطوير نافذة وحيدة للتجارة.

مكافحة الإرهاب (وزارة الداخلية/ الوكالات الأمنية والاستخبارية في المملكة المتحدة)	• الإبقاء على الميزانية المخصصة لسياسات مكافحة الإرهاب في إنجلترا وويلز، ناهيك عن مبلغ الـ70 مليون جنيه استرليني الوارد في تقرير السنة المالية الأخيرة، لـ2021–2022. • إنشاء "مركز عمليات لمكافحة الإرهاب" (CTOC)، والهدف: تحويل قدرتنا على التصدي للإرهاب بإرساء مركز متكامل لمكافحة هذه الآفة.
الجريمة المنظمة والخطيرة (وزارة الداخلية)	• الحفاظ على التمويل الحالي لمحاربة الجريمة المنظمة والخطيرة ومواصلة تأمين مبلغ الـ30 مليون جنيه استرليني المخصص لمواجهة الاستغلال الجنسي للأطفال في "مراجعة الإنفاق لعام 2019".
الوكالات الأمنية والإستخبارية في المملكة المتحدة	• إنفاق 695 مليون جنيه استرليني على تمويل أنشطة إضافية في مجال البحث والتطوير تدعم صقل المهارات المتقدمة في الوكالات خلال الفترة الممتدة بين 2021–2022 و2024–2025.
تنوع الاتصالات السلكية واللاسلكية (وزارة الشؤون الرقمية والثقافة والإعلام والرياضة)	• في سبيل إحرازٍ تقدم سريع في مجال تنويع الاتصالات السلكية واللاسكلية ومن تحفيز يُحقق رؤيتنا على المدى الطويل، التزمت الحكومة باستثمارٍ أولي بقيمة 250 مليون جنيه استرليني لبدء العمل على أولوياتنا الأساسية.
4. بناء القدرة على التكيف في الداخل والخارج	
مركز العمليات وغرف الإحاطة الخاصة بمكتب رئاسة الوزراء (مكتب رئاسة الوزراء)	• تخصيص 9.3 مليون جنيه استرليني لتوفير الدعم المستمر للفريق المعني بفض أزمات "غرف الإحاطة الخاصة بمكتب رئاسة الوزراء" (COBR) وإنشاء مركز عمليات يؤمن لأصحاب القرار توضيحات وتحليلات وبيانات مباشرة عما يجري في المملكة المتحدة والعالم؛ ومن شأن ذلك أن يعزز

	قدرتنا على تحديد أزمات وقضايا الأمن القومي وفهمها والاستجابة لها.
التغير المناخي والتنوع البيولوجي	• استثمار 12 مليار جنيه استرليني في الثورة الصناعية الخضراء، بما في ذلك تكنولوجيات الطاقة النظيفة المبتكرة، وإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون، والتقاط الكربون وتخزينه، والطاقة النووية وطاقة الرياح البحرية؛ تأمين التمويل اللازم لخطة رئيس الوزراء التي تتألف من عشر نقاط والتي أماطت اللثام عن رؤية الحكومة في مواجهة التغيرات المناخية من دون المس بمئات آلاف الوظائف في أنحاء المملكة المتحدة. • في 2019، تعهد رئيس الوزراء بمضاعفة استثمارات "التمويل الدولي للمناخ" (ICF) في المملكة المتحدة لتصل إلى 11.6 مليار جنيه استرليني على الأقل بين 2021 و2025. ومن المفترض بـ"التمويل الدولي للمناخ" أن يُساعد الدول النامية في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة لديها والتكيف مع تأثيرات التغير المناخي. • إنفاق 5.2 مليار جينه استرليني على برنامج الدفاع عن السواحل ومواجهة الفيضانات للسنوات الست المقبلة و200 مليون جنيه استرليني على إجراءات مرونة مبتكرة للفترة نفسها. وهذا كله يصب في مصلحة تعزيز حماية منازل إنجلترا ومجتمعاتها من السيول والفياضانات والحرص على تجهيزها لتكون على أهبة الاستعداد لها فور وقوعها. • ويصحب ذلك اعتمادات مخصصة لـ"صندوق

	الطبيعة في خدمة المناخ" (92 مليون جنيه استرليني) و"صندوق تحدي التعافي الأخضر" (80 مليون جنيه استرليني)، ناهيك عن 7 ملايين جنيه استرليني إضافية للحفاظ على التنوع البيولوجي في أقاليم ما وراء البحار.
المرونة الصحية (وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، إدارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية، وزارة الإسكان والمجتمعات والحكم المحلي، وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث)	• تكريس 6 مليارات جنيه استرليني لتطوير وشراء لقاحات مضادة لـ"كوفيد-19"، و5.4 مليار جنيه استرليني لمساعدة السلطات المحلية في مواجهة "كوفيد-19" بين 2020 و2021. • تخصيص وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية بـ1.3 مليار جنيه استرليني لإجراء أنشطة البحث والتطوير التي تلزمها لمواظبة عملها الرائد عالمياً في "المعهد الوطني لأبحاث الصحة" (NIHR) و"جينوميكس إنغلاند" وتيسير أبحاثها الرامية إلى منح المرضى نتائج أفضل، بما فيها الأبحاث حول "كوفيد-19". هذا إضافة إلى دعم قطاع علوم الحياة الأوسع نطاقاً في المملكة المتحدة. • تأمين 548 مليون جنيه استرليني عبر التزام السوق المتقدم لمجموعة "كوفاكس" لتعزيز إمكانات حصول الدول النامية على اللقاحات المضادة لـ"كوفيد-19".
قدرات الصمود الصحي (وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، إدارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية، وزارة الإسكان والمجتمعات والحكم المحلي، مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية)	• مساندة "منظمة الصحة العالمية" (WHO) بمساهمة أساسية قيمتها 340 مليون جنيه استرليني على مدى أربع سنوات. ومن شأن هذه المساهمة التي تمثل زيادة بنسبة 30 في المئة في التمويل الحالي، أن تُرسخ موقع المملكة المتحدة كثاني أكبر دولة مساهمة بين الدول الأعضاء في المنظمة.

	• دعم "التحالف العالمي للقاحات والتحصين" (غافي) بـ1.65 مليار جنيه استرليني على مدى خمس سنوات لضمان تحصين الأطفال في أكثر دول العالم فقراً. وهذا سوف يُساعد في الحؤول دون تقويض "كوفيد-19" الجهود العالمية المبذولة لحماية المجتمعات من الأمراض التي يُمكن الوقاية منها.
المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)	• استخدام 10 مليارات جنيه استرليني من المساعدة الإنمائية الرسمية لـ2021-2022 من أجل مكافحة الفقر والتصدي لمشكلة تغير المناخ ودعم تعليم الفتيات وتعزيز الصحة العالمية في الخارج. وهذا يعني بأن المملكة المتحدة تعتزم إنفاق ما يساوي 0.5 في المئة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدات خارجية في 2021.
تنفيذ وإرساء المراجعة الشاملة	
نظام تكنولوجيا المعلومات "ROSA" (مكتب رئاسة الوزراء)	• تخصيص 2.2 مليون جنيه استرليني لتعزيز الأمن وحماية بياناتنا الحساسة من التهديدات المُحدقة بها عن طريق الاستثمار في نظام تكنولوجيا المعلومات "ROSA".

الملحق ب: الأدلة والمشاركة

1. يتطرق هذا الملحق إلى مقاربتنا في بناء قاعدة الأدلة والبيات المطلوبة للمراجعة الشاملة. والهدف المنشود هو مد المراجعة بأفضل الأدلة والتحليلات والخبرات المتاحة من طريق الاستناد إلى مجموعة متنوعة من المصادر عالية الجودة لتحديد أركان منحى السياسات الخارجية، ومع أخذ وجهات نظر المساهمين والشركاء الأساسيين في الحسبان واعتماد الأدلة والدقة في صياغة الاستراتيجيات.

2. من أجل تحقيق هذا المسعى، تعهدنا الالتزام ببرنامجٍ منهجي للمشاركة والتحليل والتحدي. والتزمنا عمليات ومنتجات جديدة حيثما كانت هناك حاجة لرأب الثغرات وتنوير عملية صناعة القرارات على نحوٍ أفضل. وستُحدد العبر التي استخلصناها من هذه العملية كيفية استخدامنا للأدلة ونهج المشاركة الذي سنتبعه مستقبلاً.

المقاربة

3. صُمم هذا البرنامج لدعم كل مرحلة من مراحل عملية وضع الاستراتيجيات وصياغتها. وهذا يشمل العمل الدؤوب مع الإدارات والوكالات الحكومية، وشبكات المملكة المتحدة في الخارج، والخبراء والممارسين، والشركاء من أنحاء العالم. وقد سعينا بصفة خاصة إلى:

   - تحديد الاتجاهات الثابتة والناشئة على مستوى النظامين المحلي والدولي وفهمها.
   - تسليط الضوء على ما يجب أن تتعلمه المملكة المتحدة من الدول الأخرى والقطاع الخاص.
   - توضيح مكامن القوة والضعف في القدرات والأنظمة والعمليات والسياسات الحالية في المملكة المتحدة وتحديد ما يلزم تغييره.

4. أُنشئت آليات جديدة لمضافرة الجهود بين مختلف قطاعات الحكومة وإتاحة الفرصة أمام المراجعة للاستفادة من المجموعة الكاملة من الموارد والخبرات المتاحة، بما فيها موارد وخبرات الشبكات الخارجية والمحلية واسعة النطاق وقدرات البحث والتقييم. واستُحدثت ثلاثة برامج للأنشطة: المشاركة؛ التحليل والتقييم؛ التحدي والتأمين.

المشاركة

5. لقد صممنا المشاركة على نحو يمد الجسور بين مختلف الآراء والأفكار السياسية من جميع أنحاء المملكة المتحدة والعالم. وكيفنا البرنامج في ضوء جائحة "كوفيد-19" للاستفادة التامة من المنصات الإلكترونية وأصدرنا دعوة عامة للحصول على أدلة.

6. **الشركاء الدوليون والأطراف المعنية:** بوجه عام، عمل مكتب رئاسة الوزراء ومعه مكتب الخارجية وشؤون الكومنولث، ولاحقاً "مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية" (FCDO)، على تطوير وتنفيذ برنامج مشاركة دولية افتراضية أسهم فيه رؤساء البعثات والوزراء وكبار المسؤولين. وعلى نحو خاص، نظم مسؤولون رفيعو المستوى – بينهم نائب مستشار الأمن القومي للمراجعة الشاملة ومستشار رئيس الوزراء في شؤون السياسة الخارجية – أكثر من 100 مشاركة مع أكثر من 20 دولة في قارات العالم الست، مع تركيز خاص على الحلفاء والشركاء الرئيسيين. وبدعم من وكالة "ويلتون بارك"، اجتمعنا بـ22 من القادة الشباب والخبراء الناشئين من 14 دولة مختلفة لتحقيق فهم أفضل لوجهات نظر الشباب وطموحاتهم المستقبلية.

7. **مشاركة الإدارات:** استشارت الوكالات والإدارات الحكومية الأطراف المعنية والشبكات في أنحاء المملكة المتحدة والعالم من أجل مد المراجعة الشاملة بالمعلومات. وفي هذا الإطار، أنشأ "مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية" فريقاً من الخبراء واستضاف طاولات مستديرة بشأن مواضيع أساسية. وتشاور "المكتب الحكومي للعلوم" مع شبكات قائمة، على غرار "شبكة العلوم والابتكار" (SIN) البريطانية، لتنسيق مجموعة من المدخلات من خبراء خارجيين. أما كبار المستشارين العلميين في مختلف قطاعات الحكومة، فلعبوا دوراً مهماً في تحسين معايير استخدام الأدلة في كافة مراحل المراجعة الشاملة. وقد شمل ذلك الدعم المقدم من قسم الأبحاث والأدلة التابع لـ"مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية" لإعادة النظر في قاعدة أدلة الاستعراض المتكامل.

8. **المشاركة العامة:** كان الحصول على وجهات نظر الرأي العام أمراً حيوياً لإثراء المراجعة الشاملة، على الرغم من تقويض انتشار "كوفيد-19" هذه العملية. وفي هذا الصدد، أُجريت أبحاث جديدة لفهم تصورات العامة في ما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن القومي في الداخل والخارج. وفي 13 أغسطس (آب) 2020، أطلقنا عملية جمع معلومات وتوجهات ودعينا الجميع للمساهمة في مروحة من الأسئلة ذات

صلة بالأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية. وكانت النتيجة أن تلقينا أكثر من 450 رسالة من أفراد ومنظمات. وأما بالنسبة إلى المنظمات التي استجابت ولبت النداء، فشملت ممثلين عن مجموعة من القطاعات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والمجامع الفكرية والحكومة المحلية والمنتديات المحلية عن المرونة والإعلام والمنظمات الدينية وأجهزة الشرطة والإطفاء. وبعد اطلاعنا على الرسائل، قمنا بفرزها وفهرستها لنعود بعدها ونتشاركها مع أصحاب السياسات وكبار المسؤولين في مختلف قطاعات الحكومة.

9. **المشاركة البرلمانية:** استخدمنا على نطاق واسع التقارير التي أعدتها اللجان البرلمانية المعنية. وأثناء عملية إعداد المراجعة الشاملة، أطلع المسؤولون اللجان المختارة من مجلس العموم على آخر المستجدات والتطورات في مجال الدفاع والشؤون الخارجية والتنمية الدولية. وأدلى رئيس الوزراء بشهادته أمام لجنة الاتصال المعنية بالمراجعة الشاملة. وقدم وزير الخارجية ووزير الدفاع أدلتهما إلى اللجان الوزارية المختارة، فيما قدم مستشار الأمن القومي آنذاك أدلته إلى اللجنة المشتركة المختصة باستراتيجيات الأمن القومي. أما وزير الدفاع (مجلس اللوردات)، فترأس من جهته جلسات إحاطة لأعضاء مجلس اللوردات.

10. **الخبراء والتنفيذيين:** بدعم من "ويلتون بارك" وفريق الابتكار الحر التابع للحكومة، استقدمنا أكاديميين وخبراء من 30 مؤسسة و20 دولة مختلفة، ونظمنا خمس جلسات نقاش ميسرة وثلاث طاولات مستديرة مع كبار المسؤولين الذين قاموا بدورهم بجولات افتراضية على المجامع الفكرية القائمة وهيئات الأبحاث الجديدة. وفي سياق المراجعة الشاملة، تتبعنا عن كثب العمل الحاصل في الصحف والمجامع الفكرية ذات الصلة وسواها من هيئات الأبحاث حول العالم. وقد شمل هذا العمل مراجعتين تفصيليتين لرأي الخبراء ينطويان على مدخلات من 45 أكاديمياً وممارساً. وكان الهدف من وراء هاتين المراجعتين تقريب وجهات النظر حول دور المملكة المتحدة في العالم خلال السنوات العشر المقبلة والإطلاع على إمكاناتها في الميادين ذات الصلة وإلى أي مدى تدعم الأنظمة الحالية استخدامها على نحو فعال.

التحليل والتقييم

11. طلبنا إجراء تقييمات وتحليلات جديدة لسد الفجوات القائمة وحدثنا الدراسات التحليلية المتاحة وطورنا منتجات تحليلية جديدة لتوجيه عملية صنع القرار وتطوير الاستراتيجيات.

12. **الآفاق الاستراتيجية العالمية:** قامت جماعة التقييم بتنسيق تحليل شامل لكافة إدارات الحكومة بشأن الاتجاهات التي ستفرض نفسها على الساحة العالمية حتى عام 2030. وقد استند تحليلها إلى مجموعة من الخبرات، بما فيها رصد الآفاق والتغيرات واستشراف القادم في "مركز المبادئ والمفاهيم والتنمية" (DCDC) التابع لوزارة الدفاع و"المكتب الحكومي لتشجيع العلوم" (GO–Science) و"مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية" (FCDO)، من أجل استخلاص أبرز الاتجاهات ومسبباتها والمتغيرات العالمية وما يترتب عليها في الأمن القومي والسياسات الخارجية في العقد المقبل.

13. **الإمكانات والأنظمة:** سعَينا إلى تطوير فهم مفصل لأنظمة المملكة المتحدة وإمكاناتها في توجيه عملية بلورة القرارات الاستراتيجية وتلك المتعلقة بتخصيص الموارد. وأجرينا تقييماً شاملاً لمختلف إدارات الحكومة يُقدم لمحة عامة عن الإنفاق الحكومي. هذا وأجرينا مقارنة بين قدرات المملكة المتحدة وبين نظرائها من الشركاء الرئيسيين وأجرينا تحليلاً لثقافة دوائر الأمن القومي.

14. **تقييم المخاطر**: "منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي" (NSRA) هو مستند سري ويتضمن تعداداً وتقييماً لآثار واحتمالية أبرز المخاطر التي تواجهها المملكة المتحدة ومصالحها في الخارج. وقد أعُد هذا المستند بالتعاون مع الدوائر والوكالات المعرضة للخطر، كما أُعيد النظر بنتائجه في ظل جائحة "كوفيد–19". نُشرت النسخة المتاحة منه علناً والمعروفة بـ"السجل الوطني للمخاطر" في ديسمبر (كانون الأول) 2020.

15. **المنتجات اللازمة لدعم عملية صنع القرار وتطوير الاستراتيجيات:** دأبنا على تحسين إمكانية الوصول إلى قاعدة معلومات واستخلاص النتائج. وقد تضمن ذلك التبادل المنتظم لوجهات النظر المُستنبطة من قاعدة معلومات وأدلة علمية وموثوقة.

التحديات والضمانات

16. وضعنا تحديات وضمانات موضع التنفيذ لاختبار افتراضاتنا وتوجهاتنا الفكرية الناشئة عن عملية تطوير الاستراتيجيات. وقد استُقيت هذه التحديات والضمانات من مجموعة من الأدوات والأساليب، نذكر من بينها على سبيل المثل لا الحصر:

- **البحث في كيفية التخفيف من التحيز المعرفي** على صعيد الأمن القومي والسياسات الدولية. وفي هذا الإطار، اطلع "فريق الابتكار المفتوح" على عدد من مقاربات "التحليل البديل" ودقق في المبادرات القائمة وأجرى مقابلات مع عشر مسؤولين و17 خبيراً خارجيين، منهم أكاديميون.

- **تشكيل "فرق حمراء" [تمثل وجهة نظر الآخر]** لتحدي التوجهات الفكرية الناشئة واختبارها من منظور أطراف ثالثة لا تقتصر على الحلفاء والخصوم.

- **تكوين مجموعات قراءة** من مسؤولين كبار يتمتعون بخبرة موضوعية محددة وينتمون إلى إدارات ووكالات حكومية مختلفة للمساهمة والإدلاء بتعقيبات حول الإطار الاستراتيجي الجديد.

- **إنشاء مجموعات تحدٍ** لمناقشة الافتراضات والأحكام الرئيسية التي تقوم عليها المراجعة الشاملة مع مشاركين من قطاعات حكومية مختلفة ومن شبكتنا في الخارج.

- **ضمان الجودة** في كل مرحلة من مراحل إعداد التقرير المتكامل لتقييم الأدلة المستند إليها في سياق إطار العمل والتحقق من الأرقام، وإبداء الملاحظات بشأن ما إذا كانت المراجعة الشاملة قدمت نظرية تغيير واضحة أو لا.

الأولويات المستقبلية

17. أسهم برنامج المشاركة والتحليل والتقييم المتخمض عن المراجعة الشاملة في زيادة الحاجة إلى تحسين الاستناد إلى الأدلة على نطاق الحكومة. وها نحن ملتزمون الآن بتعزيز استخدام الأدلة والتحليلات والتحديات المنبثقة من مصادر متنوعة لصياغة استراتيجيات الأمن على المستويين الدولي والوطني وتنفيذها.

الملحق ج: فهرس المصطلحات

المصطلح	التعريف
AI	الذكاء الاصطناعي
AMR	مقاومة مضادات الميكروبات
ASEAN	منظمة دول جنوب شرقي آسيا
BEIS	وزارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية
CBRN	القدرة على كشف المواد الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية
CJEF	القوة الاستطلاعية المشتركة
CO	مكتب رئاسة الوزراء
COBR	غرف الإحاطة الخاصة بمكتب رئاسة الوزراء
COP26	الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف المعني بتغير المناخ: مؤتمر الأطراف السادس والعشرين
COVAX	مصلحة الوصول العالمي للقاح المُضاد لفيروس "كوفيد-19" (كوفاكس)
CPTPP	اتفاق الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ
CNI	البنية التحتية الوطنية الأساسية : البنى التحتية القومية الحيوية
CT	مكافحة الإرهاب
CTOC	مركز عمليات مكافحة الإرهاب
DCMS	وزارة الشؤون الرقمية والثقافة والإعلام والرياضة
DHSC	وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية
Dstl	مختبر العلوم والتكنولوجيا الدفاعية
EU	الاتحاد الأوروبي
FCAS	منظومة القتال الجوي المستقبلي
FCDO	مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية

FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FoRB	حرية الدين أو المعتقد
FPDA	ترتيبات دفاع القوى الخمس
FTA	اتفاقية التجارة الحرة
GCHQ	مركز الاتصالات الحكومية البريطانية
GDP	إجمالي الناتج المحلي :: الناتج المحلي الإجمالي
GNI	الدخل القومي الإجمالي :: إجمالي الدخل القومي
HO	وزارة الداخلية
IAEA	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
ICF	التمويل الدولي للمناخ
LRF	منتدى المرونة المحلي
MHCLG	وزارة الإسكان والمجتمعات والحكم المحلي
MOD	وزارة الدفاع
NATO	منَظمة حلف شمال الأطلسي
NCA	الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة
NCF	القوة السيبرانية الوطنية
NCSC	المركز الوطني للأمن السيبراني
NCSP	السياسة الوطنية للأمن السيبراني
NECC	المركز الوطني للجرائم الاقتصادية
NSC	مجلس الأمن القومي
NSRA	منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
OPCW	منظمة حظر الأسلحة الكيماوية
OSCE	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
RAF	سلاح الجو الملكي :: القوات الجوية الملكية
R&D	أنشطة البحث والتطوير

SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SIS	جهاز الاستخبارات السرية – المعروف أيضاً بـ"أم آي 6"
SOC	الجريمة المنظمة والخطيرة
SR	استعراض الإنفاق
S&T	العلوم والتكنولوجيا
UN	الأمم المتحدة
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
VTD	اللقاحات والمعالجات ووسائل التشخيص
WHO	منظمة الصحة العالمية
WTO	منظمة التجارة العالمية